دفاع عن الإمام الحسن عليه السلام

دراسة نقدية تحليلية لأبرز الشبهات المثارة حول
الإمام الحسن المجتبى عليه السلام

بقلم
مهدي الموسوي الجابري

مركز الدليل العقائدي

دفاع عن الإمام الحسن عليه السلام

دراسة نقدية تحليلية لأبرز الشبهات المثارة حول الإمام الحسن المجتبى عليه السلام

بقلم
مهدي الموسويّ الجابريّ

من إصدارات
مركز الدليل العقائدي

الكتـــاب: دفاعٌ عن الإمام الحَسَن عليه السلام
التأليف: السيد مهدي عبد الإله الجابري
التدقيق اللغوي: الشيخ تحسين غازي البلداوي
الناشـــر: مركز الدليل العقائدي
الإخراج الفني: صفاء الشمري
التصميم: محمد مهدي الموسوي
سنة الطبع: ١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م

الإهداء

إلى شبيه النبيّ، وابن عليّ..

إلى روح البتول، وأخ المقتول..

إلى المظلوم المهضوم.

إلى ابن الرسول، وروحه وعينه ووارث سؤدده خَلقًا وخُلقًا..

إلى حليم آل البيت سيدي الإمام الحسن المجتبى عليه وعلى جدّه وأبيه وأمه وأخيه (صلوات الله وسلامه)، أهدي حصيلة جهدي هذا، والقبول منه هو المأمول.

الراجي لعفو ربه ولنوال شفاعة نبيّه وأهل بيته:

مهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، حمدًا عدد كلماته وزنة عرشه، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين وخيرة الخلق أجمعين، سيد وُلد آدم، محمّد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، واللعن الدائم من الله تعالى على أعدائهم من الآن إلى قيام يوم الدين.

وبعدُ.. فإنّ مناوئي أهل بيت النبيّ (صلوات الله عليهم أجمعين)، في كلّ مكان وزمان قد دأبوا على إثارة كلّ ما مِن شأنه أنْ يقدح في عصمتهم وإمامتهم، ويحطّ من قدرهم، وقد أفنوا أعمارهم وسنيَّ حياتهم في التنقيب والبحث والاستقصاء في دواوينهم وطواميرهم التي حوتْ من التأريخ والسنّة والتفسير والسيرة ما حوتْه، علّهم يجدون ما يروي ظمأهم ويشفي غليلهم، ولكن هيهات لهم ذلك، فبقُوا في ظلمات غيِّهم يعمهون، وفي غيابات الجهل يتخبّطون، وهم الأشقياء الذين آذوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بإيذاء الزهراء، وإيذاء عليٍّ، وإيذاء الحسن والحسين (صلوات الله عليهم أجمعين)، وقد صرّح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في عدّة مواطن أنّ من آذاهم فقد آذاه ومن حاربهم فقد حاربه، فكانتْ وما زالت الأقلام المأجورة تتقيّح الصديد على دلائل قَدر أهل بيت النبوّة وعظيم منزلتهم عند الله عزّ وجلّ وعند رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فعمدوا إلى رواياتٍ ضعيفة متنًا وسندًا وأهملوا الروايات الصحيحة المتواترة الواردة في مدحهم

عليهم السلام والثناء عليهم وتزكيتهم وبيان فضلهم وعظيم جهادهم، بل وصلتِ الدرجةُ بحقدهم على أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أنهم ينتحلون الكذب فيما يروونه، أ فلا يخشى هؤلاء قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ**﴾[1]؟

فأهل البيت عليهم السلام طالما حدّدهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم: علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وأشار إلى منزلتهم وقربهم من الله عزّ ذكره، وأبان للمسلمين فضلهم، وعدّد على رؤوس الملأ مناقبهم، وشبّههم بسفينة نوح في موارد شتّى وبيّن صلى الله عليه وآله وسلم أنّهم أمان الأمة وأمنها، وبهم يُقتدى وبهم يُهتدى... ومع ذاك ترى أولئك البعض لا همّ لهم سوى إثارة الشبهات والشكوك القادحة بفضل أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومقاماتهم، فتكون فاكهتهم التي يتندرون بها ويفرحون.

فقد اعتمدتْ تلك الأقلام في إثبات قوادحها وإثارة شبهاتها - كما ذكرنا في أعلاه- على رواياتٍ ضعيفة السند غريبة المتون، في محاولة التشكيك بفضائلهم عليهم السلام وتحجيم مقاماتهم وتنحيتهم عن مراتبهم الربّانية وصرف أنظار المسلمين عنهم، وبلحاظها أخذوا ينسجون الأوهام حولها وإظهارها على غير حقيقتها، ومن تلك الأوهام التي صوّبوا سهامهم بها ما تطاولوا به على الإمام الحسن المجتبى عليه السلام فأثاروا ضده جملة من الشبهات، إلا أنّ وهنها – كما سيتضح - يفوق وهن خيط العنكبوت، وأنها لا تنطلي إلا على السذّج والبلهاء الذين سلّموا قيادهم للباطل فانقادوا له؛ ولأجل ذلك انعقد العزم على تأليف هذا الكتاب، والذي سيتضح فيه جليًّا أنّ تلك الشبهات

(١) الزمر: ٦٠

التي حيكت ضده عليه السلام ما هي إلا «فقاقيع» سنحت لها الفرصة لتطفوَ على السطح، ثم تتلاشى كأنْ لم تكنْ. وقد رتّبتُ هذا الكتاب على النحو الآتي بحسب الشبهات الواردة:

الشبهة الأولى: إقرار الإمام الحسن عليه السلام بشرعية خلافة معاوية.

خطوات الرد على الشبهة:

- الخلافة الدينيّة والظاهرية وبيان الفرق بينهما.
- صلحه عليه السلام مع معاوية كصلح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مع كفّار قريش.
- الإمام الحسن عليه السلام أعلم بحال معاوية وما جاء بشأنه على لسان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.
- إنكار الإمام الحسن عليه السلام على معاوية دعواه الخلافة.

الشبهة الثانية: التناقض بين صلح الإمام الحسن عليه السلام وقتال الإمام الحسين عليه السلام.

خطوات الرد على الشبهة:

- عدم تمامية الإشكال.
- عدم كون المورد من اجتماع النقيضين.

الشبهة الثالثة: مقتضى الصلح أنْ يكون معاوية أميرًا على الإمام الحسن عليه السلام.

خطوات الرد على الشبهة:

- تعريف الصلح لغةً واصطلاحًا.
- «لا يَلِيَنَّ مُفَاءٌ على مُفِيء» والمُفاء معاوية بن أبي سفيان.
- شروط الصلح تقتضي أنْ يكون الحسن عليه السلام أميرًا على معاوية.

الشبهة الرابعة: ولادة الإمام الحسن عليه السلام من فخذ أمِّه الزهراء عليها السلام.

خطوات الرد على الشبهة:

- ذِكْر المصادر التي وردتْ فيها هذه الرواية.
- سنَد الخبر.
- متن الخبر ومضمونه.

الشبهة الخامسة: تبرئة معاوية من دسّ السّم للإمام الحسن عليه السلام.

خطوات الرد على الشبهة:

- معاوية وجرائمه التاريخية.
- تكرار سياسة قتل معاوية لخصومه غيلة بواسطة دسّه السّم لهم.
- دوافع ومصالح معاوية في دسّ السّم إلى الإمام الحسن عليه السلام.

- شهاداتٌ وإفادات تاريخية تثبت إدانة معاوية بالجرم المشهود وتكذِّب ابن خلدون فيما ادعاه.

الشبهة السادسة: نفي بُنوّة الإمامين الحسنين عليهما السلام للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

خطوات الرد على الشبهة:

- بيان معنى الأب في اللغة.
- في بيانِ سببِ نزول قوله تعالى ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾.
- آية المباهلة أدلّ دليل على بنوة الحسن عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم.
- رد البخاري للشبهة بإثباته بنوة الحسن عليه السلام للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

الشبهة السابعة: عدم دلالة آية المباهلة على أفضلية الحسنين وأبويهما عليهم السلام.

خطوات الرد على الشبهة:

- اعتراف سعد بن أبي وقاص في مجلس معاوية أن فضيلة المُباهَل بهم ما نالها ولا ينالها أحد بعدهم.
- قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم للحسنين وأبويهما «إذا أنا دعوتُ فأمِّنوا».
- قول النصارى «إنا لنرى وجوهًا لو سألوا الله أن يزيل جبلًا لأزاله».
- عدم وقوع المباهلة مع سبق علم الله سبحانه بذلك دليل على أن الآية نازلة لبيان فضل الحسنين وأبويهما عليهم السلام.

الشبهة الثامنة: تسمية الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بـ(حرب).

خطوات الرد على الشبهة:

- عرض الشبهة.
- ذكر مصادر الرواية التي اعتمدها العقّاد وبيان قيمتها السندية.
- بيان معنى اسم (حرب) وما ورد فيه من أحاديث نبوية تنهى عن التسمي به.
- الإمام علي عليه السلام يوصي بتسمية المولود قبل ولادته.

الشبهة التاسعة: نفي مدنية آية المودّة وعدم اختصاصها بالحسنين وأبويهما عليهم السلام.

خطوات الرد على الشبهة:

- بيان قيمة معرفة سبب النزول.
- المنهج الأساس في تحديد المكي والمدني.
- مناقشة ابن تيمية في مدّعاه.
- أقوال علماء أهل السُّنة حول مدنيّة آية المودّة.

الشبهة العاشرة: عدم التصريح باسم الإمام الحسن عليه السلام في القرآن يستلزم نفي إمامته.

خطوات الرد على الشبهة:

- بيان العلاقة بين السنة والقرآن الكريم.

- تصريح النبيّ صلى الله عليه وآله بأسمائهم عليهم السلام في آية (التطهير- المودة- المباهلة).
- ذكر الأجوبة النقضيّة.

الشبهة الحادية عشرة: عدم عصمة الحسنين وأبويهما عليهم السلام قبل نزول آية التطهير.

خطوات الرد على الشبهة:

- بيان مؤدّى لفظة الإرادة في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾.
- بيان قوله تعالى: ﴿**لِيُذْهِبَ عَنكُمُ**﴾.

الشبهة الثانية عشرة: صلاة سعيد بن العاص على الإمام الحسن عليه السلام.

خطوات الرد على الشبهة:

- مناقشة سند الرواية.
- مناقشة متن الرواية.

الشبهة الثالثة عشرة: شبهة أنّ الإمام الحسن عليه السلام مطلاق ذوّاق في روايات الشيعة الإمامية.

خطوات الرد على الشبهة:

- مقدمة في بيان ما يتوقف عليه قبول الرواية أو ردّها.
- مصادر روايات كثرة زواج الإمام الحسن عليه السلام وطلاقه.
- مناقشة الروايات سندًا ودلالة.

الشبهة الرابعة عشرة: عدم ممانعة عائشة من دفن الإمام الحسن عليه السلام في بيتها عند قبر جدّه صلى الله عليه وآله وسلم.

خطوات الرد على الشبهة:

- توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأسه على صدر عليّ بن أبي طالب عليه السلام.
- النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفن في حجرته.
- جغرافية بيت عائشة وبيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
- روايات المنع من دفن الإمام الحسن عليه السلام عند جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

الشبهة الخامسة عشرة: إهانة الشيعة للإمام الحسن عليه السلام بوصفهم إياه مذّل المؤمنين.

خطوات الرد على الشبهة:

- هل سفيان بن أبي ليلى من حواريي الإمام المجتبى عليه السلام.
- في قول الإمام الباقر عليه السلام: «فجاء رجل من أصحاب الحسن».
- استبعاد صدور الذم من حجر بن عدي بحقّ الإمام

المجتبى عليه السلام.

الشبهة السادسة عشرة: شبهة نفي العلم عن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بقول الإمام علي عليه السلام (سلوني قبل أن تفقدوني).

خطوات الرد على الشبهة:

- الإمامة منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء.
- الروايات المستفيضة الدالة على مصدر علم الأئمة عليهم السلام.
- بتر الحديث وإيهام القرَّاء.

الشبهة الأولى

شبهة إقرار الإمام الحسن عليه السلام بشرعية خلافة معاوية

خطوات الرد على الشبهة:

- الخلافة الدينيّة والظاهرية وبيان الفرق بينهما.
- صلحه عليه السلام مع معاوية كصلح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مع كفّار قريش.
- الإمام الحسن عليه السلام أعلم بحال معاوية وما جاء بشأنه على لسان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.
- إنكار الإمام الحسن عليه السلام على معاوية دعواه الخلافة.

شبهة إقرار الإمام الحسن عليه السلام بشرعية خلافة معاوية

الشبهة:

يعتقد بعضهم ممّن لا نصيب له من العلم، أنّ الصلح المبرَم بين الإمام الحسن عليه السلام، ومعاوية بن أبي سفيان يفضي إلى الإقرار بشرعيّة خلافة معاوية.

فكان من المناسب في المقام أنْ أكشف للقارئ الكريم حقيقة هذا الموضوع، وذلك بالخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: الخلافة الدينيّة والظاهرية وبيان الفرق بينهما:

الخلافة لغةً تعني ما يجيء من بعدُ، كأنْ يقال: هو خلَف صدقٍ من أبيه. وتأتي بمعنى النيابة عن غيره، كما في الآية الكريمة: ﴿**اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي**﴾[1].

(١) الأعراف: آية ١٤٢.

وأما اصطلاحًا فإنها ذُكرت في القرآن الكريم لتعبّر عن مفهومٍ في غاية السمو والرفعة، وهو اصطفاء الله سبحانه وتعالى من ينوب عنه، ويقوم مقامه في تحمّل مسؤولية إعمار الأرض وتسخير مقدّراتها وخيراتها، بل كل ذرة في الكون من أجل السير بالبشرية نحو سعادتها الحقيقية[١].

وقد اشتهر إطلاق تسمية (الخلافة) عند أهل السنة وصفًا للحكومات التي خلفت النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم، صالحها وفاسدها، والتي تثبت لمن يقوم مقام النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بالاختيار، ويطلق عليها الخلافة الظاهرية ورئاسة الحكومة والإمارة.

بينما مصطلح الخلافة عندنا-الشيعة الإمامية- لا يَثبُت إلا بنصِّ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وقد اتضحت حقيقتها قبل أسطر في أنّها نيابةٌ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، في جميع شؤونه، فتكون خلافة عن الله سبحانه وتعالى.

ومن هذا يتضح لك الفرق بين القيادة الدنيويّة وحكومة الناس (الخلافة الظاهرية)، وبين الخلافة الإلهيّة، أنّ الدنيويّة تعني الحكم والسلطة، أمّا الدينيّة فهي تُعدّ منصبًا إلهيًّا، واستمرارًا للنبوّة في وظائفها، باستثناء ما يتعلّق بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، قال تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا**﴾، وقال: ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً**﴾ وهذا معناه أنّ الإمامة منصبٌ إلهيّ وجعلٌ من الله سبحانه وتعالى.

وقد تنفصل الخلافة الدينيّة عن الدنيويّة كما حصل ذلك مع أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام عندما غُصبتْ خلافته وحصل فصْلٌ بين إمامته الدينيّة

(١) أزمة الخلافة والإمامة، ص ٢١.

والدنيويّة دام سنين، فهذا الفصل لا يجرِّد الإمام عليه السلام عن إمامته بالمعنى الديني والقرآني، وكذلك باقي الأئمة المعصومين من وُلده عليهم السلام.

وما أفضى إليه الصلح لا يُثبت لمعاوية أكثر من القيادة الدنيويّة على الناس، وأما مفردة (الخلافة) الواردة في نصّ الشبهة أو في ما دار على الألسن، فمغالطةٌ واضحة يراد منها إثباتُ الخلافة الظاهرية لمعاوية كما هو حال أبي بكر وعمر وعثمان، ولكن حتّى هذا المعنى لا يَثبُت لمعاوية، بل الثابت من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتواتر[1]، أنّه من البغاة؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمار بن ياسر: «يا عمار تقتلك الفئة الباغية»[2].

وقد أنكر بعض الصحابة على معاوية دعواه الخلافة، ومنهم سعد بن أبي وقّاص، وهو من رجال الشورى الذين عيّنهم عمر عندما دخل على معاوية، فقال: «(السلام عليك أيّها الملك)، فقال له: (فهلّا غير ذلك؟ أنتم المؤمنون وأنا أميركم). قال: (نعم، إنْ كنّا أمّرناك)»[3]، وفي لفظ «نحن المؤمنون ولم نؤمِّرْك»[4].

وممّن أنكر عليه الخلافة أيضًا عائشة بنت أبي بكر، فقال معاوية عند بلوغه ذلك: «عجبًا لعائشة تزعم أني في غير ما أنا أهله، وأن الذي أصبحتُ فيه ليس لي بحقٍّ، ما لها ولهذا، يغفرُ الله لها، إنما كان ينازعني في هذا الأمر

(٢) قاله صاحب تفسير (المنار) محمّد رشيد رضا، ١٠: ٣٤٠.
(١) التسهيل لعلوم التنزيل – لابن جزي- ٢: ٢٥١. الدر المنثور – للسيوطي- ٦: ٧٧. محاسن التأويل – للقاسمي- ٦: ٤٠٣.
(٣) فضائل الصحابة – لأحمد بن حنبل- ٢: ٩٨٨، ح١٩٥٥. مصنف عبد الرزاق، ١٠: ٩٠، ح ١٩٤٥٥.
(٤) تأريخ الاسلام – للذهبي- ٤: ٢٢٠.

أبو هذا الجالس[١]، وقد استأثر الله به، فقال الحسن عليه السلام: أ وَعجبٌ ذلك يا معاوية؟ قال: إي والله، قال: أفلا أخبرك بما هو أعجب من هذا؟ قال: ما هو؟ قال: جلوسك في صدر المجلس وأنا عند رجليك»[٢].

بل ورد في حديثٍ يرويه أصحاب السنن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثمَّ تصير ملكًا عضوضًا»[٣]، قال ابن الأثير في "النهاية في غريب الحديث": «أي يصيب الرعية فيه عنفٌ وظلمٌ، كأنهم يعضون فيه عضًّا»[٤].

وهذا يكشف بوضوحٍ أنّ معاوية ليس إلّا ملكًا وحاكمًا، وأنّ الصلح المزبور لا يعني – إطلاقًا – أنّه إقرارٌ من الإمام عليه السلام بشرعيّة حكم معاوية، ولا توجد أيّة ملازمةٍ بين الصلح والإقرار بذلك، كيف والخلافة الشرعيّة منصب إلهيّ، وتعيين إمامٍ للناس وخليفةٍ لهم إنّما يكون من قِبَل الله سبحانه وتعالى، فليس للإمام عليه السلام نزع ثوبٍ ألبسَه اللهُ إيّاه.

الخطوة الثانية: صلحه عليه السلام مع معاوية كصلح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مع كفّار قريش:

سُئِل عليه السلام عن سبب الصلح فجاء جوابه شافيًا ووافيًا عندما سأله أبو سعيد، قال: (قلت للحسن عليه السلام: يا ابن رسول الله، لِمَ داهنتَ معاوية

(١) إشارة إلى الإمام الحسن عليه السلام.
(٢) شرح نهج البلاغة – لابن أبي الحديد- ٣: ٢٤٢.
(٣) فتح الباري، ٨: ٦١٨، قال ابن حجر العسقلاني: أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وصححه ابن حبان وغيره.
(٤)النهاية في غريب الحديث، ٢: ٢٥٣.

وصالحتَه وقد علمتَ أنّ الحقّ لك دونه وأنّ معاوية ضالٌّ باغٍ؟ قال عليه السلام: «يا أبا سعيد، علّة مصالحتي لمعاوية هي علّة مصالحة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبني ضمرة وبني أشجع ولأهل مكّة حين انصرف من الحديبية، أولئك كفّار بالتنزيل ومعاوية وأصحابه كفّار بالتأويل، يا أبا سعيد، إذا كنتُ إمامًا من قِبَل الله تعالى ذكره، لم يجبْ أن يُسفَّه رأيي فيما أتيتُه من مهادنة»)[1].

وعليه، فإذا كان صلح الإمام الحسن عليه السلام يفضي إلى الإقرار بشرعيّة خلافة معاوية، فهل هذا يعني أنّ صلح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مع الكفّار في الحديبية إقرارٌ منه بشرعيّة ما هُم عليه من ضلالة وكفر؟!.. كلاّ وحاشا، فهذا ممّا تأباه العقول المستقيمة والفِطَر السليمة.

الخطوة الثالثة: الإمام الحسن عليه السلام أعلم بحال معاوية وما جاء بشأنه على لسان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم:

ثمّ إنَّ مثل معاوية لا يخفى حاله على الإمام الحسن عليه السلام، كيف؟ وجدُّه صلى الله عليه وآله وسلم، هو المخبِر عن حال معاوية بن أبي سفيان، حيث جاء على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم، - لمّا أقبل أبو سفيان ومعه معاوية-: «اللّهمّ العن التابع والمتبوع»[2]، وفي آخر: «اللّهمّ العن القائد والسائق والراكب»[3]، وجاء عنه صلى الله عليه وآله وسلم -أيضًا- بسندٍ صحيح، أنّه قال: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه»[4]..

---

(١) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف – لابن طاووس-، ١٩٦. بحار الأنوار، ٤٤: ٢.
(٢) شرح الأخبار – للنعمان المغربي- ٢: ١٤٦. بحار الأنوار، ٣٣: ١٦٤. شرح نهج البلاغة – لابن أبي الحديد – ٤: ٧٩. نزهة النظر في غريب النهج والأثر، ٧٠٠.
(٣) بحار الأنوار، ٣٣: ١٩٠. الغدير – للشيخ الأميني - ٣: ٢٥٢. وقعة صفين – لابن مزاحم-، ٢٢٠.
(٤) أنساب الأشراف – للبلاذري- ٥: ١٢٨. تاريخ الطبري، ٨: ١٨٦. تاريخ الإسلام، ٤: ٣١٢.=

الخطوة الرابعة: لقد أنكر الإمام الحسن عليه السلام على معاوية دعواه الخلافة حتّى بعد الصلح، حيث كتب جوابًا لمعاوية، قال فيه: «إن هذا الأمر لي، والخلافة لي ولأهل بيتي، وإنها لمحرمةٌ عليك وعلى أهل بيتك، سمعتُه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لو وجدتُ صابرين عارفين بحقي غير منكرين، ما سلّمتُ لك ولا أعطيتُك ما تريد»[١].

ثمّ بيّن عليه السلام وجه الحكمة من مصالحته، فقال: «وإنْ كان وجه الحكمة فيما أتيتُه ملتبسًا، ألا ترى الخضر عليه السلام لـمّا خرق السفينة، وقتل الغلام، وأقام الجدار سخط موسى عليه السلام فعلَه؛ لاشتباه وجه الحكمة عليه حتّى أخبره فرضي؛ هكذا أنا سخطتم عليّ بجهلكم بوجه الحكمة فيه، ولولا ما أتيتُ لما تُرك من شيعتنا على وجه الأرض أحد إلّا قُتل»[٢].

وقال عليه السلام ومعاوية حاضرٌ يستمع: «ليس الخليفة من دان بالجور، وعطّل السنن واتخذ الدنيا أبًا وأمًّا، ولكنّ ذلك مَلِكٌ أصاب ملْكًا تمتّع به، وكأنْ قد انقطع عنه، واستعجل لذّته، وبقيتْ عليه تبعتُه، فكان كما قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾»[٣]

ومن هذا يتبين أن الإمام الحسن عليه السلام يرى عدم أهلية معاوية لإدارة أيِّ

=البداية والنهاية – لابن كثير – ٨: ١٣٢. إمتاع الأسماع – للمقريزي – ١٤: ٣٦٩. وقعة صفين، ٢١٦.

(١) الخرائج والجرائح – للراوندي – ٢: ٥٧٦. الصراط المستقيم – لعلي بن يونس – ٢: ١٧٨. بحار الأنوار، ٤٤: ٤٥.

(٢) الطرائف، ١٩٦. بحار الأنوار، ٤٤: ٢. علل الشرائع، ١: ٢١١.

(٣) شرف المصطفى – للخركوشي – ٥: ٣٠٥. سمط النجوم العوالي – للعصامي المكي – ٣: ٩٧. نظم درر السمطين – للزرندي –، ٢٠٢. شرح إحقاق الحق – للمرعشي – ١١: ١٩٢. منهاج البراعة – للخوئي – ١٩: ١٥١.

أمرٍ من أمور المسلمين.

وأخيرًا فقد بات من الواضح عند الجميع أن الصلح لا يمثل إعطاءَ خلافةٍ لمعاوية ولا تنازلًا عنها ولا أيَّ شيءٍ من هذا القبيل.

الشبهة الثانية

شبهة التناقض بين صلح الإمام الحسن عليه السلام وقتال الإمام الحسين عليه السلام

خطوات الرد على الشبهة:

- عدم تمامية الإشكال.
- عدم كون المورد من اجتماع النقيضين.

شبهة التناقض بين صلح الإمام الحسن عليه السلام وقتال الإمام الحسين عليه السلام

الشبهة:

إنَّ الحسن عليه السلام صالَح معاوية، وسلَّمه الحكم في وقتٍ كان يجتمع عنده من الأنصار والجيوش ما يمكِّنه من مقاتلته، وخرج الإمام الحسين عليه السلام في قِلَّةٍ من أصحابه على يزيد بن معاوية في وقتٍ كان يمكنه فيه المصالحة والموادعة!!!

ولا يخلو أن يكون أحدهما على الحق، فيكون الآخر على خلافه؛ لأنَّ القول بأنَّ كليهما كانا على الحق يكون جمعًا بين النقيضين، واجتماع النقيضين محال.

وعليه، فإذا كان أحدهما على خلاف الحقِّ فسوف تبطل عصمته، فتبطل إمامته؛ لأنَّ العصمة مِن أبرز خصائص الإمام عند الشيعة، فلا يكون غير المعصوم إمامًا عندهم، وإذا بطلت إمامة أحدٍ ممّن يُدّعى إمامتهم عند الشيعة فسوف يبطل أصل الإمامة عندهم؛ لأنَّ الأئمّة عند الشيعة معيَّنون منصوصٌ عليهم، وإذا بطل هذا الأصل بطل التشيُّع بكامله.

ردُّ الشبهة:

وللجواب عن هذه الشبهة، نقول:

أوّلًا: عدم تمامية الإشكال.

إنَّ هذا الإشكال ليس تامًّا، بل الثابت أنَّ الإمام الحسن عليه السلام قد انهار جيشه بسبب الخيانات التي حصلت من بعض القادة، ودونك هذا النصّ التاريخي: «... فلمّا كان من غدٍ وجّه معاوية بخيله إليه، فخرج إليهم عبيد الله بن العبّاس فيمن معه، فضربهم حتّى ردّهم إلى معسكرهم، فلمّا كان الليل أرسل معاوية إلى عبيد الله بن العبّاس: أنّ الحسن قد راسلني في الصلح، وهو مسلّمٌ الأمرَ إليّ، فإنْ دخلتَ في طاعتي الآن كنت متبوعًا وإلّا دخلت وأنت تابع، ولك إن جئتَني الآن أنْ أعطيك ألف ألف درهم، يعجَّل لك في هذا الوقت النصف وإذا دخلتُ الكوفة النصف الآخر، فانسلَّ عبيد الله ليلًا، فدخل عسكر معاوية فوفّى له بما وعده...»[1]. ووصل الأمر إلى التآمر على تسليم الإمام الحسن عليه السلام نفسه إلى معاوية، وأدرك عليه السلام هذه المؤامرة،

(١) مقاتل الطالبيّين: ٤٢.

وكان أمامه خياران: إمّا الاستسلام المُذِل أو الصلح الكريم، فاختار الثاني على الأوّل... وأمّا الإمام الحسين عليه السلام فهو قد خرج ثائرًا برجالٍ قلوبهم كزُبر الحديد، وقد حقَّق بثورته وأنصاره ما أذهل الدنيا من صنوف البطولة والشجاعة والإباء... فشتّان بين أنصار الإمام الحسن عليه السلام وأنصار الإمام الحسين عليه السلام.

ثانيًا: عدم كون المورد من اجتماع النقيضين.

إنَّ هذا المورد ليس من اجتماع النقيضين، لأنَّ صلح الإمام الحسن عليه السلام كان أمرًا مشروعًا بنصِّ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ ابني هذا سيّد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»..

وعليه، فالإمام الحسن عليه السلام كان على الحقِّ في صُلحه، كما صالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديبية لمصالح معيَّنة، ولا يمكن لأحدٍ أنْ يقول: إنّ صلح الإمام الحسن عليه السلام غير مشروع، بل الصلح يجوز مع المسلم والكافر على السواء على وفق شروطٍ معيَّنة، وثورة الإمام الحسين عليه السلام كانت مشروعةً أيضًا بنصِّ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنَّة».. ولما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «حسينٌ منّي وأنا من حسين»..

قال المناوي في (فيض القدير): («حسينٌ منّي وأنا منه»، قال القاضي: كأنّه بنور الوحي علِم ما سيحدث بين الحسين وبين القوم، فخصّه بالذِّكر، وبيّن أنّهما كشيء واحدٍ في وجوب المحبَّة وحرمة التعرُّض والمحارَبة، وأكّد ذلك بقوله «أحبَّ اللهُ مَن أحبَّ حسينًا» فإنّ محبَّته محبَّةُ الرسول ومحبَّة الرسول محبَّة الله)[1].. بل جاء الدليل بلزوم نُصرته لمن يدركه، فقد ذكر الشوكاني في

(١) فيض القدير ٣: ٥١٣.

(دَرّ السحابة في مناقب القرابة والصحابة): (أخرجَ البَغَوي وابن السكن والبارودي وابن مندة وابن عساكر والطبراني في (الكبير) بإسنادٍ، رجالُه ثقات عن أمّ سلمة: «إنَّ ابني هذا يعني الحسين عليه السلام يُقتل بأرضٍ من أرض العراق، يُقال لها كربلاء، فمَن شَهِد ذلك منكم فلينصره»)[1].. فأين التناقض بين الموقفين، وكلاهما حقٌّ مشروع؟! اللّهمّ إلّا أن يقول الخصم: إنَّ الحقَّ هو في القتال دائمًا دون الصلح مع الطرف الآخر... وهذا لا دليل عليه وإلّا كان فعلُ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الحديبية باطلًا ولا يقول به أَحد... فالحرب والسلم لهما ظروفهما وعواملهما، والحقُّ والباطلُ لا يدوران مدار الحرب والسلم –مطلقًا– بمعزلٍ عن العوامل المحيطة بهما.

❁❁❁

(١) دَرّ السحابة في مناقب القرابة والصحابة: ٢٩٤.

الشبهة الثالثة

شبهة اقتضاء الصلح أنْ يكون معاوية أميرًا على الإمام الحسن عليه السلام

خطوات الرد على الشبهة:

- تعريف الصلح لغةً واصطلاحًا.
- «لا يَلِيَنَّ مُفَاءٌ على مُفِيء» والمُفاء معاوية بن أبي سفيان.
- شروط الصلح تقتضي أنْ يكون الحسن عليه السلام أميرًا على معاوية.

شبهة اقتضاء الصلح أنْ يكون معاوية أميرًا على الإمام الحسن عليه السلام

الشبهة:

يظن بعضهم أنّ معاهدة الصلح التي وقعت بين الإمام الحسن عليه السلام وبين معاوية بن أبي سفيان جعلت من معاوية أميرًا على الإمام عليه السلام.

ردُّ الشبهة:

وللجواب عن هذه الشبهة نتبع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تعريف الصلح لغةً واصطلاحًا.

الصلح في اللغة من صَلَحَ يَصْلَحُ ويَصلِحُ صَلاحًا وصُلُوحًا زال عنه الفساد، والصلاح ضد الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، والاستصلاح

نقيض الاستفساد، وأصلح الشيء بعد فساده أقامه، وأصلح الدابة أحسن إليها فصلحت، واصطلح القوم: زال ما بينهم من عداوة وشقاق، قال ابن فارس: «الصاد واللام والحاء أصلٌ واحد يدل على خلاف الفساد»[١]، والصلح إنهاء الخصومة، وتصالح القوم بينهم، والصلح السلم، وهي المسالمة بعد المنازعة، وقد اصطلحوا، وصالحوا، وتصالحوا، واصّالحوا بتشديد الصاد، قلبوا التاء صادًا، وأدغموها في الصاد بمعنى واحد، وقوم صلوح متصالحون كأنهم وصفوا بالمصدر، والصلاح (بكسر الصاد) مصدر المصالحة والعرب تؤنثها، والاسم الصلح، يذكّر ويؤنث، وأصلح ما بينهم، وصالحهم مصالحة وصلاحًا[٢].

وقال الأصفهاني: «والصلح يختص بإزالة النفار بين الناس، يقال منه: اصطلحوا وتصالحوا»[٣].

فالصلح في اللغة في معناه العام بمعنى إزالة الفساد وإحلال الخير والصلاح عمومًا، وفي معناه الخاص: إزالة الشقاق وإنهاء الخصومات ووقف العداءات.

أما معنى الصلح في الاصطلاح فمأخوذ من معناه اللغوي، وقد عرَّفه صاحب (الروض المُربِع)، بقوله: «معاقدة يُتوصل بها إلى إصلاح بين المتخاصمين»[٤]، وعرّفه ابن قدامة في(المغني): «معاقدةٌ يُتوصل بها إلى

(١) مقاييس اللغة لابن فارس- ٣: ٣٠٣.
(٢) لسان العرب لابن منظور- ٢: ٥١٧.
(٣) مفردات ألفاظ القرآن- للأصفهاني- ١: ٥٨٧.
(٤) الروض المربع للبهوتي- ٣٧٩.

الإصلاح بين المختلفين، ويتنوع أنواعا؛ صلح بين المسلمين وأهل الحرب، وصلح بين أهل العدل وأهل البغي»[١].

وملخص القول في الصلح هو: كل ما يوفَّق به بين الناس، ويتحقق به رفع النزاع، أو وقف القتال، أو قطع الخصومة الواقعة بين طرفين.

إذن، فمقتضى الصلح هو رفع الخصومة بين المتنازعين ووقف القتال، فأين المقتضي في الصلح الذي يوجب أن يكون أحد المتخاصمين أميرًا على خصمه الآخر، هذا ما لم يقل به أحدٌ، ولم يُسمع من جاهلٍ فضلًا عن عالم، فالاقتضاء المدَّعى لا يساعد عليه العرف ولا الشرع ولا اللغة.

الخطوة الثانية: «لا يَلِيَنَّ مُفَاءٌ على مُفِيء» والمُفاء معاوية بن أبي سفيان.

من الأمور التي تنقض المدَّعى، وتستأصل الشبهة من جذورها حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يَلِيَنَّ مُفَاءٌ على مُفِيء»[٢]، قال ابن الأثير في (النهاية): «المفاء: الذي افتتحت بلدته وكورته، فصارت فيئًا للمسلمين، يُقال: أفأتُ كذا: أي صيرته فيئًا، فأنا مفيءٌ، وذلك الشيء مُفاء، كأنه قال: لا يَلِينَّ أحدٌ من أهل السواد على الصحابة والتابعين الذين افتتحوه عنوة»[٣].

وقال الزمخشري في (الفائق) ما نصُّه: لا يحل لأمرئ أن يؤمِّر مُفاءً على

(١) المغني لابن قدامة - ٤: ٣٥٧.
(٢) علل الشرائع للشيخ الصدوق- ١: ٢١٢.
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣: ٤٨٣. وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي- ٢: ٢١٣.

مفيءٍ.أي يؤمِّر مولى على عربيٍّ؛ لأنّ الموالي فيئهم(١).

وكيف كان فـ (المُفاء) هو الذي صار فيئًا للمسلمين، و (المُفيءُ) هو كل مسلم أَخذ ذلك المُفاء عنوةً، فلو كان ذلك المُفاء المأخوذ كبيرًا يجوز للمسلمين قتْله، واطلاقه مَنًّا أو فداءً، ولو كان صغيرًا لم يبلغ الحُلُم جاز لهم استرقاقه وكذلك إطلاقه مَنًّا أو فداءً.

لكنّ المراد بـ(المُفاء) في هذا الحديث: هو الذي صار طليقًا بالمنِّ عليه، صغيرًا كان أو كبيرًا.

وفي معنى (الطليق)، قال ابن حجر العسقلاني في (نزهة الألباب) ما نصُّه: «الطليق اسمٌ لكلِّ من كان بمكة يوم الفتح ومَنَّ عليه رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم لقوله لهم: أنتم الطُّلَقاء»(٢).

ولا يخفى على ذوي العقول والحجى من المسلمين في شرق الأرض ومغربها بأن معاوية بن أبي سفيان من الطُّلقاء إلى الحدِّ الذي لا يَشك في ذلك عاقل ولا يتردد، قال أبو بكر الجصاص: «والثالث: قوله: (أنتم الطُّلقاء)، وبلغ من استفاضة ذلك في الأمة، أن الصحابة كانوا يسمُّون قريشًا الذين أطلقهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين فتح مكة: الطُّلقاء، مثل: سهيل بن عمرو، ومعاوية، وأشباههما من الناس، حتّى كانوا يسمُّون أبناءهم: أبناء الطلقاء. وقال عمر: إنَّ هذا الأمر (يعني الخلافة) لا يصلح للطُّلقاء، ولا لأبناء الطُّلقاء. فكانت

(١) الفائق في غريب الحديث ٣: ١٥٢. وانظر: المحيط في اللغة، ٢: ٤٨١، والعباب الزاخر، ٣٣.

(٢) نزهة الألباب لابن حجر العسقلاني- ١: ٤٤٧.

هذه سمةً لهم ولأبنائهم، حتّى صارت كالنسب لشهرتها واستفاضتها»[١].

ورَوى المتقي الهندي في (كنز العمال) بسندٍ ينتهي إلى المطَّلب بن عبد الله بن حنطب، وأبي جعفر، أنهما قالا: «قال عمر لأهل الشورى: إن اختلفتم دخل عليكم معاوية بن أبي سفيان من الشام...»[٢].

وروى ابن عساكر في تاريخه ما كتبه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إلى معاوية في كتابٍ يقول فيه بعد كلام طويل اقتطعنا منه محلَّ الشاهد: «واعلم يا معاويةُ أنك من الطُّلقاء الذين لا تحلّ لهم الخلافةُ ولا تعرض فيهم الشورى»[٣].

إذن، فمعاوية ممن كان المسلمون حاكمين عليه بالقتل أو الاسترقاق ولم يفعلوا ذلك، بل تكرّموا ومنّوا عليه بالإطلاق، فولاية القتل والاسترقاق ثابتةٌ لهم كما في ولاء العتق، فلم يكن لمعاوية ولغيره من الطُّلقاء أنْ يأمر ولا أنْ ينهى ولا أن يتأمّر على المسلمين قضاءً لحقوق تلك الولاية.

ووجه ذلك أن المسلمين هم الذين وهبوا له آثار الحياة والحرية، بحيث صار يأمُر وينهى نفسه، يذهب ويجيء حيث يشاء، فلو صار يأمر وينهى المسلمين، ويتأمَّرُ عليهم، صار كعبدٍ يتحكم بمولاه، وهذا منقوضٌ بولاية المسلمين على الطُّلقاء.

هذا مرمى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا يَلِيَنَّ مُفاءٌ على مفيء) أي لا يكون الطليق

(١) شرح مختصر الطحاوي للجصاص-، ٧: ١١٠.
(٢) كنز العمال للمتقدي الهندي- ٥: ٧٣٥.
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر- ٥٩: ١٢٨.

أميرًا على المسلمين أبدًا، ولو تأمَّر عليهم لكان غاصبًا لحقّ الإمارة، ظالمًا لهم بحكم الشرع والعقل والاعتبار، فحيث كان معاوية طليقًا لم يكن له أنْ يتأمَّر على المسلمين.

الخطوة الثالثة: شروط الصلح تقتضي أنْ يكون الحسن عليه السلام أميرًا على معاوية.

تقدم أنَّ الصلح يقتضي رفعَ النزاع، أو وقف القتال، أو قطع الخصومة الواقعة بين طرفين، وأنه لا يُتصوَّرُ بوجهٍ من الوجوه اقتضاءه إمْرة أحد المتخاصمَين على الآخر، فالصلح المبرَم بين الإمام الحسن عليه السلام وبين معاوية بن أبي سفيان، مقتضاه وقفُ القتال ورفع النزاع، وليس من مقتضيات الصلح إمْرة معاوية على الإمام الحسن عليه السلام، وليس لهم على ذلك من دليل، بل الدليل على العكس؛ لأمور منها:

الأول: أنَّ الخلافة كما ذاع واشتُهر لا تصلح للطُّلقاء ولا لأبناء الطُّلقاء كما بيّنّا ذلك في الخطوة الثانية، ومعاوية بن أبي سفيان طليقٌ وابن طليق، وهذا الأمر مما تسالمت عليه جميع المذاهب الإسلامية.

الثاني: أن شروط الصلح التي أملاها الإمام الحسن عليه السلام على معاوية هي التي تقتضي أنْ يكونَ الإمام الحسن عليه السلام أميرًا على معاوية وغيره، فالأمير هو من يأمُر فيُؤتمَر له، وما أثبتته الوثائق التأريخية التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها بحال من الأحوال أن معاوية قد قبِل بكل شروط الإمام الحسن

عليه السلام التي أملاها عليه، كما أن مَن يرسل صحيفة بيضاء[1]، ويختم في إسفلها فهو بحكم الإقرار منه بمحكوميّته من قبْل أن يسطِّر فيها شروطه، وهذا بحد ذاته كافٍ في نسف المدَّعى من أساسه وانقلاب الآمر- هذا لو سلَّمنا أن معاوية أميرٌ- إلى مأمور.

نقل العلامة المجلسي قدس سره في البحار عن الشيخ الصدوق، قال: «... حدّثَنا يوسف بن مازن الراسبي، قال: بايع الحسن بن علي عليه السلام معاوية على أنْ لا يسمّيه أميرَ المؤمنين، ولا يقيم عنده شهادةٌ، وعلى أنْ لا يتعقّب على شيعة عليٍّ عليه السلام شيئًا، وعلى أنْ يفرِّق في أولاد من قُتل مع أبيه يوم الجمل وأولاد من قُتل مع أبيه بصفين ألف ألف درهم، وأن يَجعل ذلك من خراج دار أبجرد.

قال: وما ألطف حيلة الحسن عليه السلام في إسقاطه إياه عن إمرة المؤمنين، قال يوسف: فسمعت القاسم بن محيمة يقول: ما وفى معاوية للحسن بن عليٍّ صلوات الله عليه بشيءٍ عاهده عليه، وإني قرأتُ كتاب الحسن عليه السلام إلى معاوية يعدِّد عليه ذنوبه إليه وإلى شيعة عليٍّ عليه السلام فبدأ بذكر عبدالله بن يحيى الحضرمي ومن قتَلهم معه.

فنقول: رحمك الله إنّ ما قال يوسف بن مازن من أمر الحسن عليه السلام ومعاوية عند أهل التمييز والتحصيل يسمى المهادنة والمعاهدة، ألا ترى كيف يقول «ما وفى معاوية للحسن بن عليٍّ

(١) انظر: أنساب الأشراف للبلاذري- ٣: ٤١ والكامل في التأريخ لابن الأثير ٦:٣ وتأريخ ابن خلدون ١: ٣٢٨.

بشيءٍ عاهده عليه وهادنه» ولم يقل بشيءٍ بايعه عليه، والمبايعة على ما يدَّعيه المدَّعون على الشرائط التي ذكرناها، ثم لم يفِ بها لم يلزم الحسن عليه السلام.

وأشد ما ههنا من الحجة على الخصوم، معاهدته إياه على أنْ لا يسمّيه أمير المؤمنين، والحسن عليه السلام عند نفسه لا محالة مؤمن، فعاهده على أنْ لا يكون عليه أميرًا؛ إذ الأمير هو الذي يأمُر فيُؤتمَر له. فاحتال الحسن عليه السلام لإسقاط الايتمار لمعاوية إذا أمَره أمرًا على نفسه، والأمير هو الذي أمّره مأمور من فوقه، فدل على أن الله عزّ وجلّ لم يؤمِّره عليه، ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أمَّره عليه، فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يَلِينّ مُفاءٌ على مفيء»[1].

وهنا لابدَّ مِنْ ذكر البنود التي اشترطها الإمام الحسن عليه السلام على معاوية لتتضح الصورة التي أُريدُ أنْ أقف عندها،، ومن هذه البنود:

١-أنْ لا يسمّيه أمير المؤمنين[2].

٢- أنْ لا يقيم عنده شهادة[3].

٣- أنْ لا يتعقّب على شيعة عليٍّ عليه السلام شيئًا[4].

٤- أنْ يفرق في أولاد من قُتل مع أبيه يوم الجمل وأولاد من

(١) بحار الأنوار ٤٤: ٢١.
(٢) علل الشرائع للشيخ الصدوق - ١: ٢٠٠.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

قُتل مع أبيه بصفين ألف ألف درهم، وأن يجعل ذلك من خراج دار أبجرد[١].

٥- وأنْ لا يشتم عليًّا[٢].

فالمتأمل في هذه البنود سيجد أنّها بنفسها تنفي الخلافة عن معاوية، وهذا من تدبير الإمام عليه السلام، فمِن المسلّم أنَّ الإمام من المؤمنين بل على رأسهم، فإذا كان معاوية ليس أميرًا للمؤمنين عملًا بالبند الأوّل فهذا يعني أنه ليس أميرًا على الحسن بل على سائر المؤمنين، وكذلك البند الثاني، فكيف يكون خليفة ولا تقام عنده الشهادات؟!

❁❁❁

(١) الكامل في التاريخ ٣: سنة ٤١ علل الشرائع ١: ٢٠٠.
(٢) الكامل في التاريخ ٣: سنة ٤١ وقريب منه: سير أعلام النبلاء للذهبي- ٣: ٢٦٤

الشبهة الرابعة

شبهةُ ولادة الإمام الحسن عليه السلام من فخذ أمه الزهراء عليها السلام

خطوات الرد على الشبهة:

- في ذِكْر المصادر التي وردتْ فيها هذه الرواية.
- في سنَد الخبر.
- في متن الخبر ومضمونه.

شبهةُ ولادة الإمام الحسن عليه السلام من فخذ أمِّه الزهراء عليها السلام

الشبهة:

قد يقول بعضُ مَن لا يدرك حقيقة التشيُّع وعقائده: يعتقد الشيعة أنّ الأئمّة تحملهم أُمّهاتهم في الجنْب، ويولَدون من الفخذ الأيمن، فقد روتْ مصادرهم أنّ فاطمة ولدتِ الحسن والحسين من فخذها الأيمن، أ ليس محمّدٌ صلى الله عليه وآله وسلم - وهو أفضلُ الأنبياء وأشرف البشر - حُمِل في بطن أُمِّه وخرج من رحمها؟

ردُّ الشبهة:

إنّ ما ذكره المشتبِه في أعلاه هو من الأخبار النادرة والتي يرويها الغُلاة والضعفاء والمنحرفون عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام، والتي لا أشكّ في أنَّ كلّ منصِفٍ عاقلٍ لو اطّلع عليها لجَزم بمخالفتها للموازين العلمية التي

تثبُت من خلالها عقائدُ الشيعة الإمامية، فالخبر الذي يَذكر الكيفية التي ولد بها الإمامان الحسن والحسين عليهما السلام -وأنهما وُلدا من فخذ أمِّهما الزهراء عليها السلام- يعتقد بعضُ أصحاب النفوس المريضة - الذين لا همَّ لهم إلا أنْ يتصيّدوا من الكتب ما يُشنِّعون به على الشيعة - أنهم أدركوا غاية المنى، وهيهات هيهات أن يبلغوا ذلك.

وللردِّ على هذه الشبهة نتّبع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: في ذِكْر المصادر التي وردتْ فيها هذه الرواية.

ورد هذا الخبر في كتاب (الهداية الكبرى) للحسين بن حمدان الخصيبي، قال: «ووَلَدتِ الحسن والحسين من فخذها الأيمن وأمَّ كلثوم وزينب من فخذها الأيسر، ومثلُه ما روي عن وهب بن منبه أنّ مريم وَلدت عيسى عليه السلام من فخذها الأيمن»[1].

وورد أيضًا في كتاب (عيون المعجزات) للحسين بن عبد الوهاب، قال ما نصُّه: «وروي أنّ فاطمة عليها السلام وَلدتِ الحسن والحسين من فخذها الأيسر»[2].

وذكره السيد هاشم البحراني نقلًا عن عيون المعجزات في كتابه (مدينة المعاجز)[3]، والعلامة المجلسي في (بحار الأنوار)[4]، وصاحب (الخصائص

(١) الهداية الكبرى للخصيبي-: ١٨٠.
(٢) عيون المعجزات الحسين بن عبد الوهاب-: ٥١.
(٣) مدينة المعاجز هاشم البحراني ٣: ٢٢٦.
(٤) بحار الأنوار، ٤٣: ٢٥٦.

الفاطمية)[1]، كلاهما عن عيون المعجزات.

ومنه تعلَمُ أنّ هذا الخبر ورد حصرًا في هذين الكتابين المنحرفين عن مذهب الإمامية الاثني عشرية، وما عداهما فهو نقْلٌ عنهما أو عن أحدهما، وحتّى على فرض وجوده في بعض مصنَّفات الشيعة، فهل يكون كلُّ ما ذُكر فيها هو مما يعتقده الشيعة؟!.

الخطوة الثانية: في سنَد الخبر.

بعد أنْ ذكرْنا المصادر التي ورد فيها الخبر المذكور، وأنها – حصرًا- كتاب (الهداية الكبرى) للحسين بن حمدان الخصيبي، وكتاب (عيون المعجزات) للشيخ حسين بن عبد الوهاب - وما عداهما إنما هو نقْلٌ عنهما- تصل النوبةُ إلى البحث عن قيمته السنَديّة، فأقول:

أولًا: أنّ ما ذَكره صاحب كتاب الهداية الكبرى ساقطٌ عن الاعتبار والحُجّيَّة جزمًا؛ لأنه لم يَذكر سنده إلى الخبر، فيكون الخبر بذلك مرسَلًا، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، أنّ الخصيبي صاحب الكتاب المذكور روى الخبر عن وهب بن منبِّه مرسَلًا، ولم يتطرق لذكر طريقه إليه.

مضافًا إلى ذلك أنَّ وهبًا نفسَه في غاية الضعف، فقد أفاد الشيخ الطوسيّ في الفهرست والنجاشيّ انَّ القميين استثنوه من رجال نوادر الحكمة[2]، وما

(١) الخصائص الفاطمية للكجوري- ٢: ٥٩٩ ٦٠٠.
(٢) انظر: جامع الرواة للأردبيلي- ٢: ٣١ منتهى المقال في معرفة أحوال الرجال- للمازندراني-=

ذاك إلا تعبيرًا عن ضعفه، وبيّن التستري في كتاب (قاموس الرجال) أنَّ منشأ استثنائهم له هو أنَّ أخباره منكَرات، ومن أخباره المنكرات أنه روى قصة جرجيس التي نقلها الطبريّ عن كتابه (المبتدأ والسير) وأنّ ملك الموصل قتله أربع مرات.

ومنها: ما رواه كتاب الحُلية عنه، أنه قال: مُسِخ بخت نصّر أسدًا فكان ملكَ السِّباع، ثم مُسِخ نسرًا فكان ملك الطير، ثم مُسِخ ثورًا فكان ملك الدواب، وهو في ذلك يَعقل عقلَ الإنسان... إلخ.

ومنها: ما رواه عنه كتاب الحُلية أيضًا: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: إنَّ أبا بكر وعمر من الإسلام بمنزلةِ السمع والبصر من الإنسان... وغيرها من المنكرات[1].

وعليه، فـ (وهب بن منبه) لا يُعدُّ من رواة الإماميَّة بل هو عاميٌّ، وقد طفحتْ من مخاريقه كتبُ العامة، خصوصًا كتب التفسير والتاريخ والسِّيَر، وقد تسرَّبت إلى كتبنا بعضُ مرويّاته ومخاريقه المنكرة.

وذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى أنَّ وهبًا هذا قرأ اثنين وتسعين كتابًا ادّعى أنَّها كانت قد نزلتْ من السماء، اثنان وسبعون منها في الكنائس وفي أيدي الناس، وعشرون لا يعلمها إلا قليلٌ، وحُكي عنه أيضًا أنَّه قرأ ثلاثين كتابًا نزلت على ثلاثين نبيًّا[2].

=٦: ٣٩٩ طرائف المقال للبروجردي- ٢: ٤٥ معجم رجال الحديث للخوئي- ٢٠: ٢٣٠.

(١) انظر: قاموس الرجال للتستري- ١٠: ٤٥٤ ٤٥٥.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد- ٥: ٥٤٣.

وقد حرص وهبٌ هذا على بثِّ هذه الأكاذيب والأباطيل في كتب الحديث والتفسير وادّعى في كثيرٍ منها أنَّها مرويَّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته.

لذا فلا يُعتدُّ بمنقولاته، وشأنُه في ذلك شأنُ كعب الأحبار وتميم الداري.

ومما يوهِّن الخبر، بل يُسقطه من رأسٍ، هو فساد عقيدة الخصيبي[١] صاحب الكتاب - الهداية الكبرى- حيث اتهم بفساد مذهبه[٢].

قال ابن الغضائريّ: كذّابٌ فاسد المذهب، صاحب مقالةٍ ملعونة، لا يُلتفت إليه[٣].

ثانيًا: وما روي في كتاب عيون المعجزات للمحدِّث الشيخ حسين بن عبد الوهاب إنما هو نقْلٌ للخبر عن كتاب «الأنوار» لأبي القاسم الكوفيّ الذي قيل فيه:

إنه كان إماميًّا مستقيمًا في البداية إلا أنه انحرف فيما بعد، فأظهر مذهب المخمِّسة، وصنّف كتبًا في الغلوّ والتخليط، وله مقالة تُنسب إليه[٤].

وقال ابن الغضائري: عليُّ بن أحمد، أبو القاسم الكوفيّ المدّعي العلَوية، كذّابٌ غالٍ، صاحب بدعة ومقالة، رأيتُ له كتبًا كثيرة، لا يُلتفت إليه[٥].

---

(١) وهو يعدُّ من مراجع مذهب النُّصيرية.
(٢) انظر: فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٦٧.
(٣) معجم رجال الحديث للخوئي- ٦: ٢٤٤.
(٤) انظر: الفهرست للشيخ الطوسي-: ١٥٥ ١٥٦ وخلاصة الأقوال للعلامة الحلي-: ٣٦٤ ٣٦٥ ومعجم رجال الحديث للسيد الخوئي- ١٢: ٢٧٠.
(٥) معجم رجال الحديث، ١٢: ٢٧٠.

هـذا مضافًـا إلى أنّ الخـبر مرسـلٌ، ولم يُنسـب إلى واحـدٍ مـن المعصومـين عليهم السلام.

وبهذا فإن خبر الحمل في الجنب والولادة من الفخذ، خبر ساقط عن الاعتبار سندًا، وأقرب الظن أنه من الأخبار المختلقة.

هذا ما يرتبط بسنَدِ الخبر.

الخطوة الثالثة: في متن الخبر ومضمونه.

أقول: إنَّ الأئمة عليهم السلام في وجودهم كسائر الناس خُلقوا في بطون أمهاتهم، ومرَّ كل واحدٍ منهم بمرحلة الجنين في ذلك الرحم، ووُلد منه كما يولد أفراد البشر من بطون أمهاتهم، ومرّ أيضًا بالرضاعة وتربى في حجر إمه، فهُم عليهم السلام يمتلكون الصفات التي عليها سائر البشر، ويتميزون عنهم بغيرها[1]، ويدلّ على ذلك الرواياتُ الكثيرة والمعتبَرة المتصدّية للحديث عن ولادتهم عليهم السلام من بطون أمهاتهم لا من الأفخاذ، وأسوق إليك في هذه العجالة بعضًا منها، وهو غيضٌ من فيض، فأقول:

منها: ما يدلّ على أنّ الحمْل إنما كان في الأرحام، وذلك في ما نقتطعه من الزيارة المرويّة عن أكابر الطائفة، وإليك نصُّ ذلك: «أَشهدُ أنك كنتَ نورًا في الأصلاب الشامخة والأرحام المطهَّرة، لم تنجِّسْك الجاهليةُ بأنجاسها، ولم

(١) كعصمتِهم وطهارتِهم عليهم السلام التي ثبتت بالكتاب والسنة المتواترة، وخفاءِ حمل بعض أمهاتهم بهم عليهم السلام - كما هو حال السيدة نرجس عندما حملت بالإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه - وهي ليست حالة فريدة كما تطالعنا كتبُ التفسير والمجاميعُ الحديثية بذلك، فأمُّ موسى عليه السلام قد خفي حملها به بإرادة الله عز وجل حفظًا لها وله من بطش فرعون.

تُلْبسْك من مُدْلهمّات ثيابها»[١].

ومنها: ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال في بيان كيفية ولادة الإمام: «وإذا وقع من بطن أمه إلى الأرض وقع وهو واضع يده إلى الأرض»[٢].

ومنها: ما روي عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثِ ولادة الكاظم عليه السلام، يقول فيه: «إنَّ الإمام إذا وقع مِنْ بطن أمه وقع واضعًا يديه على الأرض»[٣]، وأنت -كما ترى- فالإمام عليه السلام وبصريح العبارة ينص على أن الولادة إنما كانت من البطن لا من الفخذ، فافهم وتبصّر.

فهذه الروايات، وغيرها كثيرٌ تُعرِب عن حقيقة كيفيّة ولادة الأئمة عليهم السلام، وأنَّهم عليهم السلام يُولدون مِنْ بطون أمهاتهم، على حين أنّ أحدًا من علماء الشيعة الإمامية لم يقل: إنهم عليهم السلام يولدون مِن الأفخاذ، بل إنّهم روَوا ما ينافيه، وقد مرّ ذكرُ شيءٍ منه، ومن أراد أنْ يستزيد فليرجع إلى أمهات مصادر الحديث الشيعية المعتبرة، والتي يُعوَّل عليها في مثل هذه المسائل.

---

(١) مصباح المتهجد للشيخ الطوسي-: ٧٢١ و ٧٨٩ تهذيب الأحكام ٦: ١١٤. المزار لابن المشهدي-: ٤٢٢ و ٤٣١ و ٥١٥. إقبال الأعمال لابن طاووس- ٣: ١٠٣ و ١٢٩. والمصباح للكفعمي-: ٤٩٠ و ٥٠٢. بحار الأنوار للعلامة المجلسي- ٩٧: ١٨٧ و ٩٨: ٢٠٠ و ٢٦٠.

(٢) مدينة المعاجز للسيد هاشم البحراني- ٦: ١٨٤.

(٣) انظر: بصائر الدرجات ٤٦١، والجواهر السنية -للحر العاملي-: ٢١٤ وبحار الأنوار للعلّامة المجلسي- ٢٥: ٤٣، والأنوار البهيّة للشيخ عباس القمّي-: ١٨٠.

الشبهة الخامسة

شبهة تبرئة معاوية من دسّ السّم للإمام الحسن عليه السلام

خطوات الرد على الشبهة:

- معاوية وجرائمه التاريخية.
- تكرار سياسة قتل معاوية لخصومه غيلة بواسطة دسّه السّم لهم.
- دوافع ومصالح معاوية في دسّ السّم إلى الإمام الحسن عليه السلام.
- شهاداتٌ وإفادات تاريخية تثبت إدانة معاوية بالجرم المشهود وتكذِّب ابن خلدون في ما ادعاه.

شبهة تبرئة معاوية من دسّ السّم للإمام الحسن عليه السلام

الشبهة:

يقول ابن تيمية: «القولُ بأنّ معاوية سَمّ الحسن، فهذا مما ذكره بعضُ الناس، ولم يثبت ذلك ببيّنةٍ شرعية أو إقرار معتبر ولا نقلٍ يُجزَم به، وهذا مما لا يمكن العلم به، فالقول به قولٌ بلا علم، وقد رأينا في زماننا مَن يقال عنه: إنه سُمَّ، ومات مسمومًا من الملوك وغيرهم، ويختلف الناس في ذلك، حتّى في نفس الموضع الذي مات فيه ذلك الملك والقلعة التي مات فيها، فتجد كلًّا منهم يحدِّث بالشيء بخلاف ما يحدِّث به الآخر، ويقول: هذا سمّه فلانٌ، وهذا يقول: بل سمّه غيره؛ لأنه جرى كذا، وهي واقعة في زمانك، والذين كانوا في قلعته هم الذين يحدِّثونك.

والحسن رضي الله عنه قد نُقل عنه أنه مات مسمومًا، وهذا مما يمكن أنْ يُعلم؛ فإن موت المسموم لا يخفى، لكنْ يقال: إن امرأته سمّته، ولا ريب أنه

مات بالمدينة ومعاوية بالشام، فغاية ما يَظن الظانّ أنْ يقال: إن معاوية أرسل إليها وأمرها بذلك، وقد يقال: بل سمّته امرأته لغرضٍ آخر مما تفعله النساء؛ فإنه كان مطلاقًا لا يدوم مع امرأة»[1].

وقال ابن خلدون: «وما نُقل من أن معاوية دسّ إليه السُّم مع زوجته جعدة بنت الأشعث، فهو من أحاديث الشيعة، وحاشا لمعاوية من ذلك»[2].

رد الشبهة:

إن من يقرأ التأريخ الذي سُطِّرت أحداثهُ بحبرٍ أُمويٍّ سيجد أنّ نسبة سمّ الإمام الحسن عليه السلام إلى معاوية أشهر من نسبة (قفا نبك) إلى امرئ القيس.

إلا أنَّ بعض أصحاب النفوس الضعيفة والأقلام الرخيصة، الذين جالَ بهم الشيطانُ والهوى، وتمادَوا في الغيّ والطغيان، وأعرضوا عن النور والهدى، أخذوا بتزييف الحقائق، وقاموا بتشويه المعالم وتحريف الوقائع، فنسجوا من خيالهم ما يشبه الحق، وليس من الحق في شيءٍ -كالشبهة التي نحن بصدد ردِّها وتفنيدها- محاولين بذلك تبرئة معاوية بن أبي سفيان من جنايته أو تبريرها له، مموهين بذلك على عوامِّ المسلمين لينتحلوا له المناقب، ويبدّلوا سيئاته حسناتٍ، محاولين المحال في أنْ يرفعوا له في الدين علمًا وضَعه اللهُ، وأنْ ينصبوا له من الحق لواءً قد نكّسه اللهُ، على رغم ما اشتهر من أخبار لعْنه في الصحاح والمسانيد والسُّنن اشتهار الشمس في رائعة النهار.

---

(١) منهاج السُّنة لابن تيمية ٤: ٤٦٩ ٤٧٠.
(٢) تاريخ ابن خلدون ٢: ٦٤٩.

فما ذكره ابن تيمية بقوله: «وقد رأينا في زماننا من يقال عنه: إنه سُمَّ، ومات مسمومًا من الملوك وغيرهم، ويختلف الناس في ذلك، حتّى في نفس الموضع الذي مات فيه ذلك الملك والقلعة التي مات فيها، فتجد كلًّا منهم يحدِّث بالشيء بخلاف ما يحدِّث به الآخر ويقول: هذا سمّه فلانٌ، وهذا يقول: بل سمّه غيره؛ لأنه جرى كذا، وهي واقعةٌ في زمانك» يضطرّنا إلى أنْ نتخذ ذات المنحى لإثبات ما ارتكبه معاوية بن أبي سفيان من جُرمٍ بحق الإمام المجتبى عليه السلام.

فأقول: جَرتْ عادة المتخصِّصين عند البحث والتحقيق في جرائم القتل - فيما لو تعدّدت أطراف الجريمة، وكانت الشبهات تحوم حولهم، وكلٌّ يدفعُ عنْ نفسه- على اللجوء إلى قرائن مِنْ شأنها ترجيح الجاني لتلك الجريمة، وأبرزها الوقوف على ما إذا صدرتْ جرائم سابقة ممن يُشتبه بهم.

وثمة أمرٌ آخر من شأنه أيضًا حصْر الجناية بالجاني والقطع بصدور الجُرم منه، وهو: تكرار استعمال وسيلة القتل نفسها في ارتكابه الجرائم السابقة.

ثم يأتي بعده النظر في دوافع القتل، وما يترتّب عليه من مصالح شخصية.

هذا، فإنْ ثبت لأحدِهم سابقةُ قتلٍ، وشابَهتْ وسيلةُ القتل السابقة الوسيلةَ الحالية، وثبت أيضًا أنَّ له دوافع وراءَ ذلك ومصالح متوقّفة عليه، عندها يثبت قطعًا ارتكابُه الجريمة ولا تتعداهُ إلى غيره.

وكذلك الحال فيما نحن فيه، فعلى فرض صحة المدّعى في مضمون

الشبهة – ولا نسلّم به – فإن معاوية في دائرة مَن تحوم حولهم الشُّبهات، وهذا ما أشار إليه ابن تيمية في نصّ كلامه المذكور في أعلاه الذي أورده بصدد دفْع ما نُسب إلى معاوية، إلا أنه لم يخرجه عن دائرة مَن يُشتبه بهم، فقال: «فغاية ما يَظن الظان أنْ يقال: إن معاوية أرسل إليها، وأمرها بذلك، وقد يقال: بل سمّته امرأته لغرضٍ آخر...»، ومن هنا – ومجاراةً لأصحاب الشبهة – لابدّ أنْ نحقق ونبحث في الأمور الآتية:

١ – هل صدرت من معاوية جرائم تاريخية سابقة؟.

٢ – هل وسيلة الاغتيال التي استخدمها معاوية في الجرائم السابقة مشابهة للوسيلة التي اغتيل بها الإمام الحسن عليه السلام؟.

٣ – ما هي دوافع ومصالح معاوية في دسّ السُّم إلى الإمام الحسن عليه السلام؟.

٤ – شهادات وإفادات تاريخية تثبت إدانة معاوية بالجرم المشهود، وتكذِّب ابن خلدون.

فهذه أربعة أمور نشير إلى بيانها تباعًا، فنقول:

الأمر الأول: معاوية وجرائمه التاريخية.

لقد سجّل لنا التاريخ أسماء بعض الصحابة والتابعين وأبنائهم ممن قُتل على يد معاوية بن أبي سفيان، ونحن نقتصر في هذه العُجالة على ذكر بعضهم، وأشهرهم:

١- حجر بن عدي:

قال ابن الخياط في تاريخه: «سنة إِحْدَى وَخمسين، فِيهَا قَتَلَ مُعَاوِيَةُ بْن أَبِي سُفْيَان حجر ابْن عدي بْن الأدبر، وَمَعَهُ مُحرز بْن شهَاب وَقبيصَة بْن ضبيعة بْن حَرْمَلَة الْقَيْسِي وَصَيْفِي ابْن فسيل من ربيعَة»[١].

وقال الدينوَري في (المعارف) عند ذكره حجر بن عدي، ما نصُّه: «هو الذي قتله معاوية»[٢]، وذَكر ابن الجوزي أيضًا في (المنتظم) مقتل حجر بن عدي، وبيّن تفاصيل أحداث مقتله، فآل مقالُه إلى أنّ من قتله هو معاوية بن أبي سفيان[٣].

وقال ابن الوردي في تاريخه: «روى ابْن الْجَوْزِيّ بِإِسْنَادِهِ عَن الْحسن الْبَصْرِيّ مَا مَعْنَاهُ: أَنه استفظع من مُعَاوِيَة أَخذه الْخلافَة بِلا مُشَاورَة واستخلافه يزيد واستلحاقه زيادًا وَقَتْله حجر بن عدي وَأَصْحَابه، وَكَانَ حجر من أعظم النَّاس دينًا، قُتل بعذراء ظَاهر دمشق»[٤].

٢ - محمّد بن أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة:

قال ابن عبد الوهاب: «وكان محمّد بن أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة شديدَ الميل إلى عليٍّ رضي الله عنه حين قصة عثمان رضي الله عنه وبعد ذلك؛

(١) تاريخ خليفة بن الخياط٢١٣.
(٢) المعارف لابن قتيبة الدينوري-: ٣٣٤.
(٣) انظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي ٥: ٢٤١.
(٤) تاريخ ابن الوردي١: ١٦٠.

ولذلك قتله معاوية»[١].

٣ – محمّد بن أبي بكر:

قُتل بمصر، قَتله معاوية بن أبي حديج بأمر معاوية بن أبي سفيان[٢]، قال به ابن الأثير في (الكامل)[٣].

٤ – عمرو بن الحمق الخزاعي:

قال محمّد بن السائب الكلبي: «صَحبَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، وشهدَ مع عليٍّ مَشاهده، قَتلهُ معاويةُ بن أَبي سُفيان»[٤].

وقال ابن عساكر في تاريخه: «إن عمرو بن الحمق لما قُتل حُمل رأسه إلى معاوية، وهو أول رأسٍ حُمل في الإسلام من بلدٍ إلى بلد»[٥].

٥– مُحْرِز بن شِهَاب السعدي التميمي:

قال الزركلي: «من مقدَّمي أصحاب عليٍّ. كان موصوفًا بالشجاعة وجودة الرأي. قَتله معاوية بعد أنْ قَبض عليه زيادُ بن أبيه في الكوفة مع حجر بن عدي»[٦].

---

(١) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول)– لابن عبد الوهاب –١٨١.
(٢) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب للمراكشي ١: ١٥.
(٣) انظر: الكامل في التاريخ، ٢: ٧٠٧.
(٤) نسب معد واليمن الكبير للكلبي– ٢: ٤٥١.
(٥) تاريخ دمشق، ٦٩: ٤٠.
(٦) الأعلام للزركلي– ٥: ٢٨٤.

٦ – عبد الرَّحْمَن العنزي:

قال الطبري في تاريخه: «أقبل(أي معاوية) عَلَى عبد الرَّحْمَن العنزي، فَقَالَ: إيه يَا أخا رَبِيعَة! مَا قولُك فِي عليٍّ؟ قَالَ: دعني وَلا تسألني؛ فإنه خيرٌ لك، قَالَ: وَالله لا أدعك حَتَّى تخبرني عنه، قَالَ: أشهَدُ أنه كَانَ من الذاكرين الله كثيرًا، ومن الآمرين بالحق، والقائمين بالقسط، والعافين عن الناس، قَالَ: فما قولك فِي عُثْمَان؟ قَالَ: هُوَ أول من فتح بابَ الظلم، وأرتَجَ أبواب الحق، قَالَ: قَتلت نفسك، قَالَ: بل إياك قَتلت، وَلا رَبِيعَةَ بالوادي- يقول حين كَلم شمر الخثعمي فِي كريم بن عفيف الخثعمي، ولم يكن لَهُ أحدٌ من قومه يكلمه فِيهِ- فبعث بِهِ مُعَاوِيَة إِلَى زياد، وكتب إِلَيْهِ: أَمَّا بَعْدُ، فإنّ هَذَا العنزي شرّ من بعثت، فعاقبه عقوبته الَّتِي هُوَ أهلها، واقتله شرّ قتلة، فلما قدم بِهِ عَلَى زياد بعث بِهِ زياد إِلَى قس الناطف، فدفن بِهِ حيًّا»[١].

وممن قال بذلك أيضًا: ابن عساكر في تاريخه[٢]، وابن الأثير في الكامل[٣]، وابن كثير في(البداية والنهاية)[٤]، وابن خلدون في تاريخه[٥]، وابن مندة في (المستخرج من كتب الناس)[٦]، وقال الزركلي: «شجاع، قويّ المراس. كان من أصحاب عليّ بن أبي طالب، وأقام في الكوفة يحرِّض الناس على بني أمية، فقَبض عليه زيادُ بن أبيه، وأرسله إلى الشام، فدعاه معاوية إلى

(١) تاريخ الطبري٥: ٢٧٦.
(٢) تاريخ دمشق ٨: ٢٦ ٢٧.
(٣) الكامل في التاريخ لابن الأثير- ٣: ٨١.
(٤) البداية والنهاية لابن كثير ١١: ٢٣٤.
(٥) تاريخ ابن خلدون، ٣: ١٦.
(٦) المستخرج من كتب الناس - لابن مندة ٢: ٦١٦.

البراءة من عليّ، فأغلظ عبد الرحمن في الجواب، فرده إلى زيادٍ فدفنه حيًّا»[١].

٧- عبد الرحمن بن خالد بن الوليد:

وإنْ كان هذا من عمّال معاوية إلا أنه أيضًا لم يسلم من بطشه، قال الطبري - في ذكر سبب موت عبد الرحمن بن خالد- ما نصُّه: «كَانَ السبب فِي ذَلِكَ مَا حَدَّثَنِي عمر، قال: حدثني علي، عن مسلمة بن محارب، أن عبد الرَّحْمَن بن خَالِد بن الْوَلِيد كَانَ قَدْ عظُم شأنه بِالشَّام، ومال إِلَيْهِ أهلها، لما كَانَ عندهم من آثار أَبِيهِ خَالِد بن الْوَلِيد، ولغنائه عن الْمُسْلِمِينَ فِي أرض الروم وبأسه، حَتَّى خافه مُعَاوِيَة، وخشي عَلَى نفسه مِنْهُ، لميل الناس إِلَيْهِ، فأمر ابن أثال أنْ يحتال فِي قتله، وضمن لَهُ إن هُوَ فعل ذَلِكَ أنْ يضع عنه خراجه مَا عاش، وأنْ يولّيه جباية خراج حمص، فلما قدم عبد الرَّحْمَن بن خَالِد حمص منصرفًا من بلاد الروم دسّ إِلَيْهِ ابن أثال شربة مسمومة مع بعض مماليكه، فشربها فمات بحمص، فوفى لَهُ مُعَاوِيَة بِمَا ضمن لَهُ، وولاه خراج حمص، ووضع عنه خراجه»[٢].

وممن ذكر سبب موته أيضًا: أبو الفرج الجوزي في (المنتظم)[٣]، وابن الأثير في (الكامل)[٤]، وابن الوردي في تاريخه[٥]، وابن كثير في(البداية والنهاية)[٦].

---

(١) الأعلام للزركلي ٣: ٣٠٣.
(٢) تاريخ الطبري ٥: ٢٢٧.
(٣) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج الجوزي- ٥: ٢١٧.
(٤) الكامل في التاريخ ٣: ٥١.
(٥) تاريخ ابن الوردي ١: ١٦٠.
(٦) البداية والنهاية لابن كثير- ٨: ٣٤.

٨- مالك الأشتر:

ذكر السمعاني في (الأنساب) قائلًا: «ومالك المعروف بالأشتر ابن الحارث بن عبد يغوث بن مسلمة بن ربيعة بن الحارث بن جذيمة بن سعد بن مالك بن النخع النخعي، كان أحد الفرسان المشهورين يوم الجمل وصفين، وكان مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضى الله عنه، يروي عن خالد بن الوليد، روى عنه الشعبي، ومات بالقلزم مسمومًا سنة سبع وثلاثين من الهجرة، سمّه معاوية في العسل، ولما بلغه الخبر قال: إن لله جنودًا حتّى العسل»[1].

وعليه، فالجرائم التي اقترفها معاوية بحقّ المذكورين وغيرهم - وأغلبها سابقة على جريمة دسّه السّم للإمام الحسن عليه السلام - مما قد تناقلتْه كتب السِّيَر والتأريخ، وأرسلته إرسال المسلَّمات، ولستُ أدري بعد هذا ماذا يحاول ابن تيمية أنْ يكتم.. وماذا يدفع؟!.. وكأني به كمن يغطّي الشمس بغربال!!.

إذن، ومما ذكرنا يتضح بكلِّ جلاءٍ أنّ معاوية بن أبي سفيان قد ارتكب جرائم تاريخية غير إنسانية بحق كثيرٍ من رموز الصحابة والتابعين، وها قد ثبت الأمر الأول.

(١) الأنساب للسمعاني ٥: ٤٧٦.

الأمر الثاني: تكرار سياسة قتل معاوية لخصومه غيلة بواسطة دسّه السّم لهم.

لقد استخدم معاوية بن أبي سفيان الأساليب غير الإنسانية ضد خصومه، فإنْ هو واجه ما يمنع من قتلهم جهرًا وعلانية، استخدم أسلوب المكر والخداع، وهو أخْذ خصومه بدسّ السّم لهم غيلة.

فهلمّ معي لنقف على سياسته المتكرّرة في دسّ السّم لخصومه، فممّن قتله معاوية بدسّ السّم له:

مالك الأشتر: فقد ورد في أنساب السمعاني ما هذا نصّه: «سمّه معاوية في العسل، ولما بلغه الخبر قال: إن لله جنودًا من العسل»[1].

و قد ذهبت مقولته هذه «إن لله جنودًا من العسل» مثلًا يُضرب.

وأما البلاذري فقد بيّن ذلك مفصّلًا فقال: «أتتْ معاويةَ عيونُه بشخوص الأشتر واليًا على مصر، فبعث إلى رأس أهل الخراج بالقلزم، فقال له: إن الأشتر قادمٌ عليك؛ فإن أنت لطفتَ لكفايتي إياه لم آخذ منك خراجًا ما بقيتَ، فاحتلْ له بما قدرتَ عليه. فخرج الأشتر حتّى إذا أتى القلزم - وكان شخوصه من العراق في البحر - استقبله الرجلُ فأنزله وأكرمه وأتاه بطعام، فلما أكل قال له: أيُّ الشراب أحبُّ إليك أيها الأمير؟ قال: العسل. فأتاه بشربةٍ منه، قد جَعل فيها سُمًّا، فلما شربها قتلتْه من يومه أو من غده. وبلغت معاويةَ وفاتُه، فقال: كانت لعليٍّ يدان - يعني قيس بن سعد والأشتر- فقد

(١) الأنساب للسمعاني ٥: ٤٧٦.

قطعنا إحداهما، وجعل يقول: إنّ لله لجندًا من عسل»[١].

سعد بن أبي وقاص: أورد البلاذري خبرًا ذَكر فيه أنّ سعدًا مات مسمومًا بسُمٍّ دسّه إليه معاوية بن أبي سفيان[٢]، ورواه الطبراني في معجمه[٣]، وقال محقق الكتاب حمدي السلفي: إسناده إلى قائله صحيح.

عبد الرحمن بن خالد بن الوليد: ذكر الطبري في تاريخه سبب هلاكه، فقال: «خافه معاوية، وخشي على نفسه منه، لميل الناس إليه، فأمر ابن أثال أنْ يحتال في قتله، وضمن له إنْ هو فعل ذلك أنْ يضع عنه خراجه ما عاش، وأن يوليه جباية خراج حمص، فلما قدم عبد الرحمن بن خالد حمص منصرفًا من بلاد الروم دسّ إليه ابن أثال شربةً مسمومةً مع بعض مماليكه، فشربها فمات بحمص، فوفى له معاوية بما ضمن له، وولاه خراج حمص، ووضع عنه خراجه»[٤].

وذكره أيضًا أبو الفرج الجوزي في (المنتظم)[٥]، وغيرهم[٦].

وأكتفي بهذا المقدار لغرض الاختصار، وبه يثبت أنّ هذه الوسيلة- دسّ السّم- التي اعتمدها معاوية في القضاء على خصومه قد فعلها مرارًا وتكرارًا، الأمر الذي من شأنه تضييق دائرة المشتبَه بهم في دسّ السّم إلى الإمام الحسن

(١) أنساب الأشراف للبلاذري ٢: ٣٩٨-٣٩٩.
(٢) انظر: المصدر السابق، ١: ٤٠٤.
(٣) المعجم الكبير للطبراني ٣: ٧١/ ٢٦٩٤.
(٤) تاريخ الطبري ٥: ٢٢٧.
(٥) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج الجوزي ٥: ٢١٧.
(٦) انظر: زبدة الحلب في تاريخ حلب للعقيلي -: ٢٤ والدولة الأموية للصلابي ١: ٤٢٢، ومعاوية بن أبي سفيان للصلابي -: ٤٨٠.

عليه السلام وحصرها بمعاوية بن أبي سفيان.

الأمر الثالث: ما دوافع ومصالح معاوية في دسّ السّم إلى الإمام الحسن عليه السلام؟

أقول: من الأسباب والدوافع التي لأجلها أقدَمَ معاوية بن أبي سفيان على دسّ السمّ للإمام الحسن عليه السلام هي مسألة الخلافة، بل هي الدافع والسبب الرئيس لذلك، وهذه المسألة غير خافيةٍ على أحدٍ، بل هي ظاهرةٌ بيّنة، ولا تنطلي إلا على السذج المتخلفين عن مستوى الفكر والنظر والذين سلّموا قيادهم للباطل.

فبعد كتابة بنود الصلح التي ثبّتها الإمام عليه السلام، وأهم ما جاء فيها هو إرجاع الخلافة إلى الحسن عليه السلام أو إلى الحسين عليه السلام في حالة موت الحسن عليه السلام لم يقرّ لمعاوية قرارٌ ولا هدأ له بال، فراح يضاعف من جهده، ويدرس إمكانية نقضه.

فكان موت وثيقة الصلح - وبالأخص شرط إرجاع الخلافة - بالنسبة لمعاوية أمرًا ضروريًّا؛ لذلك قَتَل الإمامَ الحسن عليه السلام!.

ويدلك على ذلك ما ذكره الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في (الوافي بالوفيات)، حيث قال: «إنّ زوجته جعدة بنت الأشعث بن قيس أمرها بذلك يزيد بن معاوية لتكون ولاية العهد له ووعدها أنْ يتزوجها، فلما مات الحسن قال يزيد: والله لم نرضَك للحسن، فكيف نرضاك لأنفسنا؟»[1].

(١) الوافي بالوفيات للصفدي ١٢: ٦٨ ط: دار إحياء التراث.

وقال تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) في (إمتاع الأسماع) قال: «واتهمت زوجته جعدة بنت الأشعث بن قيس الكندي أنها سمّته بتدسيس معاوية حتّى بايع لابنه يزيد»[١].

وقال المناوي (ت ١٠٣١ هـ) في (فيض القدير) بصراحة متناهية عن ابن بطال وغيره، قوله: «لم يوفِّ له بشيءٍ منها، فصار معاوية من يومئذٍ خليفة، ولما خيف من طول عمر الحسن رضي الله عنه أرسل يزيد إلى زوجته جعدة إنْ هي سمّته تزوجها، ففعلتْ فأرسلت تستنجزه، فقال: إنّا لم نرضَكِ له، فكيف نرضاك لنا؟»[٢].

ومن هنا قلنا: إنّ معاوية كان شديد الحرص على موت وثيقة الصلح، ولا سبيل إلى ذلك إلا بموت الإمام عليه السلام، وما ذاك إلا لتضمُّنها بندًا أو شرطًا أوجد حزازةً في نفسه وحرارةً في كبده، وهو أمرُ الخلافة التي سيؤول أمرها من بعده إما إلى الإمام الحسن عليه السلام - إنْ بقي حيًا - أو إلى الإمام الحسين عليه السلام.

هذا، وأسوق إليك شاهدان على ذلك:

فلو أخذنا السبب الذي من أجله دسّ معاوية السّم إلى سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد لاقتربنا إلى درجة القطع واليقين أنه ذات الدافع بعينه الذي أدّى به أيضًا إلى دسّ السّم إلى الإمام الحسن عليه السلام.

---

(١) إمتاع الأسماع للمقريزي- ٥: ٣٦١.
(٢) فيض القدير للمناوي ٢: ٤٠٩ / ح ٢١٦٧.

فسبب دسّ معاوية السُّم إلى سعدٍ إنما كان لإنكاره عليه دعواه الخلافة، حيث قال عند دخوله على معاوية ما نصُّه: «(السلام عليك أيّها الملك)، فقال له: (فهلاّ غير ذلك؟ أنتم المؤمنون وأنا أميركم). قال: (نعم، إنْ كنّا أمّرناك)»[١]، وفي لفظ «نحن المؤمنون، ولم نؤمِّرْك»[٢].

وأما عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فلَمْ يُنكر على معاوية شيئًا، بل كان من عمّاله المقرَّبين منه، إلا أنّ السبب في دسّ معاوية السُّمّ إليه هو كما يرويه الطبري وابن الكلبي، وإليك ما رواياه:

أما الطبري فقد قال في ذكر السبب: إنه قَدْ عظُم شأنه، ومال إِلَيْهِ أهل الشام، لما لأبيه خَالِد بن الْوَلِيد من مكانةٍ وما تركه من آثار، فخافه مُعَاوِيَة، وخشي عَلَى نفسه مِنْهُ، لميل الناس إِلَيْهِ، فأمر ابن أثال أنْ يحتال فِي قتله، وضمن لَهُ إنْ هُوَ فعل ذَلِكَ أنْ يضع عنه خراجه مَا عاش، وأنْ يولّيه جباية خراج حمص، فلما قدِم عبد الرَّحْمَن بن خَالِد حمص منصرفًا من بلاد الروم دسّ إِلَيْهِ ابن أثال شربةً مسمومةً مع بعض مماليكه، فشربها فمات بحمص، فوفى لَهُ مُعَاوِيَة بِمَا ضمن لَهُ، وولاه خراج حمص، ووضع عنه خراجه[٣].

وأما ابن الكلبي فقد ذكر سبب ذلك عن خالد بن سعيد عن أبيه: «أنّ معاوية لما أراد أنْ يبايع ليزيد قال لأهل الشام: إنّ أمير المؤمنين قد كبُرت سنّه ودنا من أجله، وقد أردتُ أنْ أولي الأمر رجلًا بعدي، فما ترون؟ فقالوا:

---

(١) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل- ٢: ٩٨٨ ح١٩٥٥. مصنف عبد الرزاق ١٠: ٣٩٠ ح ١٩٤٥٥.
(٢) تأريخ الإسلام للذهبي- ٤: ٢٢٠.
(٣) انظر: تاريخ الطبري ٥: ٢٢٧.

عليك بعبد الرحمن بن خالد بن الوليد بن المغيرة، وكان فاضلًا، فسكت معاوية، وأضمرها في نفسه، ثم إنّ عبد الرحمن اشتكى فدعا معاويةُ ابن أثال، وكان من عظماء الروم، وكان متطبِّبًا يختلف إلى معاوية، فقال: ائت عبد الرحمن فاحتلْ له، فأتى عبد الرحمن فسقاه شربةً فانخرق عبد الرحمن ومات، فقال حين بلغه موته: لا جِدّ إلا من أقعص عنك من تكره»[1].

فالذي ذكراه – الطبري وابن الكلبي- يوجِد علاقة بين موت عبد الرحمن بن خالد بن الوليد وبين بيعة يزيد بن معاوية، فخوفُ معاوية حصل من تحقق أمرين:

الأول: ميول الناس إلى عبد الرحمن بن خالد، لبأسِه ومكانة أبيه عندهم.

الثاني: تأكُّد مخاوف معاوية من ميول أصحابه أيضًا إلى عبد الرحمن، وذلك لما استشارهم في تولية الخلافة لابنه يزيد (لعنه الله) من بعده ففوجئ بما أشاروا عليه من أمر عبد الرحمن بن خالد، فسكت معاوية،، وأضمرها في نفسه، فتحين الفرصة للانقضاض عليه، وما أن اشتكى عبد الرحمن، حتّى دعا معاوية طبيبَه ابن أثال، وأمره بدسّ السُّم إليه.

هذا، مع أنّ سعدًا لم يدّعِ الخلافة، ولم يبايعه أحدٌ على ذلك، وعبد الرحمن بن خالد كذلك، فما بالك بمن ادّعاها وبايعه الناس بيعةً شرعية!!.

---

(١) المنمق في أخبار قريش لأبي جعفر البغدادي -: ٣٦٠، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد العكري ١: ٢٣٩.

الأمر الرابع: شهاداتٌ وإفادات تاريخية تثبت إدانة معاوية بالجرم المشهود، وتكذِّب ابن خلدون في ما ادعاه.

إنّ قضية سمّ معاوية للإمام الحسن عليه السلام مما قد تظافر نقلُها – إنْ لم نقل تواتر – فقد ذكرها جملةٌ من المؤرخين من قدامى محدِّثي أهل السُّنة، وهنا أذكرُ قائمة بأسماء جملةٍ من المؤرّخين المثبتين لحادثة السّم، وفيهم مَن أكّد ضلوع معاوية في الجريمة، وجميعُهم ليسوا من الشيعة الّذين اتهمهم ابن خلدون. وقد رتبتهم حسب تسلسل وفياتهم كما يأتي:

١ – عامر الشعبي (ت ١٠٣ هـ) قال: «ومصداق هذا القول أنّ الحسن كان يقول عند موته، وقد بلغه ما صنع معاوية: لقد عملتْ شربتُه، وبلغ أمنيته، والله لا يفي بما وعد، ولا يصدق فيما يقول»[١].

٢ – قتادة بن دعامة (ت ١١٧ – ١١٨ هـ) قال: «سمّت ابنة الأشعث بن قيس الحسن بن عليّ، وكانت تحته، ورُشيتْ على ذلك مالًا»[٢].

٣ – أبو بكر بن حفص: قال ابن حجر الهيتمي في (الصواعق): وبموته مسمومًا شَهِيدًا جزم غيرُ وَاحِدٍ من الْمُتَقَدِّمين، منهم قتادة الذي مرّ ذكره في أعلاه وَأبي بكر بن حفص[٣].

٤ – السدي (ت ١٢٨ هـ): حكى قوله سبط ابن الجوزي في التذكرة[٤].

---

(١) تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي – ٢١٢.
(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٩٣ / ح ٤٨١٥.
(٣) الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي ٢: ٤١٣ – ٤١٤.
(٤) تذكرة الخواص ٢١١.

٥ - يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ): حكى ذلك عنه ابن الجوزي في صفة الصفوة[١].

٦- البلاذري (ت ٢٧٩ هـ): ذكر ذلك في أنساب الأشراف[٢]، وذكر محقق الكتاب بقوله: «ولهذا القول شواهد قطعية من طريق رواة آل أبي سفيان وأعداء أهل البيت، وكفى بها حجة ودليلًا»، ثم أردف كلامه بذكر تلك الشواهد.

٧ - أبو الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦ هـ): ذكر ذلك في (مقاتل الطالبيين) قال: «ودسّ معاوية إليه حين أراد أنْ يعهد إلى يزيد بعده، وإلى سعد بن أبي وقاص، سُمًّا، فماتا منه في أيامٍ متقاربة، وكان الذي تولى ذلك من الحسن زوجته جعدة بنت الأشعث بن قيس؛ لمالٍ بذله لها معاوية»[٣].

٨ – ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): في (الاستيعاب في معرفة الأصحاب)، قال: «وقال قتادة وأبو بكر بن حفص: سُمَّ الحسن بن علي، سمّته امرأته جعدة بنت الأشعث بن قيس الكندي، وقالت طائفةٌ: كان ذلك منها بتدسيس معاوية إليها وما بذل لها في ذلك»[٤].

٩ - أبو محمّد عبد المجيد بن عبدون (ت ٥٢٩ هـ): أشار إلى ذلك في قصيدته العصماء في رثاء بني الأفطس، فقال:

---

(١) صفة الصفوة لابن الجوزي ١: ١٠٣.
(٢) أنساب الأشراف للبلاذري ٣: ٥٥.
(٣) مقاتل الطالبيين للأصبهاني -: ٦٠.
(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ١: ٣٨٩.

وفي ابنِ هندٍ وفي ابنِ المصطفى حسنٍ
أتتْ بمعضلةِ الألبابِ والفِـــــكَرِ
فبعضُنا قائلٌ ما اغتالَه أحـــــــــدٌ
وبعضُنا ساكتٌ لم يؤتَ مِـنْ حصَرِ[١]

١٠ – أبو الفرج الجوزي، جمال الدين (ت ٥٩٧ هـ): في (المنتظم في تاريخ الأمم والملوك[٢].

١١ – أبو الفداء عماد الدين (ت ٧٣٢ هـ) في (المختصر في أخبار البشر)، قال: «وتوفي الحسن من سمٍّ سقته زوجته جعدة بنت الأشعث، قيل: فعلت ذلك بأمر معاوية، وقيل: بأمر يزيد بن معاوية، ووعدها أنه يتزوجها إنْ فعلت ذلك، فسقته السّم، وطالبت يزيد أنْ يتزوجها فأبى»[٣].

١٢ – عمر بن المظفر المعروف بـ(ابن الوردي) (ت ٧٤٩ هـ)، ذكر ذلك في تاريخه[٤].

١٣ – الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في (الوافي بالوفيات)[٥].

١٤ – تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) في (إمتاع الأسماع)[٦].

(١) نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري – ٥: ١٩٦.
(٢) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ٥: ٢٢٦.
(٣) المختصر في أخبار البشر ١: ١٨٣.
(٤) تاريخ ابن الوردي ١: ١٥٨.
(٥) الوافي بالوفيات للصفدي ١٢: ٦٨ ط: دار إحياء التراث.
(٦) إمتاع الأسماع للمقريزي– ٥: ٣٦١.

١٥ – شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في (التحفة اللطيفة)[١].

١٦ – جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) في (تاريخ الخلفاء)، قال: «توفي الحسن رضي الله عنه بالمدينة مسمومًا، سمّته زوجته جعدة بنت الأشعث بن قيس، دسّ إليها يزيد بن معاوية أنْ تسمّه فيتزوجها»[٢].

١٧ – حسين بن محمّد بن الحسن الدّيار بكري (ت ٩٦٦ هـ) في (تاريخ الخميس)[٣] حكى ذلك عن قتادة وأبي بكر بن حفص.

١٨ – ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) في (الصواعق المحرقة)[٤].

١٩ – المناوي (ت ١٠٣١ هـ) في (فيض القدير) [٥].

٢٠ – عبد الملك العصامي (ت ١١١١ هـ) في (سمط النجوم العوالي)[٦].

٢١ – محمّد أشرف الصدّيقي آبادي (ت ١٣٢٩ هـ) في (عون المعبود)[٧].

وهذا كافٍ في رد دعوى ابن تيمية وافتراء ابن خلدون لمن كان عنده إنصاف قليل أو علم يسير.

---

(١) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي ١: ٢٨٣.
(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي -: ١٤٧.
(٣) تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس ٢: ٢٩٣.
(٤) الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي- ٢: ٤١٣.
(٥) فيض القدير للمناوي ٢: ٤٠٩ / ح ٢١٦٧.
(٦) سمط النجوم العوالي ٣: ١٠١ – ١٠٢.
(٧) عون المعبود ١١: ١٢٧.

الشبهة السادسة

شبهة نفي بُنوّة الإمامين الحسنين عليهما السلام للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم

خطوات الرد على الشبهة:

- بيان معنى الأب في اللغة.
- في بيانِ سببِ نزول قوله تعالى ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾.
- آية المباهلة أدلّ دليل على بنوة الحسن عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم.
- ردّ البخاري للشبهة بإثباته بنوة الحسن عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

شبهة نفي بنوّة الإمامين الحسنين عليهما السلام للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم

الشبهة:

يقول بعضهم ممن دسَّ أنفه في ما هو من خصائص الله عزّ ذكرُه: كيف يكون النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أبًا للحسن والحسين عليهما السلام مع أنّ هناك آيةً كريمة تنفي كون النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أبًا لأحدٍ من رجالات المسلمين، وهي قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾[1] فبهذه الآية ينتفي كون النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أبًا للحسن والحسين عليهما السلام.

(١) سورة الأحزاب: آية ٤٠.

رد الشبهة:

وللجواب عن هذه الشبهة لا بدَّ من اتباع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: بيان معنى الأب في اللغة.

الأب لغةً: الوالد والجَدُّ، ويطلق كذلك على العَمِّ، وعلى صَاحب الشيء، وعلى من كان سببًا في إيجاد شيء أَو ظهوره أو إِصلاحه. والجمع: آباء[١].

والشاهد على أنّ معناها يشمل الوالد والجد والعم قوله عزّ ذكره ﴿**وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي**﴾[٢]. وكذا قوله تعالى ﴿**أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾[٣]، فإبراهيم جد يعقوب، وإسماعيل عمه. ومع ذلك قيل له: ﴿**آبَائِكَ**﴾.

وقال بعض المحققين: إنّ الأصل الواحد في هذه المادّة هو التربية والتغذية، وبلحاظ هذا المفهوم يوجد للأب مصاديق حقيقيّة كثيرة: كالوالد، والجدّ، والعم، وغيرهم من أولياء التربية[٤]، ودلَّ على ذلك جملة من آيات القرآن الكريم:

١ – فمن معاني كلمة «أب» في القرآن «الجدّ»، حيث قال عزّ وجلّ:

(١) المعجم الوسيط، ٤.
(٢) سورة يوسف: آية ٣٨.
(٣) سورة البقرة: آية ١٣٣.
(٤) انظر: التحقيق في كلمات القرآن للعلامة المصطفوي – ١: ٣٠.

﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾[٢]، وقوله سبحانه: ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾[٣]، وقوله عزّ ذكره: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾[٤].

٢ - ومن معانيها «الوالد»: قال عزّ ذكره: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾[٥]، وقال سبحانه: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾[٦].

٣ - ومن معانيها «العم»: قال عزّ من قائل: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾[٨].

٤ - نسب الله سبحانه وتعالى نبي الله عيسى عليه السلام لإبراهيم عليه السلام من جهة أمّه لأنّها من ذراريه، قال تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ۞ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[٩]

وبناءً على ما تقدّم من الكلام حول المعنى اللغوي والاصطلاح القرآني لكلمة «الأب»، يتبيّن أنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم هو أب للحسنِ والحسينِ عليهما السلام على

(١) سورة يوسف: آية ٣٨.
(٢) سورة يوسف: آية ٦.
(٣) سورة الأعراف: آية ٢٧.
(٤) سورة البقرة: آية ١٣٣.
(٥) سورة النساء: آية ١١.
(٦) الآية السابقة.
(٧) سورة التوبة: آية ١١٤.
(٨) سورة الأنعام: آية ٧٤.
(٩) الأنعام: آية ٨٤-٨٥

الحقيقة، وذلك من جهة كونه صلى الله عليه وآله وسلم جدًّا لهما عليهما السلام، وكونه سببًا في وجودهما.

الخطوة الثانية: في بيانِ سببِ نزول قوله تعالى ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾.

قُلت: أجمع المفسرون شيعةً وسنةً على أنَّ قوله سبحانه: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ الله وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾، نزلتْ في زيد بن حارثة؛ لأنّهم كانوا يُسمونه: زيد بن محمّد، فبيّنَ الله عزّ ذكره أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ليس بـ «أبِ أحدٍ» من رجالهم، وإليك المصادر التي بيّنتْ ذلك بوضوح:

١ - تفسير الطبري «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ الله وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾[1]، يقول - تعالى ذكره -: ما كان - أيها الناس - محمّدٌ أبا زيد بن حارثة، ولا أبا أحدٍ من رجالكم الذين لم يلدهم محمّد؛ فيحرم عليه نكاح زوجته بعد فراقه إياها، ولكنه رسول الله وخاتم النبيين... حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد قال: ثنا سعيد، عن قتادة قوله ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾ قال: نزلت في زيد، إنه لم يكن بابنه، ولعمري ولقد ولد له ذكور؛ إنه لأبو القاسم وإبراهيم والطيب والمطهر... حدثني محمّد بن عمارة، قال: ثنا علي بن قادم قال: ثنا سفيان، عن نسير بن ذعلوق، عن علي بن الحسين في قوله ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾ قال: نزلت في زيد بن حارثة»[2].

---

(١) الأحزاب: ٤٠

(٢) تفسير الطبري ٢٠: ٢٧٨.

٢ - تفسير ابن كثير: «وقوله: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾، نهى تعالى أنْ يقال بعد هذا: «زيد بن محمّد» أي: لم يكن أباه وإن كان قد تبنّاه»[١].

٣ - تفسير القرطبي: «قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، لما تزوج [النبي] زينب قال الناس: تزوج امرأة ابنه، فنزلت الآية، أي ليس هو بابنه حتّى تحرم عليه حليلته، ولكنه أبو أمته في التبجيل والتعظيم، وأنّ نساءه عليهم حرام. فأذهب الله بهذه الآية ما وقع في نفوس المنافقين وغيرهم، وأعلمَ أنّ محمّدًا لم يكن أبا أحدٍ من الرجال المعاصرين له في الحقيقة. ولم يقصد بهذه الآية أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ولد، فقد وُلد له ذكور.إبراهيم، والقاسم، والطيب، والمطهر، ولكن لم يعش له ابنٌ حتّى يصير رجلًا. وأما الحسن والحسين فكانا طفلين، ولم يكونا رجلين معاصرين له»[٢].

قلت: لا شك في أنّ الآية مسوقة لدفع اعتراض مَن اعترض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه تزوج زوجة ابنه «زيد»، في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ليس أبًا لـ«زيد» و لا أبًا لأحدٍ منهم ممن بلغ مبلغ الرجال وفي زمن الخطاب، فالخطاب في الآية الشريفة كان موجهًا إلى الرجال المعترضين، و«زيد» - كما لا يخفى - من رجالهم، فقال سبحانه ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ولم يقل: «من رجالكم ورجاله أي أبناء النبي»، فخرج بذلك رجاله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يقال بعد ذلك: أ لم يكن أبًا للقاسم والطاهر والطيب وإبراهيم! علمًا أن الآية لا تشمل أبناءه؛ لأنهم ماتوا قبل

(١) تفسير ابن كثير ٦: ٤٢٨.
(٢) تفسير القرطبي ١٤: ١٩٦.

بلوغهم مبلغ الرجال.

ونفي أُبوة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عن «زيد» إنّما هو نفيٌ تكوينيٌّ لا تشريعي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مخاطبًا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: (يا عليّ! أنا وأنت أبَوا هذه الأمة)[1]. ولذلك يُسمَّى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم «أبا المؤمنين»، قال الله تعالى: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**﴾[2]، وفي بعض القراءات: وهو أب لهم... وقوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾ إنّما هو نفي الولادة وتنبيهٌ أن التبنّي لا يجرى مجرى البُنوّة الحقيقية[3].

فالأبوة التشريعية ثابتة للمؤمنين وأما التكوينية فمنفية عنهم؛ لذا جاز للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أن يتزوج زوجة زيد من بعده، فيكون معنى الآية بهذه الصيغة: ليس محمّد صلى الله عليه وآله وسلم أبا أحدٍ من هؤلاء الرجال الذين هم رجالكم حتّى يكون زواجه بزوج أحدهم بعده تزوُّجًا منه بزوج ابنه، فزيد أحد هؤلاء الرجال، فتزوُّجه بعد تطليق زيدٍ لها ليس تزوُّجًا بزوجة الابن حقيقة، و أما تبني الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم لزيدٍ فإنه لا يترتب عليه شيء من آثار الأبوة والبنوة؛ لقوله عزّ من قائل: ﴿**وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ**﴾[4].

---

(١) ينابيع المودة للقندوزي ١: ٣٧٠ كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق- ص٢٦١ معاني الأخبار ص٥٢ مناقب آل أبي طالب لابن شهراشوب- ٢: ٣٠٠ عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار- لابن بطريق- ص٣٤٥ سعد السعود لابن طاووس- ص٢٧٥ بحار الأنوار ١٦: ٩٥.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٦.

(٣) المفردات في غريب القرآن الراغب الأصفهاني- ص٧.

(٤) سورة الأحزاب: آية ٤.

قال الزمخشري في (الكشاف): «أي لم يكن أبا رجلٍ منكم على الحقيقة، حتّى يثبت بينه وبينه ما يثبت بين الأب وولده من حرمة الصهر والنكاح، ولكن كان رَسُول الله، وكل رسول أبو أمته فيما يرجع إلى وجوب التوقير والتعظيم له عليهم ووجوب الشفقة والنصيحة لهم عليه، لا في سائر الأحكام الثابتة بين الآباء والأبناء، وزيد واحدٌ من رجالكم الذين ليسوا بأولاده حقيقة؛ فكان حكمه حكمكم، والادعاء والتبنّي من باب الاختصاص والتقريب ليس غير...

فإن قلت: أما كان أبًا للطاهر والطيب والقاسم وإبراهيم؟ قلت: قد أُخرجوا من حكم النفي بقوله: ﴿**مِّن رِّجَالِكُمْ**﴾ من وجهين، أحدهما: أنّ هؤلاء لم يبلغوا مبلغ الرجال. والثاني: أنه قد أضاف الرجال إليهم، وهؤلاء رجاله لا رجالهم.

فإن قلت: أما كان أبًا للحسن والحسين؟ قلت: بلى، ولكنهما لم يكونا رجلين حينئذ، وهما أيضًا من رجاله لا من رجالهم [1].

ومما تقدم يُستنتج أن الآية الشريفة ليست بصدد نفي أبوته صلى الله عليه وآله وسلم للحسنين عليهما السلام؛ لما تقدم من كون الآية خاصة بالرجال الموجودين في زمن الخطاب.

إذن فهذه الآية من قوله عزّ ذكره: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾[2] لا تشمل الإمامين الحسنين عليهما السلام لما ذكره المفسرون والمحدِّثون من علماء أهل السنة لخروجهما عن مضمون

(١) تفسير الكشاف ٣: ٥٤٤.
(٢) سورة الأحزاب: آية ٤٠.

الآية الشريفة بصغر سنهما حين نزول الآية الكريمة، وأن الخطاب فيها لمن كان في مبلغ الرجال، وهما عليهما السلام على ما عرفت ليسا من رجالهم بل من رجال النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

الخطوة الثالثة: آية المباهلة أدلّ دليل على بنوة الحسن عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال عزّ ذكره: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ**﴾[1].

جاء في هذه الآية الشريفة لفظ ﴿**أَبْنَاءَنَا**﴾ وقد ثبت متواترًا عند جمهور المسلمين أنَّ المقصود بذلك هما الحسن والحسين عليهما السلام فهما أبناء لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنص القرآن.

وقد روى هذا الخبر جمٌّ غفير، وجهَر به جمع كثير من كبار الصحابة والتابعين وتبع التابعين، وسأتلو عليك ذكر بعضهم:

١- أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام[2].

٢- عبد الله بن عباس[3].

٣- جابر بن عبد الله الأنصاري[4].

٤- سعد بن أبي وقاص[5].

---

(١) سورة آل عمران: آية ٦١.
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر- ٤٢: ٤٣١.
(٣) دلائل النبوة لأبي نعيم ١: ٣٥٤ الدر المنثور للسيوطي- ٢: ٢٣١ -٢٣٢.
(٤) زاد المسير لابن الجوزي- ١: ٢٨٩ الدر المنثور ٢: ٢٣١ الشريعة للآجري- ٥: ٢٢٠١، فتح القدير للشوكاني- ١: ٣٩٨.
(٥) صحيح مسلم ٤: ١٨٧١ / ح٢٤٠٤ تفسير ابن المنذر ١: ٢٢٩.

٥- سعيد بن زيد [١].

٦- جَدُّ سلمة بن يشوع [٢].

٧- زيد بن علي بن الحسين [٣].

٨- علباء بن أحمر اليشكري [٤].

٩- الشعبي [٥].

١٠- الحسن البصري [٦].

١١- شهر بن حوشب [٧].

١٢- ابن جريج المكي [٨].

١٣- مقاتل بن سليمان [٩].

١٤- الكلبي [١٠].

١٥- السدي [١١].

١٦- قتادة [١٢].

---

(١) تفسير الطبري ٦: ٤٨٢.
(٢) دلائل النبوة لأبي نعيم- ٥: ٣٨٥ و ٣٨٨ السيرة النبوية لابن كثير- ٤: ١٠١ و ١٠٣.
(٣) تفسير الطبري ٦: ٤٨٠.
(٤) تفسير الطبري ٦: ٤٨٢ إمتاع الأسماع للمقريزي- ١٤: ٦٧ و ٦٩.
(٥) تفسير ابن أبي حاتم ٢: ٦٦٧ الدر المنثور ٢: ٢٣٢ الشريعة للآجري- ٥: ٢٢٠١.
(٦) تفسير ابن أبي حاتم ٢: ٦٦٧.
(٧) الشريعة ٥: ٢٢٠٣.
(٨) تفسير ابن المنذر ١: ٢٢٩ شرف المصطفى للخركوشي- ٥: ٣٦٧.
(٩) تفسير مقاتل بن سليمان ١: ٢٨٢ إلا أنه أضاف عائشة وحفصة.
(١٠) تفسير ابن أبي زمنين ١: ٢٩٢.
(١١) تفسير الطبري ٦: ٤٨١ تفسير ابن أبي حاتم ٢: ٦٦٧ المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية) ١: ٤٤٩.
(١٢) تفسير الطبري ٦: ٤٨١.

١٧- عبد الرحمن بن زيد[١].

فهل يا ترى يجرؤ أصحاب الشبهة على القول بأن هذه الآية تتنافى وتلك الآية التي قال فيها الحق سبحانه: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾[٢]؟!

وأنت كما ترى أنّ آية المباهلة تثبت بنوّة الحسنين عليهما السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتثبت أيضًا أنّ المقصود من قول الحق تعالى ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾ هم رجال المخاطبين في زمن النزول، وليس منهم رجال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، على فرض وجودهم. ألا ترى أن قوله عزّ ذكره في آية المباهلة ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا**﴾ كان خطابًا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو يدل على أنه ليس أبًا لأحدٍ من رجالهم، وإنما هو أبٌ لرجاله، وإلا لما خوطب من قبل الله سبحانه أنْ يدعو أبناءه!!.

الخطوة الرابعة: ردّ البخاري للشبهة بإثباته بنوة الحسن عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

أقول: انقلبت الآية، وأصبحنا نحن الذين نوجِّه الإشكال، ولسنا الذين يُشْكَلُ علينا، فهم أمام خيارين، إما أن يأخذوا بنص كتاب الله عزّ وجلّ وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وبذلك يحق الحق، وإما أن يوجهوا الطعن إلى كتاب البخاري الذي زُعِمَ أنه أصح كتاب بعد كتاب الله، فالبخاري يثبت في صحيحه بنوة الإمام الحسن المجتبى عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث روى في صحيحه بسندٍ ينتهي إلى أبي بكرة أنه قال: أَخْرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم ذَاتَ يَوْمٍ الحَسَنَ، فَصَعِدَ بِهِ عَلَى المِنْبَرِ، فَقَالَ:

(١) تفسير الطبري ٦: ٤٨٢.
(٢) سورة الأحزاب: آية ٤٠.

«ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ الله أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»[1].

فنقول: إن هذا الحديث المروي في صحيح البخاري جاء فيه أن الحسن عليه السلام ابن رسول الله وعلى لسانه صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا لنا لا علينا، كما أثبتنا ذلك بالأدلة والبراهين، وإليه ذهب جمعٌ من علماء المسلمين عدا منْ شذّ كأصحاب الشبهة المثارة في المقام، فإن ما أشكلوا به يرِدُ عليهم، بل وروده عليهم أولى باعتبار صحَّة أحاديث البخاري عندهم، فيقال لهم: إن قوله عزّ ذكره: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ الله وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾[2] على زعمكم ينفي بنوة الحسنين عليهما السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، إلا أن البخاري أثبت في صحيحه بروايته عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الحسن عليه السلام ابني.. فماذا أنتم قائلون؟!

فهم أمام هذا الإشكال لهم ثلاثة اختيارات:

١ – إما الطعن بكتاب الله عزّ وجلّ، ولا سبيل لهم إلى ذلك البتة.

٢ – وإما الطعن بصحيح البخاري، ولا سبيل لهم إلى ذلك أيضًا؛ لما زعموا من أنه أصح كتاب بعد كتاب الله.

٣ – وإما الرضوخ للحق، وهو أن الحسن والحسين عليهما السلام ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنص الكتاب والسنة المتواترة، وأن الآية الشريفة ليست بصدد نفي بنوتهما عليهما السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل كما ثبت بالدليل الذي عليه علماء المسلمين أنها نزلت في نفي أبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزيد بن حارثة، وإنما هو في رجال غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فمن رفضها جميعًا فعند ذاك يثبت عند نفسه وعند الجميع أنّه معاند

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٢٠٤ ح٣٦٢٠.
(٢) سورة الأحزاب: آية ٤٠.

مكابر، وأنّه حريٌّ بالإشفاق - لغلبة الأهواء عليه - بدل الحوار والمناظرة، وأنّ الإعراض عنه هو المطلوب شرعًا وعقلًا، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿**خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**﴾[1]..

❁❁❁

(١) سورة الأعراف آية: ١٩٩.

الشبهة السابعة

شبهة عدم دلالة آية المباهلة على أفضلية الحسنين وأبويهما عليهم السلام

خطوات الرد على الشبهة:

- اعتراف سعد بن أبي وقاص في مجلس معاوية أن فضيلة المُباهَل بهم ما نالها ولا ينالها أحد بعدهم.
- قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسنين وأبويهما «إذا أنا دعوتُ فأمِّنوا».
- قول النصارى «إنا لنرى وجوهًا لو سألوا الله أن يزيل جبلًا لأزاله».
- عدم وقوع المباهلة مع سبق علم الله سبحانه بذلك دليل على أن الآية نازلة لبيان فضل الحسنين وأبويهما عليهم السلام

شبهة عدم دلالة آية المباهلة على أفضلية الحسنين وأبويهما عليهم السلام

الشبهة:

قال ابن تيمية «أمّا أخذه عليًّا وفاطمة والحسن والحسين في المباهلة، فحديث صحيح، رواه مسلم عن سعد بن أبي وقّاص. قال في حديثٍ طويل: «لما نزلت هذه الآية: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ**﴾[1] دعا رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، فقال: اللّهمّ هؤلاء أهلي»[2].

«لا يقتضي أن يكون من باهل به أفضل من جميع الصحابة، كما لم يوجب

(١) سورة آل عمران: آية ٦١.
(٢) منهاج السنة لابن تيمية- ٧: ١٢٣.

أن تكون فاطمة وحسنٌ وحسينٌ أفضل من جميع الصحابة»[١].

رد الشبهة:

أقول: في الواقع أن ابن تيمية كفانا مؤونة البحث لأجل اقتناعه بصحة الحديث واعترافه بانحصار القضية بهؤلاء الأربعة الأطهار عليهم السلام وأنهم هم بأعيانهم من جلّلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكسائه؛ الأمر الذي من شأنه أنْ يكون بمثابة صفعة في وجوه المحرِّفين وسيفٍ يقطع شبهات المتهوِّكين.

إلا أن ابن تيمية حين لم يجد بدًّا من الإقرار بصحة الحديث وأن الحسن والحسين وأبويهما عليهم السلام هم من اختصّهم اللهُ ورسوله في هذه القضية، وهم من جلّلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكسائه، وجّهَ قوارصه نحوهم وأثار شبهته ضدهم قاصدًا بذلك سلب ما أضفتْه عليهم آية المباهلة من الفضل الجسيم والذي لا يكاد يخفى على عوامّ الناس فضلًا عن علمائهم.

فإذا كان ابن تيمية قد اعترف بالذي تقدّم من كلامه فقد سهّل ذلك علينا الخوض في دحض شبهته الواهية التي يقول فيها ما نصُّه: «لا يقتضي أن يكون من باهل به أفضل من جميع الصحابة، كما لم يوجب أن تكون فاطمة وحسن وحسين أفضل من جميع الصحابة»[٢].

وإليك الكلام حول ذلك عبر خطوات متتابعة:

---

(١) المصدر نفسه ٧: ١٢٧.
(٢) المصدر السابق ٧: ١٢٧.

الخطوة الأولى: اعتراف سعد بن أبي وقاص في مجلس معاوية أن فضيلة المُباهَل بهم ما نالها ولا ينالها أحد بعدهم.

لا يخفى أن يوم المباهلة يُعدُّ اللحظة الحاسمة بين مبدأ التوحيد ومبدأ الشرك، وأنّها اللحظة الأهم في تاريخ جميع الأنبياء والمرسلين، حيث اختارت الرسالة السماوية لهذا اليوم العظيم هؤلاء الأربعة الأطهار(الحسن والحسين وفاطمة وعليّ عليهم السلام) في حين كان جميع من شهد ذلك اليوم من المسلمين يتمنى أن لو يختاره الله في من يختاره للمباهلة؛ وما ذاك إلا لعلمهم بأن الاختيار لا يكون إلا اختيارًا سماويًّا، وعلى رغم ذلك فقد كانوا يتوقعون خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمن هم أقرب إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وهم عترته وأهل بيته عليهم السلام ومنشأ ذلك التوقع هو ما نطق به الصادق الأمين صلى الله عليه وآله وسلم من أحاديث ألقى بها في الأسماع لسانُه، وسطّرتها في الصحائف أقلامُ أصحابه، مبديًا فيها محبته للحسن والحسين وفاطمة وعليّ عليهم السلام ومبيّنًا مكانتهم وعظم منزلتهم، فوصلت إلى حدٍّ ملأت الأصقاع والأسماع وتمهّدت في الطباع؛ لذا لم يُفاجأ المسلمون عندما خرج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وهو آخذٌ بيد الحسن والحسين وفاطمة وعليّ عليهم السلام.

ومن بين أولئك المتمنين من الصحابة «سعد بن أبي وقاص» فقد تمنى أنْ لو كان واحدًا من الذين باهل بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الموقف الحاسم، حيث روى المحدِّثون من علماء أهل السنة ما هذا نصُّه: «أمَر معاوية بن أبي سفيان سعدًا، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرتُ ثلاثًا قالهنَّ له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبَّه، لأَنْ تكون لي واحدةٌ منهن أحب إلي من

حمر النعم، سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول له وقد خلّفه في بعض مغازيه، فقال له عليٌّ عليه السلام: يا رسول الله خلّفتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبوة بعدي، وسمعتُه يقول يوم خيبر: لأعطينّ الراية رجلًا يحب اللهَ ورسوله ويحبُّه اللهُ ورسوله، قال: فتطاولنا لها، فقال: أدعوا لي عليًّا، فأوتي به أرمد، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ**﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، فقال: «اللّهم هؤلاء أهلي»[1].

فلو كانت هذه القضية لا فضيلةَ فيها للحسنين وأبويهما عليهم السلام كما ادّعى ذلك ابن تيمية لما تمنى «سعد بن أبي وقاص» أن تكون له مثلها، وسعدٌ هذا كما لا يخفى أحد الصحابة، ومن العشرة المبشرة -حسب مرويات أهل السنة-، وأحد السابقين الأولين على نصوصهم كذلك، وكلامه هذا يدحض دعوى ابن تيمية أن من باهل بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي ان يكونوا أفضل من الصحابة!! وها هو أحد العشرة المبشرة وأحد السابقين الأولين يتمنى ذلك، هذا فضلًا عن أنّ سعدًا ذكر ذلك في مجلس معاوية بن أبي سفيان حين استدعاه لسبِّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فهل أدرك معاوية ما أدركه ابن تيمية؟! أو كان معاوية لايقدر أنْ يقول لسعدٍ أنْ لا فضل لمن باهل بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جميع الصحابة؟!

---

(١) فتح الباري لابن حجر- ٧: ٧٤ شرح صحيح مسلم للقاضي عياض- ٧: ٤١٤ الإفصاح عن معاني الصحاح لأبي المظفر- ١: ٣٤٨ الجمع بين الصحيحين للحميدي- ١: ١٩٨ / ح٢٠٩.

ثم إن ابن تيمية ذكر في معرض كلامه عن آية المباهلة وبيان ما لمن باهل بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من فضلٍ - في محاولةٍ منه لتحجيم فضل المُباهَل بهم- مستدركًا ما نصه: «بل لهم بالمباهلة نوع فضيلة»[1]، وهذا معناه أن الصحابة لهم جنس فضيلة، والنوع كما هو معروف مندرج تحت الجنس، وهنا سؤال يطرح نفسه، ربما يثور في نفوس البعض وهو: إذا كان الصحابة لهم جنس فضيلة فلماذا لم يتمنَّ سعد بن أبي وقاص أن تكون له واحدة منها بدلًا من أن يتمنى نوع فضيلة؟!

ولو كان للصحابة جنس فضيلة ترى هل سيبقى معاوية صامتًا ويترك سعدًا يفوه بما لا يطيق سماعه عن عليّ عليه السلام في حين أنّ معاوية كان قد عقد ذلك المجلس للنيل من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لا لسماع فضائله وفضائل أهل بيته عليهم السلام ؟!

أما كان جديرًا بمعاوية أنْ يبين للحضور أنّ هناك نوع فضيلة وجنس فضيلة، وأن الصحابة أفضل من الحسنين وعلي وفاطمة عليهم السلام ؛ إذ ليس لهؤلاء في المباهلة إلا نوع فضيلة؟!.

وأنت ترى في كل هذا وأمثاله دلائل واضحة وبراهين ساطعة، لا يستطيع أحد أن يعارضها أو يماري فيها على كون هؤلاء الأربعة الأطهار عليهم السلام أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فاختيارهم للمباهلة والمفاصلة والملاعنة بين التوحيد وبين الشرك - والذي يعدُّ حدثًا خطيرًا؛ لما يحمله من معالم إنذارٍ وغضب من الجبار على الذين ادّعوا الألوهية للمسيح عليه السلام - ما

(١) منهاج السنة ٧: ١٢٦.

هو إلا بيانٌ لعظيم منزلتهم ورفيع مقامهم.

الخطوة الثانية: قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسنين وأبويهما «إذا أنا دعوتُ فأمِّنوا»

إنّ الأخبار الواردة في نزول آية المباهلة وبيان عظيم فضل من باهل بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بلغتْ بل فاقتْ حدّ التواتر، وقد توارد في بعضها بل أغلبها ما هو من القيمة العالية بمكان، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسنين وأمهما الزهراء وأبيهما أمير المؤمنين صلوات الله عليهم: «إذا أنا دعوتُ فأمِّنوا»، وقد ذكر ذلك ثلةٌ من أعلام أهل السنة وهم:

١ – الثعلبي في تفسيره (الكشف والبيان)، ج٣/ ص٨٥.

٢ – أبو الحسن الواحدي في (التفسير البسيط)، ج٥/ ص٣٢٠.

٣ – البغَوي في تفسيره (معالم التنزيل)، ج١/ ص٤٥٠.

٤ – الزمخشري في تفسيره (الكشاف)، ج١/ ص٣٦٨.

٥ – البيضاوي في تفسيره (أنوار التنزيل)، ج٢/ ص٢٠.

٦- النسفي في تفسيره (مدارك التنزيل)، ج١/ ص٢٦١.

٧ – الزيلعي في (تخريج أحاديث الكشاف)، ج١/ ص١٨٦ وص١٨٧.

٨ – ابن حديدة أبو عبد الله جمال الدين في (المصباح المضيّ في كتاب النبي الأمي)، ج٢/ ص٢٥٠.

٩ – النخجواني في (الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية) ج١/ ص١١٢.

١٠ – حسين الديار بكري في (تاريخ الخميس) ج٢/ ص١٩٦.

١١ – الخطيب الشربيني في (السراج المنير)، ج١/ ص٢٢٢.

١٢ – أبو السعود العمادي في (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، ج٢/ ص٤٦.

١٣ – أبو الفداء الخلوتي في (روح البيان)، ج٢/ ص٤٤.

١٤ – محمّد الكيرواني الهندي في (إظهار الحق)، ج٤/ ص١٢١٢.

١٥ – عبد العظيم الزرقاني في (مناهل العرفان)، ج٢/ ص٤٠٠.

١٦ – إبراهيم القطان في (تيسير التفسير)، ص١٩٩.

فهذا المقطع من حديث المباهلة مما يستقطب نظر كل منصفٍ باحث عن الحقيقة لما فيه من مضامين ذات قيمة عالية جدًّا تستحق منا أن نقف عندها لكن نقف مع أمرين بارزين، هما:

الأمر الأوّل: في أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجاب الدعوة.

لا يخفى أن معنى المباهلة هو أن يدعو الإنسان، ويطلب من الله سبحانه وتعالى أن يترك شخصًا بحاله، وأنْ يوكله إلى نفسه.

فالدعاء إلى الله عزّ ذكره بترك شخصٍ بحاله يعني إيكاله إلى نفسه، وقد ورد بيان من كانت حاله هذه في خطبةٍ لأمير المؤمنين عليه السلام يقول فيها ما نصُّه: «إنّ أبغض الخلائق إلى الله رجلان، رجلٌ وكله الله إلى نفسه، فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضالٌّ عن هَدْي من كان قبله، مضلٌّ لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته، حمّالٌ لخطايا غيره، رهنٌ بخطيئته»[1].

ثمّ الذي لا يَشك فيه من تدبّر القرآن وفقه السنّة أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان مجاب الدعوة من الله عزّ ذكره، فهو صلى الله عليه وآله وسلم وكذا سائر الأنبياء أفضل الخلق وأكملهم دينًا ودنيًا ولذلك كان دعاؤهم مستجابًا، ولم يثبت أنّه بمثابة دعاء غيرهم من المسلمين، بل إن الله سبحانه عهد إلى أنبيائه إجابة دعائهم، ففي سورة مريم عليها السلام قال الحقّ تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿**لَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا**﴾[2]، قال ابن كثير وغيره: «أي لم أعهد منك إلا الإجابة في الدعاء ولم تردّني قطُّ فيما سألتك»[3]، وفي السورة ذاتها عند ذكر قصة إبراهيم مع أبيه، يقول عزّ ذكره: ﴿**قَالَ**

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد- ١: ٢٨٣.
(٢) سورة مريم: آية ١.
(٣) تفسير ابن كثير ٥: ٢١٢.

﴿سَلامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾[١]، فقال قتادة ومجاهد وغيرهما: «قال: عوّده الإجابة»[٢].

ومن قرأ سورة الأنبياء، وتأمَّل في آياتها الشريفة فإنَّه سيجد فيها أكثر أدعية الأنبياء واستجابة الله عزّ ذكره لدعائهم صلوات الله عليهم أجمعين.

يقول الله عزّ من قائلٍ في بعض آيات هذه السورة الكريمة:

﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ﴾[٣].

وقوله سبحانه: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ۞ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لا إِلَهَ إِلاّ أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ۞ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾[٥].

وقوله سبحانه: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ ۞ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾[٦].

---

(١) سورة مريم: آية ٤٧.
(٢) تفسير ابن كثير ٥: ٢٣٦.
(٣) سورة الأنبياء: آية ٧٦.
(٤) سورة الأنبياء: آية ٨٣ و ٨٤.
(٥) سورة الأنبياء: آية ٨٧ و ٨٨.
(٦) سورة الأنبياء: آية ٨٩ و ٩٠.

ثم بيّنَ الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم وفي السورة عينها السبب في استجابة دعاء الأنبياء فقال عزّ من قائل: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**﴾[١].

وعلى هذا فإن استجابة دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم تدلّ عليه عشرات الآيات والنصوص من الكتاب والسنة..

الأمر الثاني: طلب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مِنْ أهلِ بيته عليهم السلام التأمين على دعائه مع كونه مجاب الدعوة.

المعروف مِنْ كلمة «آمين» أنّه اسم فعل موضوع لاستجابة الدعاء[٢]، بمعنى «استجب» أو «كذلك كان أو فليكن» أو «كذلك فافعل» وغير ذلك[٣]، وقال الزَمخشري: إنّه «صوت سُمّي به الفعل الذي هو استجب، كما أنّ رويد، وحَيهل، وهلم، أصوات سُمّيت بها الأفعال التي هي أمهِل وأسرِع وأقبِل»[٤]، ولا يوجَد للكلمةِ معنى آخر غير المعنى اللغوي.

فيكون بذلك معنى «آمين» هو: اللهم استجب، وبما أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي طلب من أهل بيته – عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام – أن يؤمِّنوا على دعائه، بمعنى أن يقولوا: اللهم استجب دعاء نبيّك صلى الله عليه وآله وسلم، ففي ذلك إشارة هي أوضح من أن تُذكر وهي: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان بصدد بيان أنّ هؤلاء الأربعة الأطهار عليهم السلام لهم من المكانة والمنزلة التي تجعلهم سندًا عظيمًا للرسالة

(١) سورة الأنبياء: آية ٩٠.
(٢) تحرير ألفاظ التنبيه، ص٦٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) تفسير الكشّاف، ج، ص.

وامتدادًا لها، وهم الذين أمره الله سبحانه أن يخرج بهم لمباهلة النصارى؛ إذ إنّ أصل القضية هي الدعاء ليس غير، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب منهم أن يؤمِّنوا على دعائه، ولا يشكّ أحد في أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مجاب الدعوة، وقد أوضحنا ذلك سابقًا، فإشراكهم في الدعاء مع كونه مجاب الدعوة لا معنى له، بل هو من تحصيل الحاصل، فلا يبقى إلّا أن نقول: إنّه صلى الله عليه وآله وسلم أراد بذلك بيان أنّهم عليهم السلام امتداد لنبوته وعضده المتين الأوّل في ترسيخ دعوته، فافهم وتبصر.

الخطوة الثالثة: قول النصارى «إنّا لنرى وجوهًا لو سألوا الله أن يزيل جبلًا لأزاله».

لمّا حان وقت التباهل خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحسن والحسين وفاطمة وعليّ عليهم السلام فأمر بشجرتين كُسِرَتا وكُسِح ما بينهما، ثمّ أمر بكساءٍ أسودَ رقيقٍ فنُشِر عليهما على هيأة الخيمة، في وقتٍ كان الجميع يترقب ويتساءل بمن يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمباهلة، وكان كما هو المتوقع حينذاك، فخرج بالأربعة الأطهار عليهم السلام ولما خرج النصارى «فتقدم إليه السيد والعاقب وقد سرت الرعدة في نفوسهم قائلين: يا أبا القاسم بمن تباهلنا؟ فأجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بكلمات تمثلت فيها روعة الإيمان والخشية من الله قائلا: «أباهلكم بخير أهل الأرض، وأكرمهم إلى الله، وأشار إلى علي وفاطمة والحسنين»، وانبريا يسألان بتعجب قائلين: لم لا تباهلنا بأهل الكرامة والكبر وأهل الشارة ممن آمن بك واتبعك؟!! فانطلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يؤكد لهم أن أهل بيته أفضل الخلق عند الله قائلًا: «أجل أباهلكم بهؤلاء خير أهل الأرض وأفضل الخلق»، فذهلوا، وعرفوا أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على حق، وقفلوا راجعين إلى الأسقف زعيمهم

يستشيرونه في الأمر قائلين له: يا أبا حارثة ماذا ترى في الأمر؟ «أرى وجوهًا لو سأل الله بها أحد أنْ يزيل جبلًا من مكانه لأزاله» ولا يكتفى بذلك، وإنما دعم قوله بالبرهان، واليمين قائلًا: أ فلا تنظرون محمّدًا رافعًا يديه، ينظر ما تجيئان به، وحق المسيح - إن نطق فوه بكلمة - لا نرجع إلى أهل، ولا إلى مال.

وجعل ينهاهم عن المباهلة، ويهتف فيهم قائلًا: «ألا ترون الشمس قد تغير لونها، والأفق تنجع فيه السحب الداكنة والريح تهب هائجة سوداء، حمراء، وهذه الجبال يتصاعد منها الدخان، لقد أطل علينا العذاب، انظروا إلى الطير وهي تقيء حواصلها وإلى الشجر كيف تتساقط أوراقها، وإلى هذه الأرض كيف ترجف تحت أقدامنا!!!». لقد غمرتهم تلك الوجوه العظيمة، رأوا بالعيان ما لها من مزيد الفضل والكرامة عند الله، ويتدارك النصارى الأمر، فأسرعوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائلين: يا أبا القاسم أقلنا أقال الله عثرتك...»[1].

إذن لما رأى النصارى تلك الوجوه مجتمعة حول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اضطربت فرائصهم وتفرقت كلمتهم التي كانت بالأمس القريب مجتمعة على مباهلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتمخض ذلك الاضطراب عن امتناعهم من التباهل، ذلك لمّا رأوا في قسمات وجوه هؤلاء الأربعة الأطهار عليهم السلام ما دلّهم على أنّهم عليهم السلام ذوو فضل ومقام عظيم عند الله عزّ ذكره، فتواترت مقولتهم: «إنا لنرى وجوهًا لو سألوا الله أن يزيل جبلًا لأزاله»، ترى هل أدرك النصارى

(١) حياة الإمام الحسين عليه السلام باقر القرشي- ١: ٧٣ عن نور الأبصار - للشبلنجي -: ١٠٠.

ما لم يدركه ابن تيمية وأتباعه؟ فالنصارى أقروا بالفضل للحسن والحسين وفاطمة وعلي عليهم السلام وأنهم ممن إذا دعوا الله عز وجل استجاب دعوتهم إلى الحدّ الذي تركوا ما جاؤوا لأجله، ولا يخفى عليك أنّ الذي جاؤوا لأجله هو أمر يتقرر فيه المصير، وليس هذا بالأمر الهين بالنسبة لهم، فتدبر يتضح لك الحق.

الخطوة الرابعة: عدم وقوع المباهلة مع سبق علم الله سبحانه بذلك دليل على أن الآية نازلة لبيان فضل الحسنين وأبويهما عليهم السلام

المباهلة مفاعلة من البهل، وصيغة المفاعلة في اللغة العربية غالبًا ما تدل على المشاركة التي تصدر من طرفين أو أكثر كالمضاربة والمشاتمة، فهي تدل بمادتها على صدور الضرب أو الشتم من الطرفين[1].

وعلى هذا فالمباهلة لا تنعقد إلا باجتماع طرفين، ولا يخفى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتثل أمر ربه فخرج بالحسنين وأبويهما عليهم السلام للمباهلة، إلّا أنّ الطرف الآخر المتمثل بنصارى نجران امتنع من التباهل أشد الامتناع، وعليه فلا تتم المباهلة بغياب طرف وحضور آخر.. وعدم وقوع ما نزلت لأجله آية المباهلة – مع سبق علم الله عز وجل بامتناع النصارى عن التباهل – يكون المراد عندئذٍ هو بيان فضل هؤلاء الأربعة الأطهار، الذين خرج بهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأنّهم أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقرينةٌ أخرى هي الأبرز في المقام، وهي: إقرار النصارى بأنّ الذين خرجوا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليؤمّنوا على دعائه أنّ دعوتهم مجابة، وهذا في الواقع

(١) انظر: الصحاح – للجوهري–:١٤٠٧. مادة بهل.

علّة امتناعهم عن التباهل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام فهذا ما أقرّ به النصارى، فما بالك بمن هو منتسب إلى الإسلام كابن تيمية ومن نسج على منواله؟!

فقوله – ابن تيمية – أن المباهلة بهؤلاء الأربعة الأطهار عليهم السلام لا توجب أن يكونوا أفضل من الصحابة مردود عليه ومضروب به في وجهه؛ لافتقاره الدليل على إثباته، ومنقوض عليه بما تقدم وزيادة عليه كما يأتي:

اعترف جملة من الصحابة وأعلام أهل السنّة بالفضل للحسن والحسين وفاطمة وعليّ عليهم السلام.

فقد روى مسلم في صحيحه: «عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعدًا، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثًا قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبّه، لأنْ تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوا نَدعُ أَبنَاءَنَا وَأَبنَاءَكُم**﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا فقال: اللهمَّ هؤلاء أهلي»[1].

وقال الزمخشري في (الكشاف): «وفيه دليل – لا شيء أقوى منه – على فضل أصحاب الكساء»[2].

وقد احتج أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بآية المباهلة يوم الشورى، كما روى

(١) صحيح مسلم ٤: ١٨٧١ كتاب (فضائل الصحابة، باب فضائل عليّ) ح/ ٢٤٠٤.
(٢) الكشاف ١: ٤٣٤ في ذيل آية (٦١) من آل عمران.

ذلك ابن حجر في صواعقه، حيث قال: «أخرج الدارقطني: أنّ عليًّا يوم الشورى احتج على أهلها، فقال لهم: أنشدكم بالله من فيكم أحد أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرحم منّي، ومن جعله صلى الله عليه وآله وسلم نفسه، وأبناءه أبناءه، ونساءه نساءه غيري؟ قالوا: لا...»[١].

ويضاف إلى ذلك إدراج بعض المحدِّثين - من علماء أهل السّنة - آية المباهلة في باب فضائل أهل البيت عليهم السلام وإليك ما ذكروه في مصنفاتهم:

١ - صحيح مسلم: ذكرها في «باب فضائل عليّ بن أبي طالب»[٢].

٢ - سنن الترمذي: ذكرها في «باب فضائل علي بن أبي طالب»[٣].

٣ - الشريعة للآجرّي: ذكرها في «كتاب جامع فضائل أهل البيت»[٤].

٤ - جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير: ذكرها في «الفصل الثالث في فضائل أهل البيت»[٥].

٥ - فتح الباري لابن حجر: ذكرها في «باب مناقب علي بن أبي طالب»[٦].

٦ - شرح صحيح مسلم للقاضي عياض: ذكرها في «بابٍ من فضائل

(١) الصواعق المحرقة: ١٥٤ الباب الحادي عشر، الفصل الأوّل في الآيات الواردة فيهم، وانظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٤٢: ٤٣٢.
(٢) صحيح مسلم ٤: ١٨٧١.
(٣) سنن الترمذي ٦: ٨٣.
(٤) الشريعة ٥: ٢٢٠٠.
(٥) جامع الأصول ٩: ١٥٤.
(٦) فتح الباري ٧: ٧٤.

علي بن أبي طالب»[١].

٧- شرف المصطفى للخركوشي: ذكرها في «باب فضل الحسن والحسين وآل البيت»[٢].

وغير هذا وذاك، فإنه لم يتناه إلى سماعنا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «سيدا شباب أهل الجنة»[٣] لغير الحسن والحسين عليهما السلام، وما قال لواحدة من النساء: «سيدة نساء العالمين»[٤] لغير فاطمة الزهراء عليها السلام، وما قال: «من كنت مولاه فهذا مولاه»[٥] لغير علي بن أبي طالب عليه السلام، إذا عرفت هذا عرفت أن ابن تيمية ناصب لأهل بيت النبيّ صلوات الله عليهم العداء بإثارة هذه الشبهة وغيرها.

وأختم دحض هذه الشبهة بقول الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام حين ناظر علماء العراق وخراسان في بيان فضل الأربعة الأطهار عليهم السلام على الأمة جمعاء، وبعدما أقام الحجة عليهم بذكر آية المباهلة قال عليه السلام: «فهذه خصوصية لا يتقدّمهم فيها أحد، وفضل لا يلحقهم فيه بشر، وشرف لا يسبقهم إليه خلق»[٦].

---

(١) شرح صحيح مسلم ٧: ٤١٣.
(٢) شرف المصطفى ٥: ٣٦٦.
(٣) مسند أحمد ١٧: ٣١ قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات. سنن الترمذي ٥: ٦٥٦ قال الألباني: صحيح. المستدرك على الصحيحين للحاكم- ٣: ١٨٢ قال: حديث صحيح، وعلق الذهبي بقوله: صحيح.
(٤) صحيح البخاري ٨: ٦٤ / ح ٦٢٨٥. صحيح مسلم ٤: ١٩٠٥ / ح ٢٤٥٠.
(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ٦١٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه وعلق الذهبي بقوله: صحيح.
(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج٢ ص٢٠٧ ٢١٧ ب ٢٣.

الشبهة الثامنة

شبهة تسمية الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بـ(حرب)

خطوات الرد على الشبهة:

- في ذكر مصادر الرواية التي اعتمدها العقّاد وبيان قيمتها السندية.
- في بيان معنى اسم (حرب) وما ورد فيه من أحاديث نبوية تنهى عن التسمي به.
- الإمام علي عليه السلام يوصي بتسمية المولود قبل ولادته.

شبهة تسمية الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بـ(حرب)

الشبهة:

قال العقّاد: «ومن إحسان التسمية أنّه -أي الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام - همّ بتسمية ابنه حربًا؛ لأنّه يرشحه للجهاد، وهو أشرف صناعاته، لولا أنّ رسول الله سمّاه الحسن، وهو أحسن، فجرى على هذا الاختيار في تسمية أخويه الحسين والمحسن...»[1].

ولا يخفى أنّ مستند كلام العقاد رواياتٌ وردت بأسانيدَ مظلمة عن رجالٍ مجهولين، وهي مردودة بما اشتهر مِن قدْحٍ في رواتها عن أئمة الجرح والتعديل، الأمر الذي يؤكد زيف هذه المرويات التي نُسبت إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وذلك يبرهن على بطلانها كما سيأتي.

(١) العبقريات الإسلامية للعقاد ص٨٢١.

رد الشبهة:

وفي مقام الرد على هذه الشبهة نتبع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: في ذكر مصادر الرواية التي اعتمدها العقَّاد وبيان قيمتها السندية

١ - نص الرواية وذكر مصادرها:

استند العقَّاد في مدّعاه على الحديث المروي عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أنه قال: «لمّا ولد الحسن سميتُه حربًا، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أروني ابني، ما سَمَّيْتُمُوهُ؟ قال: قلت: حربًا، قَالَ: بَلْ هو حَسَنٌ، فلما ولد الحسين سَمَّيْتُهُ حربًا، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أروني ابني، ما سَمَّيْتُمُوهُ؟ قال: قلت: حربًا، قَالَ: بَلْ هو حسين، فلما ولد الثالث سَمَّيْتُهُ حربًا، فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أروني ابني ما سَمَّيْتُمُوهُ؟ قلت: حربًا، قال بَلْ هو محسن، ثمَّ قال: سَمَّيْتُهُمْ بأسماء ولد هارون شَبَّرٌ، وَشَبِيرٌ، وَمُشَبِّرٌ»

أخرجه أحمد، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ، به[1].

وأخرجه أيضًا، قال: حدثنا حجاج[2].

(١) مسند أحمد بن حنبل ٢: ١٥٩ / ح ٧٦٨.
(٢) المصدر نفسه ٢: ٢٦٤ / ح ٩٥٣.

وابن حبان،[١] والحاكم من طريق عبيد الله بن موسى[٢].

والطبراني من طريق عبيد الله بن رجاء[٣].

والثلاثة (حجاج وعبيد الله بن موسى وعبيد الله بن رجاء) عن إسرائيل، به.

وأخرجه الطيالسي قال: حدثنا قيس[٤].

والطبراني من طريق زكريا بن أبي زائدة[٥].

وبإسناد آخر من طريق يونس بن إسحاق[٦].

والحاكم من طريق يونس بن إسحاق[٧].

ثلاثتهم (قيس، وزكريا بن أبي زائدة، ويونس بن إسحاق) عن أبي اسحاق، به، إلا أن قيسًا رواه مختصرًا.

وأخرجه الطبراني من طريق يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن عليٍّ، به. ولم يذكر محسنًا[٨].

---

(١) صحيح ابن حبان ١٥: ٤١٠.
(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٨٠ / ح ٤٧٧٣.
(٣) المعجم الكبير ٣: ٩٦ / ح ٢٧٧٣.
(٤) مسند أبي داود الطيالسي ١: ١١٨ / ح ١٣١.
(٥) المعجم الكبير ٣: ٩٦ / ح ٢٧٧٤.
(٦) المصدر نفسه: ح ٢٧٧٦.
(٧) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٨٣ / ٤٧٨٣.
(٨) المعجم الكبير ٣: ٩٧ / ح ٢٧٧٧.

بينما أخرجه أحمد في (فضائل الصحابة)[١]، عن وكيع، عن الأعمش، عن سالم مرسلًا، ولم يذكر عليًّا عليه السلام.

٢ - سند الرواية:

وإليك واقع أسانيد هذه الروايات وبيان تهافتها وعدم صحتها، مما قرره بعض علماء أهل السُّنّة، ونقتصر في المقام على ذكر قول من يُعتدّ به في مثل هذه المسائل كالألباني وابن حجر العسقلاني في كتبهما التي تُعنى بنقد الأحاديث من الناحية السندية.

قلت:

الطريق الأول: أنّ مدار الروايات كلّها على السبيعي وهانئ بن هانئ عن علي عليه السلام وقد ضعفها الألباني في ثلاثة مواضع: الأوّل في السلسلة الضعيفة[٢]، والثاني في ضعيف الأدب المفرد[٣]، والثالث في التعليقات الحسان[٤]، وتعليله له يرجع إلى اختلاط أبي إسحاق السبيعي وتدليسه، وترجيحه لجهالة هانئ بن هانئ.

ويضاف إلى كلام الألباني ما قاله ابن حجر في «التهذيب» وهذا نصه: «فأما أبو إسحاق عن قومٍ لا يُعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلّا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء عنهم

(١) فضائل الصحابة ٢: ٧٧٤ / ح ١٣٦٧.
(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١١: ٧٨٠ / ح٥٤٥٢.
(٣) ضعيف الأدب المفرد: ص٧٧.
(٤) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ١٠: ٨٨ / ح٦٩١٩.

كان التوقيف في ذلك الصواب عندي»[١].

وقد لخص ابن حجر القول في «هانئ بن هانئ» في «التقريب» فقال: مستور[٢].

ونقل فيه قولًا للشافعي هذا نصه: «وقال الشافعي هانئ بن هانئ لا يُعرف، وأهل العلم بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله»[٣].

الطريق الثاني: وفيه علتان:

الأولى: الانقطاع، وذلك أن سالم بن أبي الجعد لم يلقَ عليًا عليه السلام، قال العلائي: كثير الإرسال عن كبار الصحابة، كعمر وعلي وعائشة، وقال أبو زرعة: سالم بن أبي الجعد عن عمر وعثمان وعليّ مرسل[٤].

الثانية: يحيى بن عيسى الرملي فقد ضعّفه علماء أهل السنة، قال ابن معين: ليس بشيء[٥]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٦]، وقال ابن شاهين: ليس حديثه بشيء[٧].

بعد التأمل في دراسة أسانيد هذه الرواية اتضح أنها لا تنهض دليلًا على المدّعى لجهالة حال أسانيدها وضعفها وسقوطها، ومثل ذلك لا

(١) تهذيب التهذيب ٨: ٦٧.
(٢) تقريب التهذيب: ص٥٧٠.
(٣) تهذيب التهذيب ١١: ٢٣.
(٤) جامع التحصيل للعلائي-: ص١٧٩.
(٥) تاريخ ابن معين ٣: ٢٨٥.
(٦) الضعفاء والمتروكون: ص١٠٨.
(٧) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ص١٩٤.

يصح أن يبنى عليه شيء ولا تنهض دليلًا على المدّعى.

وإن ادّعى مدّعٍ صحة بعض الأسانيد فلا نسلِّم له بذلك لما تقدم، وإن سلّمنا فمتونها لا تخلو من نكارةٍ واضطراب وتناقض، وسيأتي ما يجلي غبرة الشبهة عن ذلك.

الخطوة الثانية: في بيان معنى اسم (حرب) وما ورد فيه من أحاديث نبوية تنهى عن التسمّي به.

وقبل الخوض في البحث عن بيان ما انعقد لأجله هذا الأمر، أودُّ أن أشير مذكّرًا بما قاله العقّاد وهذا نصّه: «ومن إحسان التسمية أنّه همّ بتسمية ابنه حربًا».

إذا لحظت هذا، فأقول:

إن (حربًا) واحدة الحروب، واشتقاقها من الحَرَب، وهو السلب؛ لأنها تسلب المال والرجال[1]، والحرب نقيض السلم لشهرته يعنون به القتال والذي حققه السهيلي أن الحرب هو الترامي ثم المطاعنة ثم المجالدة بالسيوف ثم المعانقة والمصارعة[2].

وقال صاحب العين: وقوله تعالى: ﴿**يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ**﴾[3]

(١) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميري- ٣: ١٣٨٣.
(٢) تاج العروس ٢: ٢٤٩.
(٣) سورة المائدة: آية ٣٣.

يعني المعصية، وقوله تعالى: ﴿**فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ**﴾[١][٢].

وقال ابن فارس: الحاء والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها السلب[٣].

والتحقيق: أنّ الأصل الواحد في هذه المادّة: هو الحدّة عملًا، وهو ما يقابل السلم، وهذا المفهوم إذا استدام واستمرّ: يعبّر عنه بالمحاربة على مفاعلة.

ثمّ إنّ الحرب إمّا بمقصد إتلاف النفس أو بمنظور إتلاف المال، والأوّل يقال فيه المقاتلة، والثاني يعبّر عنه بسلب المال.

ولمّا كان إهلاك النفس منظورًا أصليّا ومقصودًا في الأغلب في مقام المحاربة ويحتاج إلى عمل كثير ومقابلة مستديمة شديدة: يعبّر عنه بمطلق الحرب أو بالمحاربة[٤].

هذا، فضلًا على أنّ لفظة (حرب) من المفردات التي يكره الإسلام تكرارها على ألسنة الناس اسمًا وصفةً، وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التسمّي بها؛ لأنه يراها أقبح اسم يسمى به إنسان، وقد كان العرب في الجاهلية يسمون أبناءهم بـ(حرب) مثل حرب بن أمية، والد أبي سفيان بن حرب وغيره.

فروى أبو داود في سننه عن أبي وَهَب الجُشَمِيِّ قال: قال رسول

(١) سورة البقرة: آية ٢٧٩.
(٢) كتاب العين ٣: ٢١٤.
(٣) مقاييس اللغة لابن فارس-: ص٢٣٩.
(٤) التحقيق في كلمات القرآن للعلامة المصطفوي- ٢: ١٨٥.

الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تسمَّوا بأسماء الأنبياء، وأحبُّ الأسماءِ إلى الله: عبد الله وعبد الرحمن... وأقبحها: حَرْبٌ ومُرّة»[١].

وروى ابن وهب في جامعه عن محمّد بن عبد الرحمن حديثًا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فيه: (لا تُسمّوا صبا ولا حرب، ولا مُرّة، ولا خناس؛ فإنها من أسماء الشيطان)[٢].

وروى أيضًا في الجامع بسنده حديثًا آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «خير الأسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدق الأسماء همام وحارث وشر الأسماء حرب ومرّة»[٣]، قال الألباني: «وهذا إسناد مرسل صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم»[٤].

وذكره شعيب الأرنؤوط في هامش سنن أبي داود، فقال: مرسل صحيح، ويشهد له أيضًا مرسل عبد الوهَّاب بن بخت، أخرجه أيضًا ابن وهب في «جامعه» ورجاله ثقات[٥].

وروى مالك في الموطأ عن يحيي بن سعيد مرسلًا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لِلَقحةٍ (الناقة ذات اللبن) تُحلب: «من يحلب هذه؟ فقام رجل فقال: ما اسمك؟ قال: مرّة، قال: اجلس، ثم قال: من يحلب هذه؟ فقام رجل، فقال: ما اسمك؟ قال: حرب، قال: اجلس، ثم

(١) سنن أبي داود ٧: ٣٠٥.
(٢) الجامع في الحديث لابن وهب-: ص١٢٠.
(٣) الجامع في الحديث لابن وهب-: ص٩٠.
(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣: ٣٣/ ١٠٣٩.
(٥) انظر: هامش سنن أبي داود ٧: ٣٠٦.

قال: من يحلب هذه؟ فقام رجل، فقال: ما اسمك؟ قال: يعيش، قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: احلب»[١].

فأين وجه الإحسان الذي استشفه «العقَّاد» من التسمي بـ(حرب) بعد ما علمتَ من تنصيص الأحاديث على قبح هذا الاسم وكراهة التسمّي به لكونه من أسماء الجاهليّة التي هي رمزٌ للتأخّر والانحطاط الفكري؟.. فلا المعنى اللغوي للاسم يوحي بذلك ولا المعنى العرفي كذلك بل حتّى الاصطلاحي أيضًا لا يشم منه رائحة إحسان التسمّي بـ(حرب).

ثمّ هل غابت هذه المعاني عن سيد البلغاء والفصحاء أمير المؤمنين علي عليه السلام حتّى يصور لنا «العقَّاد» إصراره على تسمية أبنائه بـ(حرب) وأنّه عاشق للحروب كما أراد أن يغمز أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «وهو أشرف صناعاته»، وقد فاته أن علمه عليه السلام وشجاعته من المتواترت على حدّ سواء، وهو أعلم الصحابة لشهادة كثير من علماء أهل السنة؟![٢]

أليس إعراض النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تسمية سبطه الأوّل بـ(حرب) كافيًا في ردع الإمام عن تسمية بقية أبنائه به؟!

وهل غاب عنه عليه السلام نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التسمِّي بهذا الاسم؟!

---

(١) موطأ مالك ٥: ١٤١٧ / ح٣٥٦٩.

(٢) ينظر: المواقف للإيجي ٣: ٦٢٧، المقاصد الحسنة للسخاوي (تحت رقم ١٣٩)، بتحقيق الغماري.

وهل غاب عنه عليه السلام أنّ هذا الاسم هو عَلَمٌ لجدّ الأُسرة الأمويّة التي تمثّل القوى الحاقدة على الإسلام والباغية عليه؟!

وهل يُفهم من إصرار الإمام عليٍّ عليه السلام على تسمية كل من يولد له بـ(حرب) إلا أنه إنسان متعطش للدماء، عاشق للحروب؟!

هذا للأسف مايريد تصويره لنا العقاد، كما تريد تصويره أقلام المتعصبين والمستشرقين وأمثالهم، ممن يقولون على الله وعلى رسوله الكذب وهم يعلمون، فهذا أقرب تصوير للطعن في أمير المؤمنين علي عليه السلام إلا أنه محضُ باطلٍ كما عرفت وما ستعرف في ما نستقبل من خطوات الرد على هذه الشبهة إن شاء الله تعالى.

الخطوة الثالثة: الإمام علي عليه السلام يوصي بتسمية المولود قبل ولادته.

أقول مذكرًا بمقالة «العقَّاد» الآتية: «فجرى على هذا الاختيار في تسمية أخويه الحسين والمحسن...»[1]، ويلزم من قوله «فجرى على هذا الاختيار...» إصرار الإمام عليٍّ عليه السلام على اختياره لاسم (حرب) في مقابل إعراض النبي صلى الله عليه وآله وسلم واختياره.

فهذه المقولة لم تصدر عَن «العقَّاد» من جهل، بل من غفلة آخذة بمجامع القلب، وهي أشدُّ، وأنكى، وأسوأ من الجهل، وإلا فهل يُعقل أو يقبَل أو يصدِّق عاقلٌ أن مثل عليٍّ عليه السلام يقابل بإصراره على

(١) العبقريات الإسلامية للعقاد ص٨٢١.

تسمية أبنائه بـ(حرب) إعراض النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكررًا ذلك لكل من وُلد له من الثلاثة – الحسن والحسين والمحسن- هذا على فرض صحة النقل، ولا نسلّم به لا متنًا ولا سندًا لما تقدم من أنها روايات واهية لا تصلح لإثبات المدّعى.

والذي يؤيّد كذب مقالة «العقَّاد» هذه هو ما رواه الصدوق في كتابه الخصال بسندٍ صحيح عن أبيه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثني محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمّد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدثني أبي، عن جدي، عن آبائه عليهم السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام علّم أصحابه في مجلسٍ واحدٍ أربع مائة باب مما يصلح في دينه ودنياه، وجاء في الحديث ضمن النصائح: «سموا أولادكم قبل أن يولدوا، فإن لم تدروا أذكرٌ هم أم أنثى فسموهم بالأسماء التي تكون للذكر والأنثى، فإن أسقاطكم إذا لقوكم في القيامة ولم تسموهم يقول السقط لأبيه: ألا سمّيتني، وقد سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محسنًا قبل أن يولد»[١]، ورواه أيضًا في علل الشرائع[٢]، ورواه الكليني في الكافي[٣]، والمجلسي في بحار الأنوار[٤]، والحر العاملي في وسائل الشيعة[٥].

فلو أمعنّا النظر في هذه الرواية وما جاء فيها حتمًا سنخرج بالنتائج

(١) الخصال للشيخ الصدوق-: ص٦٣٤.
(٢) علل الشرايع ٢: ٤٦٤.
(٣) الكافي ٦: ١٨.
(٤) بحار الأنوار ١٠: ١١٢.
(٥) وسائل الشيعة ١٥: ١٢٢.

الآتية:

أولًا: يستفاد من هذه الرواية أن أمير المؤمنين علي عليه السلام كان من بين ما علّم به أصحابه هو تسمية المولود قبل ولادته، وهذا يكشف زيف ما ادّعاه «العقّاد» من أن عليًّا همَّ بتسمية ولده الأول (الإمام الحسن عليه السلام) بـ(حرب) فهل يا ترى أن الإمام عليه السلام كان ممن يقول ما لا يفعل – حاشاه ثم حاشاه من ذلك – كيف وهو القائل عليه السلام: «من نصب نفسه للنّاس إمامًا فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره»[1] والمراد بالإمام هنا المرشد والمعلم. ولمرشد السوء علامات، منها أن يعظ ويتصرف بعكس ما يقول، ومنها أن يطلب الدنيا بالدين، ويخالط السلطان وأهل اليسار طلبًا للعزة والجاه.

وهو القائل عليه السلام: «إني والله، ما أحثكم على طاعة إلا وأسبقكم إليها، ولا أنهاكم عن معصية، إلا وأتناهى قبلكم عنها»[2]، وبهذا يتضح أن الإمام عليًّا عليه السلام لم يكن كما صوره لنا قلم «العقّاد» من أنه لما ولد الحسن عليه السلام همَّ بتسميته (حربًا) لما ذكرناه.

ثانيًا: ويستفاد من الرواية أيضًا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد سمّى المحسن قبل ولادته.

وإذا كان كذلك فمن باب أولى أنه صلى الله عليه وآله وسلم سمّى الحسن والحسين عليهما السلام قبل ولادتهما، ومنه تعرف أن الإمام عليًّا عليه السلام لم يختر اسمًا لأيٍّ

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي- ١٨: ٢٢٠.
(٢) ينابيع المودة للقندوزي- ٣: ٤٣٥ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٠: ١٠.

من أبنائه لا قبل ولادتهم ولا بعدها، ولو تأمل القارئ معي في النص الآتي لاستبعد تسمية أمير المؤمنين علي عليه السلام ولده الحسن عليه السلام باسم حرب، حيث قال عليه السلام متنزهًا من نكرات تسمت بمثل هذه الأسماء: «إنّا بنو عبد مناف فكذلك نحن، ولكن ليس أمية كهاشم، ولا حرب كعبد المطلب، ولا أبو سفيان كأبي طالب، ولا المهاجر كالطليق، ولا الصريح كاللصيق، ولا المحقّ كالمبطل، ولا المؤمن كالمدغل، ولبئس الخلف خلفًا يتبع سلفًا هوى في نار جهنم»[1].

❁❁❁

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد- ١٥: ١٢٣.

الشبهة التاسعة

شبهة نفي مدنية آية المودّة وعدم اختصاصها بالحسنين وأبويهما عليهم السلام

خطوات الرد على الشبهة:

- في بيان قيمة معرفة سبب النزول.
- المنهج الأساس في تحديد المكي والمدني.
- مناقشة ابن تيمية في مدعاه.
- أقوال علماء أهل السُّنة حول مدنيّة آية المودّة.

شبهة نفي مدنية آية المودة وعدم اختصاصها بالحسنين وأبويهما عليهم السلام

الشبهة:

أثار ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة) شبهة حول استدلال الشيعة بآية المودّة على عصمة وإمامة أهل البيت عليهم السلام، مفادها: أنّ الآية وردت في سورة الشورى، وسورةُ الشورى مكية بتمامها، وأنّ الإمام الحسن عليه السلام لم يكن مولودًا وقت ذاك؛ وأنّ عليًّا عليه السلام إنما تزوج بالزهراء عليها السلام بعد وقعة بدر... وهكذا راح يسترسل بكلامه فكرّر وأعاد، وأورد على ذلك أدلةً متعارضة وبيّناتٍ متناقضة لا تتجارى في حلْبةٍ، ولا تتساير إلى غايةٍ، فقال ما نصُّه:

«فهذا كذِبٌ ظاهرٌ؛ فإنّ هذه الآية في سورة الشورى، وسورة الشورى

مكّية بلا ريبٍ، نزلتْ قبل أنْ يتزوج عليٌّ بفاطمة رضي الله عنهما، وقبل أنْ يولد له الحسن والحسين؛ فإنّ عليًّا إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني، ولم يدخل بها إلا بعد غزوة بدرٍ، وكانت بدرٌ في شهر رمضان سنة اثنتين.

وقد تقدّم الكلام على الآية الكريمة، وأنّ المراد بها ما بيّنه ابن عباس رضي الله عنهما من أنه لم تكن قبيلةٌ من قريش إلا وبينها وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم قرابةٌ فقال: ﴿**لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾[1]، إلا أنْ تودّوني في القرابة التي بيني وبينكم، رواه البخاري وغيره»[2].

وقال: «وقد ذَكر طائفةٌ من المصنِّفين من أهل السُّنة والجماعة والشيعة من أصحاب أحمد وغيرهم حديثًا عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنّ هذه الآية لما نزلتْ قالوا: يا رسول الله، مَن هؤلاء؟ قال: عليٌّ وفاطمة وابناهما، وهذا كذبٌ باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

ومما يبيِّن ذلك أنّ هذه الآية نزلتْ بمكة باتفاق أهل العلم؛ فإنّ سورة الشورى جميعها مكّية، بل جميع الـ (حم) كلُّهن مكيات، وعليٌّ لم يتزوج فاطمة إلا بالمدينة كما تقدّم، ولم يولد له الحسن والحسين عليهما السلام إلا في السنة الثالثة والرابعة من الهجرة، فكيف يمكن أنها لما نزلتْ بمكة قالوا: يا رسول الله، مَن هؤلاء؟ قال: عليٌّ وفاطمة وابناهما»[3].

(١) سورة الشورى: آية ٢٣.
(٢) منهاج السنة لابن تيمية- ٤: ٥٦٢.
(٣) منهاج السنة ٤: ٥٦٤.

وقال أيضًا: «إنّ تفسير الآية الذي في الصحيحين عن ابن عباسٍ يناقض ذلك؛ ففي الصحيحين عن سعيد بن جبير، قال: سُئل ابن عباسٍ عن قوله تعالى ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ فقلت: أنْ لا تؤذوا محمّدًا في قرابته، فقال ابن عباس: عجلتَ، إنه لم يكن بطنٌ من قريش إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم قرابةٌ، فقال: لا أسألكم عليه أجرًا، لكنْ أسألكم أنْ تَصِلوا القرابة التي بيني وبينكم.

فهذا ابن عباسٍ ترجمان القرآن وأعلمُ أهل البيت بعد عليٍّ يقول: ليس معناها مودةَ ذوي القربى، لكنّ معناها: لا أسألكم - يا معشر العرب و يا معشر قريش - عليه أجرًا، لكنْ أسألكم أنْ تَصِلوا القرابةَ التي بيني وبينكم، فهو سأل الناس الذين أُرسِل إليهم أولًا أنْ يَصِلوا رحِمَه، فلا يعتدوا عليه حتّى يُبلِّغ رسالة ربه»[١] انتهى.

ووجدتُ في القوم من يلوك بين أشداقه مقالةَ ابن تيمية، من أمثال القِسْطلاني[٢]، وابن كثير[٣]، وعبد العزيز الدهلوي[٤]،ومن على شاكلتهم؛ إذ أخذوا عنه تقليدًا، واعتنقوا فكره من غير تحقيقٍ، واللهُ سبحانه قد ذمّ أقوامًا على تركهم العمل بعقولهم تقليدًا لآبائهم، فقال:﴿**إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ**﴾[٥].

(١) منهاج السنة ٧: ١٠٠.
(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري- للعسقلاني- ٧: ٣٣١.
(٣) تفسير ابن كثير ٧: ٢٠١.
(٤) مختصر التحفة الاثني عشرية ١٥٣.
(٥) سورة الزخرف: آية ٢٣.

ردّ الشبهة:

أقول: دعوى كون آية المودة مكّية وليست مدَنية، وأنها خطابٌ موجَّه للمشركين القرشيين الذين يعارضون النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بعيدةٌ كلّ البعد عن نصّ الروايات التي تبين سبب نزول الآية الشريفة، وسنأتي على ذكرها في ما بعد.

وقول ابن تيمية: «فهذا كذبٌ ظاهر؛ فإنّ هذه الآية في سورة الشورى، وسورةُ الشورى مكّيّة بلا ريب»، خلافُ ما يقتضيه البحثُ العلميُّ من الأمانة العلمية والخُلُقية في العرض والأخذ والرد، وهذا ليس بغريبٍ على ابن تيمية، الذي عُرف عنه خَرق الإجماعات وادّعاؤها ونسبتها إلى «أهل العلم»، هذا اللغز الذي ظل غامضًا حتّى الآن؛ إذ حار علماء أهل السُّنة في كشف النقاب عنه، حتّى أنهم لم يعرفوا من هم هؤلاء الذين أكثرَ ابنُ تيمية في نسبة الإجماعات لهم نفيًا وإثباتًا، فهل لهذا اللغز من حلٌّ أو أنه سيبقى أبديًّا؟

هذا، وإطلاقه الأحكام جزافًا من غير تثبُّتٍ ولا تحقيق، الأمر الذي لا شكّ في فساده، ولا عذر لمن اتخذه منهجًا في الاستدلال، لكنْ لا غرابة في مثل صنيع ابن تيمية ومن لفّ لفّه؛ إذ إنّ العصبية المذهبية غالبًا ما تطغى على الدليل والبرهان، وقد فعلها مِن قبْلُ فكذّب كلَّ ما تواتر في فضل أهل البيت عليهم السلام، وأنت ترى هنا كيف ألقى أحكامه من غير دليلٍ، ونفى ما هو ثابتٌ بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الطاهرين في تعيينهم المراد بالقربى، من دون أنْ يقيم دليلًا واحدًا على ذلك.

وادّعى عدم الريب في كون الآية مكية، ولم يبيِّن لنا ما هو مستنَد عدم الريبة في ذلك، وما هذه إلّا واحدةٌ من ادّعاءاته التي عُرفتْ عنه، فتندرج

تحت مقولة الشاعر:

والدعاوى إنْ لم تقيموا عليها بيِّناتٍ أبناؤها أدعـــــياء

وبالتأمُّل في مثل هذه الدعوى العريَّة عن الدليل والبرهان، ترى أنها غير مقبولة، وتردّها نصوص أسباب النزول – التي سيأتي ذكرها- وأقوال علماء أهل السُّنة.

وللرد على هذه الشبهة بنحو من التفصيل، نتبع الخطوات الآتية:

خطوات الرد على هذه الشبهة:

الخطوة الأولى: في بيان قيمة معرفة سبب النزول.

إن سبب النزول له من الأهمية بمكانٍ في تحديد مكية أو مدنية الآية على نحوٍ مباشر، وهو لا ينفكّ في الغالب عن موضوع المكي والمدني؛ إذ بواسطته يُعرف على تاريخ ذلك السبب، وتحديد مكانه، بل الأمر يتجاوز إلى أبعد من ذلك في بعض الأحيان، وذلك بأنْ يحدِّد يوم نزول الآية.

فسبب النزول علمٌ شريف، ولمعرفته أثرٌ كبير في فهم معاني القرآن الكريم، وحلّ معضلات التفسير؛ إذ به يحدَّد مدلول آية من الآيات الكريمة في معنىً معيَّن، والذي قد لا يستقيم ذلك المعنى إلّا بمعرفة سبب النزول وما يرتبط به من أحداث ووقائعَ تشير إليها الآية، وإلى هذا المعنى أشار الواحديُّ النيسابوريُّ في خطبة كتابه (أسباب النزول) حين قال: «إذ هي أوفى ما يجب الوقوفُ عليها، وأولى ما تُصرَف العنايةُ إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية

وقصْد سبيلها، دون الوقوف على قصّتها وبيان نزولها»[١].

وقد جعل السيوطيُّ من فوائد معرفة أسباب النزول الوقوفَ على المعنى وإزاحةَ الإشكال عن وجه الآية [٢].

وجاء عن القُشيريِّ المشهور بابن دقيق العيد: «بيان سبب النزول طريقٌ قويٌّ في فهم معاني الكتاب العزيز»[٣].. وبلحاظ ما تقدّم اتّضح أنّ لمعرفة سبب النزول مدخلًا كبيرًا في بيان المعنى المراد من آيات القرآن الكريم..

وهنا قد تسألُ: ما الطريقُ الصحيح لمعرفة سبب النزول لآيةٍ ما؟

وفي الجواب نقول: الطريق الصحيح لمعرفة أسباب النزول منحصرٌ بالأخبار والروايات المتضمِّنة لنقل الواقعة التي تتحدث عنها الآية.

وأن العلماء عدّوا دراسة أسباب النزول من أقوى الطرق المؤدّية إلى فهم معاني كتاب الله.

الخطوة الثانية: المنهج الأساس في تحديد المكّي والمدني.

لا يخفى أنّ المعتمَد عند علماء الفن في معرفة المكّي والمدني منهجان أساسين، هما:

المنهج السَّماعي النقلي: ويستند إلى ما رُوي عن الصحابة الذين عاصروا الوحي، وشاهدوا التنزيل، أو التابعين الذين تلقّوا عن الصحابة، وسمعوا

(١) أسباب نزول الآيات للواحدي: ٤.
(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١: ٨٧، ولباب النقول في أسباب النزول: ١٣.
(٣) لباب النقول في أسباب النزول: ١٣، البرهان في علوم القرآن للزركشي ١: ٢٣.

منهم كيفية النزول ومواقعه وأحداثه، ومعظمُ ما ورد في المكي والمدني من هذا القبيل.

والمنهج القياسي الاجتهادي: ويستند إلى خصائص المكّي وخصائص المدني، فإذا ما ورد في سورةٍ مكّية آيةٌ تحمل طابع التنزيل المدني أو تتضمن شيئًا من حوادثه، قالوا: إنها مدنية.

وإذا ما ورد في سورةٍ مدنية آيةٌ تحمل طابع التنزيل المكّي، أو تتضمن شيئًا من حوادثه، قالوا: إنها مكية، وإذا وُجد في سورةٍ خصائصُ المكّي قالوا: إنّها مكّية، وكذا إنْ وُجد فيها خصائص المدني قالوا: إنها مدنية، وهذا هو القياس الاجتهادي؛ ولذا تراهم يقولون مثلًا: كلّ سورة جاء فيها قصص الأنبياء وذِكْر الأمم الخالية فهي مكّية، وكل سورةٍ جاء فيها ذِكْر الفرائض أو الحدود فهي مدنية، وهكذا.

فإذا كان هذان الأمران هما الميزان في تمييز المكّي عن المدني فإن الآية – محل البحث– أيْ آية المودّة، تكون قد نزلتْ في المدينة المنورة؛ لثلاثة أمورٍ نذكرها تباعًا:

الأمر الأوّل: أنّ آية المودّة تحمل طابع التنزيل المدني؛ وذلك للبيان الآتي:

إن مكافحة الوثنية والدعوة إلى التوحيد والمعاد هي وظيفة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قبل الهجرة، ولم يكن المجتمع المكّي مؤهَّلا لبيان الأحكام والفروع أو مجادلة أهل الكتاب من اليهود والنصارى؛ ولذلك تدور أغلب الآيات المكّية حول المعارف والعقائد والعبرة بقصص الماضين، وما يقرُب من ذلك.

ولما استتبّ له الأمر في المدينة المنورة، واعتنق أغلب سكّانها الإسلام سنحت الفرصة حينها لنشر الإسلام وتعاليمه ولمناظرة اليهود والنصارى؛ إذ كانوا يثيرون شُبهًا ويجادلون النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت آياتٌ حول اليهود و النصارى في السُّوَر الطوال.

فلو كان هذا هو الميزان بغية تمييز المكّي عن المدني، فالآية مدنية قطعًا دون ريب؛ لعدم وجود أيَّة مناسبةٍ لسؤال الأجر أو طلب مودّة القربى من أُناسٍ لم يؤمنوا به، بل حشَّدوا قواهم لقتله، بخلاف البيئة الثانية، فقد كانت تقتضي ذلك؛ إذ التفَّ حوله رجالٌ من الأوس والخزرج وطوائف كثيرة من الجزيرة العربية – كما سيتضح قريبًا- وهذا هو المنهج القياسي الاجتهادي.

الأمر الثاني: الاعتماد على الروايات والمنقولات[1]، أي المنهج السماعي النقلي: وهذا أيضًا إنْ عدّ ميزانًا في التمييز بين المكّي والمدني فآية المودّة تكون مدنية، فقد صرّح كثير من علماء أهل السُّنة بمدنية أربع آياتٍ من سورة الشورى بما فيها آية المودّة، اعتمادًا على رواية ابن عباس، وممّن قال بذلك من علمائهم أبو حيان في (البحر المحيط)[2]، والقُرطبي في (الجامع لأحكام القرآن)[3]، والشوكاني في (فتح القدير)[4]، والماوَرْدي في (النُّكَت والعيون)[5]، والزمخشري في (الكشّاف)[6]، وعز

(١) انظر: مفاهيم القرآن للشيخ السبحاني- ١٠: ٢٧١.
(٢) تفسير البحر المحيط ٩: ٣٢٢.
(٣) تفسير القرطبي ١٦: ١.
(٤) فتح القدير ٤: ٦٠١.
(٥) تفسير الماوردي ٥: ١٩١.
(٦) تفسير الزمخشري ٤: ٢٠٨.

الدين بن عبد السلام في (مختصر تفسير الماوَردي)[١]، وابن جزي الكلبي في (التسهيل لعلوم التنزيل)[٢]، وأبو الفرج الجوزي في(زاد المسير)[٣]، والخازن في (لباب التأويل)[٤]، والماتُريدي في (تأويلات أهل السُّنة)[٥]، والآلوسي في (روح المعاني)[٦]، والمرَاغي في تفسيره[٧]، والعيني في (عمدة القاري)[٨]، ومحمّد طاهر بن عاشور في (التحرير والتنوير)[٩]، فبالاستناد إلى هذا المنهج – السماعي النقلي- أيضًا تكون آية المودّة من الآيات المدنية المتداخلة في السور المكّية (سورة الشورى)، كما سيأتي بيان ذلك قريبًا إنْ شاء الله تعالى.

الأمر الثالث: سبب نزول الآية:

صرّحت الروايات بنزول آية المودّة في الأنصار، الأمر الذي يقتضي كونها مدنية، وقد أشار إلى ذلك الآلوسي في كتابه (روح المعاني)، إذ نقل عن السيوطي قوله: «ويدلّ له ما أخرجه الطبراني والحاكم في سبب نزولها، فإنّها نزلت في الأنصار»[١٠]، فعن ابن عباس قال: «قالت الأنصار في ما بينهم: لو جمعْنا لرسول الله صلى

(١) مختصر تفسير الماوردي ٣: ١٣٧.
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ٢: ٢٤٤.
(٣) زاد المسير ٤: ٥٨.
(٤) لباب التأويل ٤: ٩٣.
(٥) تأويلات أهل السنة ٩: ١٠٠.
(٦) روح المعاني ١٣: ١١.
(٧) تفسير المراغي ٢٥: ١٣.
(٨) عمدة القاري ١٩: ١٥٦.
(٩) التحرير والتنوير ٢٥: ٢٣ ٢٤.
(١٠) روح المعاني للآلوسي- ١٣: ١١.

الله عليه وسلم مالًا فبسط يده، لا يحول بينه وبينه أحدٌ، فقالوا يا رسول الله، إنّا أردنا أنْ نجمع لك من أموالنا، فأنزل الله ﷻ ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ فخرجوا يختلفون، فقالوا: أ لم تروا إلى ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال بعضهم: إنما قال هذا لنقاتل عن أهل بيته وننصرهم، فأنزل الله ﷻ ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا**﴾ إلى قوله ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ**﴾ فعرّض لهم بالتوبة، إلى قوله: ﴿**وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ**﴾ هم الذين قالوا هذا إنْ يتوبوا إلى الله ويستغفرونه»[1].

وفي روايةٍ أخرى قال: «سمع النبيُّ صلى الله عليه وسلم شيئًا، فخطب فقال للأنصار: أ لم تكونوا أذِلاّء فأعزّكم الله بي، أ لم تكونوا ضُلاّلًا فهداكم الله بي، أ لم تكونوا خائفين فأمّنكم الله بي، أ لا تردّون عليَّ؟ قالوا: أيّ شيءٍ نجيبك؟ قال: تقولون أ لم يطردك قومك فآويناك؟ أ لم يكذِّبك قومك فصدّقناك؟ فعدّد عليهم، قال: فجثَوا على ركَبهم، فقالوا: أموالنا وأنفسنا لك، فنزلتْ ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾»[2].

فمن سياق القصة التي ذكرتْها الروايات يتضح أنّ الخطاب في الآية كان موجهًا إلى الأنصار لا إلى الكفار، وعليه فمّما لا شكّ فيه تكون الآية الشريفة -محلّ البحث- من الآيات المدنية.

(١) المعجم الكبير للطبراني- ١٢: ٣٣.
(٢) المعجم الأوسط للطبراني- ٤: ١٥٩، وأسباب النزول للواحدي - ٣٧٤.

الخطوة الثالثة: مناقشة ابن تيمية في مدّعاه.

وهنا سنناقش ابن تيمية بعد إحضار عبارته حتّى يتضح للجميع جهل وزيغ هذا الرجل، ويتبين ضعفه وضحالة مقالته، وإليك البيان:

المناقشة الأولى: قال ابن تيمية موْهمًا الناس بحجّته التي عزاها إلى مصادر أهل ملّته التي صرختْ بتكذيبه، حيث قال: «إنّ تفسير الآية الذي في الصحيحين عن ابن عباسٍ يناقض ذلك، ففي الصحيحين عن سعيد بن جبير...» وقوله: في "الصحيحين"، أيْ في صحيح البخاري وصحيح مسلم.

أقول: ابن تيمية هذا المذكور خالف الأمانة العلمية التي طالما طالب مخالفيه بها، وذلك من جهتين:

الأولى: نسبته الحديث الذي استدل به على مدّعاه إلى البخاري، وبعد التحرّي والرجوع إلى المصدر يتضح كذبُه للعِيان، حيث لم يردْ في صحيح البخاري حديثٌ بمثل الحديث الذي زعمه، لا من حيث الألفاظ ولا من حيث الراوي، فالراوي في الحديث الذي ذكره هو سعيد بن جبير، بينما الراوي في حديث البخاريّ الذي رواه في صحيحه هو عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس، ومن ناحية ألفاظ الحديث فالحديث الذي ذكره ابن تيمية لم يذكره أحدٌ من سلف الأمة وأئمتها، لا في صحاحهم ولا مسانيدهم.

الثانية: نسبته الحديث إلى صحيح مسلم، وبعد الرجوع إلى المصدر لم نجد له من أثر ولا إشارة حتّى، ولك بعد هذا أنْ تتصور عزيزي القارىء

مدى أمانة ابن تيمية في النقل، وإذا كان هذا هو حال من يلقبونه بـ(شيخ الإسلام) فما بال من هو دونه، يقول الشاعر:

إذا كانَ ربُّ البيتِ بالدّفِّ ناقرًا فلا تَلُمِ الصِّبيانَ فيه على الرَّقْصِ

بل الأدهى والأمر من ذلك أننا وجدنا في صحيح مسلم حديثًا يعارِض الحديثَ الذي ادعى رواية البخاري ومسلم له، حيث روى مسلمٌ في صحيحه بسندٍ ينتهي إلى يزيد بن هرمز، أنه قال: «كَتب نجدة بن عامر الحروري إلى ابن عباسٍ يسأله عن... وعن ذوي القربى، من هم؟ فقال[1] ليزيد: اكتب إليه، فلولا أنْ يقع في أُحْموقةٍ ما كتبتُ إليه، اكتبْ: أنك كتبتَ تسألني عن... وكتبتَ تسألني عن ذوي القربى من هم؟ وإنّا زعمْنا أنّا هم، فأبى ذلك علينا قومُنا»[2].

فابن عباسٍ في الحديث الذي رواه البخاريّ[3] يقول معترضًا على سعيد بن جبير: «عجِلْتَ، إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة»، وفي الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه ينقض ذلك، حيث يقول ابن عباس: «وإنا زعمنا أنا هم، فأبى ذلك علينا قومنا» فالتعارض بيّنٌ واضح.

وبهذا الذي تقدم فإنْ كان ابن تيمية يريد بما ذكره الحديثَ الذي رواه البخاري في صحيحه، فلا مناص حينئذٍ من ثبوت تلاعُبه

(١) أي ابن عباس.
(٢) صحيح مسلم ٣: ١٤٤٥ ح ١٨١٢.
(٣) على زعم ابن تيمية في ما نسبه إلى البخاري.

بألفاظِ الحديث الذي استدل به متوخيًا بذلك مواءمة مقتضى الحديث لهواه ورأيه، حيث قال: «ففي الصحيحين عن سعيد بن جبير، قال: سُئل ابن عباسٍ عن قوله تعالى ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ فقلت:...».

فالملحوظ في نص كلام ابن تيمية هذا أنّ الراوي هو سعيدُ بن جبير، بينما الراوي في الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه هو عبد الملك بن ميسرة، وأنه سمع طاووسًا عن ابن عباس: أنه سُئل عن قوله ﴿**إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمّد صلى الله عليه وسلم، فقال ابن عباسٍ: عجِلتَ، إنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلّم لم يكن بطنٌ من قريش إلا كان له فيهم قرابة. فقال: (إلا أنْ تصِلوا ما بيني وبينكم من القرابة)»[1].

فما يتركه لنا ابن تيمية من تلاعبه بألفاظ الحديث المذكور يقتضي تقديم قول ابن عباسٍ على قول سعيد بن جبير، وقول ابن عباس هو أنه ليس المراد بالقربى «قربى آل محمّد» كما قال سعيد بن جبير، بل المراد كلُّ قريش، ومن هذا التحريف تعرف مراده ومبتغاه، وهو جعل الحديث دليلًا يؤيد رأيه، ويدعم مُدّعاه.

المناقشة الثانية: قال ابن تيمية: «نزلت قبل أنْ يتزوج عليٌّ بفاطمة رضي الله عنهما، وقبل أنْ يولد له الحسن والحسين، فإنّ عليًّا إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني، ولم يدخل بها إلا بعد غزوة بدرٍ، وكانتْ بدرٌ في شهر رمضان سنة اثنتين».

(١) صحيح البخاري ٦: ١٢٩ ح٤٨١٨.

وكلامه هذا كافٍ في إلقاء ظلالٍ ثقيلةٍ من الشكّ والريب حول مدنيّة آية المودّة؛ إذ أنّه ذَكر تأريخ زواج الطاهرة الزهراء عليها السلام بسيد الأوصياء أمير المؤمنين عليه السلام ثمّ سلّط الضوء على تأريخٍ لا خلافَ في صحّته، وهو ولادة سبطي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين عليهما السلام فجعل ذلك كلّه إحدى مقدمات استدلاله، فخَرج بنتيجةٍ تقتضي مكّية الآية – محلّ البحث-.

وبعبارة أوضح: أنّ ابن تيمية يستدل على مكّية الآية بما يأتي: إن سورة الشورى نزلت في مكة، وأنّ عليًّا عليه السلام لم يتزوج بالزهراء عليها السلام إلّا في المدينة، والحسن والحسين عليهما السلام إنما وُلدا في المدينة أيضًا، إذن آية المودة لا تختص بأهل البيت عليهم السلام؛ لأنّها آيةٌ في سورةٍ نزلت بتمامها في مكّة، وهي سورة الشورى.

وهذا قياسٌ باطل من وجهين:

١ – أنّه لا دليل على أنّ سورة الشورى نزلتْ بتمامها في مكة؛ لما صرّح به جُلّ علماء أهل السُّنة، حيث نفَوا مكّيّة أربع آياتٍ من سورة الشورى بما فيها آية المودّة، اعتمادًا على رواية ابن عباسٍ، وسيأتي تفصيل الكلام حول هذه المسألة قريبًا.

٢ – أنّ زواج عليٍّ عليه السلام من الزهراء عليها السلام – وكونه في المدينة، وكذلك ولادة السبطين الحسن والحسين عليهما السلام – لا علاقة له البتّة في إثبات مكّية الآية لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ.

الخطوة الرابعة: أقوال علماء أهل السُّنة حول مدنيّة آية المودّة:

إنّ ابن تيمية استدلّ على مكيّة الآية بما يأتي: إنّ سورة الشورى نزلتْ في مكة، وأنّ عليًّا عليه السلام لم يتزوج بالزهراء عليها السلام إلّا في المدينة، والحسن والحسين عليهما السلام إنما وُلدا في المدينة أيضًا، إذن آية المودّة لا تختص بأهل البيت؛ لأنها آيةٌ في سورةٍ نزلتْ بتمامها في مكّة، وهي سورةُ الشورى.

وهذا -كما قلْنا- قياسٌ باطلٌ من وجوه، أحدها وأبرزها: أنّه لا دليلَ على أنّ سورة الشورى نزلتْ بتمامها في مكة؛ فجُلُّ علماء أهل السُّنة على نفي مكّية أربع آياتٍ من سورة الشورى، بما فيها آيةُ المودّة، اعتمادًا على رواية ابن عباس.

فبعض علماء أهل السُّنة صرّح بمكّية السورة على الإطلاق، إلّا أنّ ذلك باعتبار الأغلب كما أشار إليه الآلوسيّ [1]، والبعض الآخر قال بأنها مكّية، ونفى مكّية أربع آياتٍ منها من دون ذكر ما يستند إليه، وكأنّ المسألة باتتْ من المسلَّمات لديه، وثالثٌ ذكر ذلك مستندًا إلى روايةٍ عن ابن عباسٍ وقتادة كما سيتضح لك في ما يأتي، وإليك أقوالهم:

١- قال أبو حيان محمّد بن يوسف بن علي في تفسيره البحر المحيط: «هذه السورة مكّية في قول الحسن وعطاء وعكرمة وجابر، وقال ابنُ عباسٍ: مكّية إلا أربع آيات، من قوله تعالى: ﴿**قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ إلى آخر الأربع آيات؛ فإنّها نزلتْ بالمدينة»[2].

(١) روح البيان ٢٥: ١٠.
(٢) تفسير البحر المحيط ٩: ٣٢٢.

٢- قال أبو عبد الله شمس الدين القرطبي في تفسير الجامع لأحكام القرآن: «بسم الله الرحمن الرحيم، سورة الشورى مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس وقتادة: إلّا أربع آيات منها أُنزلت بالمدينة: ﴿**قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ إلى آخرها، وهي ثلاثٌ وخمسون آية»[١].

٣- قال محمّد بن عليّ الشوكاني في فتح القدير: «رُوي عن ابن عباس وقتادة أنها مكية إلا أربع آياتٍ منها أُنزلتْ بالمدينة ﴿**قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ إلى آخرها»[٢].

٤- عبد الله محمود شحاتة، في تفسير مقاتل بن سليمان: «سورة الشورى مكية إلّا الآيات ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، فمدنية، وآياتها ٥٣، ونزلتْ بعد سورة فُصِّلتْ»[٣].

٥- قال أبو الحسن الشهير بالماوَردي في تفسيره (النُّكت والعيون): «مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وقاله ابن عباس وقتادة، إلا أربع آيات منها نزلتْ بالمدينة ﴿**قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ إلى آخرها»[٤].

٦- قال أبو القاسم جار الله الزمخشري في تفسيره (الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل): «سورة الشورى مكّية إلا الآيات ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧

(١) تفسير القرطبي ١٦: ١.
(٢) فتح القدير ٤: ٦٠١.
(٣) تفسير مقاتل بن سليمان ٣: ٧٦١.
(٤) النكت والعيون ٥: ١٩١.

فمدنيةٌ...»[١].

٧- قال أبو محمّد عز الدين بن عبد السلام في تفسيره (تفسير القرآن) وهو مختصر لتفسير الماوردي): «سورة الشورى مكية إلا أربع آياتٍ مدنية ﴿**قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾ ٢٣ إلى آخرها»[٢].

٨- قال ابن جزي الكلبي الغرناطي في تفسيره (التسهيل لعلوم التنزيل): «سورة الشورى مكّية إلّا الآيات ٢٣و٢٤و٢٤و٢٥و٢٧ فمدينة، وآياتها ٥٣ نزلتْ بعد فُصِّلتْ»[٣].

٩- وقال أبو الطيب محمّد صديق خان القنوجي في تفسيره (فتح البيان في مقاصد القرآن): «سورة الشورى، وتسمى حم عسق، وسورة شورى من غير ألف ولام، وسورة حم عسق، وهي ثلاثةٌ وخمسون آية... ورُوي عن ابن عباس أنها مكّية إلّا أربع آياتٍ نزلتْ بالمدينة ﴿**قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ إلى آخرها»[٤].

١٠- وقال علي بن محمّد بن الحسن السخاوي في (جمال القُراء وكمال الإقراء): «قالا - أي ابن عباس وقتادة - في الشورى آيات غير مكّية»[٥].

١١- وقال زكريا زين الدين أبو يحيى السنيكي في (المقصد لتلخيص ما في المرشد): «سورة الشورى مكّية إلّا قوله ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾ أما

(١) تفسير الكشاف ٤: ٢٠٨.
(٢) تفسير القرآن (مختصر تفسير الماوردي) ٣: ١٣٧.
(٣) التسهيل لعلوم التنزيل ٢: ٢٤٤.
(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن ١٢: ٢٧١.
(٥) جمال القُراء وكمال الإقراء ١: ١٣٧.

الآيات الأربع فمدنية»[١].

١٢- وقال مرعي الكرمي المقدسي الحنبلي في (قلائد المرجان): «سورة الشورى مكّية كلها إلّا أربع آياتٍ نزلتْ بالمدينة ﴿**قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾ الآيات...»[٢].

١٣- وقال أحمد بن محمّد الدمياطي شهاب الدين الشهير بالبناء في (إتحاف فضلاء البشر): «شورة الشورى مكّية إلّا أربع آياتٍ، من ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ**﴾ إلى أربع آيات فمدنية...»[٣].

١٤- وقال أبو الحسن النوري الصفاقسي المالكي في (غيث النفع في القراءات السبع): «مكية، وقال ابن عباس رضي الله عنه: إلّا أربع آياتٍ من ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾ إلى شديد، فإنها مدنية»[٤].

١٥- وقال جمال الدين أبو الفرج الجَوزي في (زاد المسير): «سورة الشورى، وتسمى حم عسق، وهي مكّية، رواه العوفي وغيره عن ابن عباس، وبه قال الحسن وعكرمة ومجاهد وقتادة والجمهور، وحُكي عن ابن عباس وقتادة، قالا: إلّا أربع آياتٍ نزلْن بالمدينة أوّلها: ﴿**قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾ وقال مقاتل: فيها من المدنيّ...»[٥].

١٦- وقال علاء الدين علي المعروف بالخازن في (لباب التأويل

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد: ص٧٦.
(٢) قلائد المرجان: ص١٨٠.
(٣) إتحاف فضلاء البشر: ص٤٩١.
(٤) غيث النفع في القراءات السبع ١: ٥٢٠.
(٥) زاد المسير ٤: ٥٨.

في معاني التنزيل): «... عن ابن عباسٍ إلّا أربع آياتٍ نزلت بالمدينة، أولها ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾...»[١].

١٧- وقال محمّد بن محمّد أبو منصور الماتريدي في (تأويلات أهل السُّنة): «سورة حم عسق مكّية إلا آيات»[٢].

١٨- وقال الآلوسيّ في (روح المعاني): «وفي البحر: هي مكّية إلا أربع آياتٍ من قوله تعالى ﴿قُل لاّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ إلى آخر أربع آيات، وقال مقاتلٌ: فيها مدنيٌّ...»[٣].

١٩- قال أحمد بن مصطفى المراغي في تفسيره (تفسير المراغي): «هي مكّية إلّا الآيات ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧ فمدنية...»[٤].

٢٠- وقال محمّد عزّت دروزة في (التفسير الحديث): «وقد ذَكر المصحَف الذي اعتمدناه أنّ الآيات (٢٣-٢٥) مدنيّاتٌ...»[٥].

٢١- محمود بن أحمد بن موسى العينيّ في (عمدة القاري) قال: «قَالَ مقَاتل: وفيهَا من المدَنيّ قَوْله: ﴿ذَلِك الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ﴾[٦]. وَقَوله: ﴿وَالَّذين إِذا أَصَابَهُم الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِروْنَ﴾ إِلَى قَوْله: ﴿أُولَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِن سَبِيلٍ﴾[٧]»[٨].

---

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل ٤: ٩٣.
(٢) تأويلات أهل السُّنة ٩: ١٠٠.
(٣) روح المعاني ١٣: ١١.
(٤) تفسير المراغي ٢٥: ١٣.
(٥) التفسير الحديث ٤: ٤٣٥.
(٦) الشورى: ٣٢.
(٧) الشورى: ٩٣ -١٤.
(٨) عمدة القاري ١٩: ١٥٦.

٢٢- محمّد طاهر بن عاشور في (التحرير والتنوير) قال: «وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةَ اسْتِثْنَاءُ أَرْبَعِ آيَاتٍ، أُولاهَا قَوْلُهُ ﴿**قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى**﴾[١] إِلَى آخِرِ الْأَرْبَعِ الْآيَاتِ. وَعَنْ مُقَاتِلٍ اسْتِثْنَاءُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**ذلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ الله عِبادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿**إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ**﴾[٢]. رُوِيَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي الآيَاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ»[٣].

٢٣- رضوان بن محمّد المخلّلاتي في (القول الوجيز) قال: «مكّية، وعن ابن عباس وقتادة: غير أربع آياتٍ منها نزلتْ بالمدينة، وهي قوله تعالى: ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾ إلى قوله تعالى ﴿**وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ**﴾»[٤].

فالباحث المنصف - أيًّا كان - عند تتبّعه أقوال علماء أهل السّنة حول مكّية سورة الشورى سيحمل هذا الإطلاق على التغليب حتمًا، قال الزرقاني في (مناهل العرفان) ما نصّه: «إنَّ وَصف السورة بأنَّها مكية أو وصفها بأنَّها مدنية يكون بحسب حال أكثر الآيات التي تغلب على السورة، فإنْ كانت أكثر آيات السورة مكيةً كانت السورة مكية، وإنْ كان أكثرها مدنيًّا كانت السورة مدنية»[٥].

هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر فقد ورد مقيِّدٌ لذلك الإطلاق، وهو

(١) الشورى: ٢٣.
(٢) الشورى: ٢٣، ٢٤.
(٣) التحرير والتنوير ٢٥: ٢٣ ٢٤.
(٤) القول الوجيز: ص٢٨٤.
(٥) انظر: الزرقاني- مناهل العرفان- ١: ١٩٩.

ما ورد عن ابن عباسٍ وقتادة ممّا يفيد مدنية بعض آياتها؛ إذ صرحت الأخبار الواردة عنه أنّه نفى مكية أربع آيات من سورة الشورى؛ لأنها نزلت في المدينة، وقد اتضح ذلك سابقًا في بيان سبب نزول آية المودة، الأمر الذي من شأنه تحديد كون الآية مدنيةً أو مكية.

هذا، ومن تأمل في ما ذكرناه هان عليه ترك الهوى المردي واعتاض عنه بالنافع المجدي.

الشبهة العاشرة

شبهة عدم التصريح باسم الإمام الحسن عليه السلام في القرآن يستلزم نفي إمامته

خطوات الرد على الشبهة:

- في بيان العلاقة بين السنة والقرآن الكريم.
- تصريح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم عليهم السلام في آية (التطهير- المودة - المباهلة).
- في ذكر الأجوبة النقضيّة.

شبهة عدم التصريح باسم الإمام الحسن عليه السلام في القرآن يستلزم نفي إمامته

الشبهة:

وها هنا شبهة يثيرها مخالفونا بإلحاح، فيقولون: لماذا ذكر الله اسم زيد بن حارثة بصراحة في القرآن بسبب مسألة فقهية، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا﴾، في حين لم يذكر اسم عليّ ولا الحسن ولا الحسين في مسألة عقدية، فعدم ذكر أسمائهم يستلزم نفي إمامتهم.

رد الشبهة:

ونجيب على هذه الشبهة بعدّة خطوات، وهي كالآتي:

الخطوة الأولى: في بيان العلاقة بين السنّة والقرآن الكريم:

في هذه الخطوة نحاول أن نبيّن العلاقة بين القرآن الكريم والسنّة الشريفة الواردة عن النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، وهل يجوز الاستغناء عنها والاكتفاء بالقرآن الكريم في معرفة العقائد والأحكام؟

فأقول:

قال تعالى في محكم كتابه العزيز: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ**﴾[1]، فهذه الآية الكريمة يفهم منها أنّ تعليم القرآن الكريم وبيانه للناس هو من الوظائف الرئيسة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا مما لا شكّ فيه ولا إشكال، ولكن حصل نزاع بين أهل السنّة في كمية البيان الذي اضطلع به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للقرآن، فهل بيّن صلى الله عليه وآله وسلم وفسّر كلّ آيات القرآن أو أنّه اقتصر على تفسير بعضها فقط؟ أقوال: فمنهم من استدل برواية عائشة التي تقول: «ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفسّر شيئًا من القرآن إلّا آيًا بعدد، علمهنّ إيّاه جرئيل»[2]، وهذا يعني أنّه صلى الله عليه وآله وسلم بيّن وفسّر بعض الآيات من القرآن فقط.

ومنهم من قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فسّر كلّ آيات القرآن، وقد نقل

(١) سورة البقرة: آية ١٥١.
(٢) تفسير ابن كثير ١: ٧.

السيوطي في الإتقان كلامًا لابن تيمية هذا نصّه: «يجب أن يعلم أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[١]، يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدّثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنّهم كانوا إذا تعلموا من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عشر آيات لم يتجاوزوها حتّى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلّمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة»[٢]. انتهى.

وهنا عقّب السيوطي على الكلام المتقدّم بقوله: «فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابًا في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم»[٣].

هذا، والسنة -بعد ذلك حسب فقهاء علماء الأمّة- هي وحي من الله تعالى، حالها حال الكتاب الكريم في حيانيته ولزوم الأخذ به، وهنا نورد جملةً من أقوال فقهاء أهل السنّة في هذ الجانب:

١ - قال أبو حنيفة: «لولا السنّة ما فهِم أحدٌ منّا القرآن، ولم يزلِ الناس فيهم صلاحٌ ما دام فيهم من يَطلب الحديث، فإذا طلبوا العلم بلا حديثٍ فسدوا»[٤].

٢ - وقال مالك: «إيّاكم ورأيَ الرجال، واتّبعوا ما أُنزِل إليكم من ربّكم،

(١) سورة النحل: آية ٤٤.
(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٤٦٨.
(٣) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٤٦٩.
(٤) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ٥٢.

وما جاء عن نبيّكم وإنْ لم تفهموا المعنى فسلِّموا لعلمائكم، ولا تجادلوهم فإنّ الجدال في الدين من بقايا النفاق»[١].

٣ - وقال الشافعي: «كلّ شيءٍ خالَف أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سقط، ولا يكون معه رأيٌ ولا يقاس، فإنّ الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليس لأحدٍ معه أمرٌ ولا نهيٌ غير ما أَمَر هو به (و) كل ما حَكم به رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو مما فهِمه من القرآن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّي لا أُحِلّ إلّا ما أَحَلّ الله في كتابه ولا أُحرِّم إلّا ما حرّم الله في كتابه»[٢].

٤ - وقال أحمدُ بن حنبل: «أوَ لأحدٍ كلامٌ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!»[٣] يقصد به السنّة بأنواعها.

٥ - قال ابن قيم الجوزية في كتابه "الروح": «أن الله سبحانه وتعالى أنزل على رسوله وحيين، وأوجب على عباده الإيمان بهما والعمل بما فيهما، وهما الكتاب والحكمة... والكتاب هو القرآن، والحكمة هى السّنة باتفاق السّلف وما أخبر به الرّسول عن الله فهو في وجوب تصديقه والإيمان به كما أخبر به الرب تعالى على لسان رسوله، هذا أصل متّفق عليه بين أهل الإسلام، لا ينكره إلّا من ليس منهم، وقد قال النّبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنى أوتيت الكتاب ومثله معه»[٤].

٦ - وقال الشوكانيُّ: «إن ثبوت حُجِّيّة السُّنّة المطهَّرة واستقلالها بتشريع

(١) المصدر نفسه.
(٢) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ٥٩.
(٣) المصدر نفسه ٥٢.
(٤) الروح: ١٠٥.

الأحكام ضرورةٌ دينيّةٌ، ولا يخالِف في ذلك إلّا مَن لا حظَّ له في الإسلام»[١].

إذن فأصل علاقة السنّة بالقرآن هي علاقة البيان والشرح والتوضيح، كما صدع القرآن الكريم نفسه بذلك، حين قال: ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾[٢]، فبيان السنة للقرآن إنّما هو لتوضيح مشكله، وتخصيص عامّه، وتقييد مطلقه، وما إلى ذلك من أمور تكون محلًّا لابتلاء المؤمنين في العقائد والأحكام، فالقرآن بمثابة الدستور الذي يحدد الخط العام للإسلام ومسيرته في حياة الفرد والمجتمع، وتأتي السنّة لتبيّن هذه الخطوط العريضة التّي خطّها القرآن بعمومه ومحكمه وإطلاقه ومجمله لتأخذ وظيفة التخصيص والتقييد والتفصيل بما شاءت لها السماء أن تبيّن ذلك، حتّى قيل الوحي وَحيان: وحيٌ أُمرنا بكتابته، وتعبدّنا بتلاوته، وهو القرآن الكريم.

ووحيٌ لم نؤمر بكتابته، ولم نتعبد بتلاوته وهو السنّة[٣].

روى البخاري بسنده قال: «حدثنا محمّد بن يوسف، حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، قال: لعن الله الواشمات والمتوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لَعن رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ**

(١) إرشاد الفحول ١: ٩٧.
(٢) سورة النحل: آية ٤٤.
(٣) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ٨: ٣٧ ينقله عن السيوطي.

فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾. قالت: بلى، قال: فإنه قد نهى عنه، قالت: فإني أرى أهلك يفعلونه، قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئًا، فقال: لو كانت كذلك ما جامعتها»[١].

وبعد أنْ تقرّر لدينا هذا الأمر، وجَب - ونحن في مقام الردّ على هذه الشبهة - الرجوعُ إلى السنّة المفسِّرة للآيات النازلة في علي والحسن والحسين عليهم السلام إذ هي التي صرحت بأسمائهم وبالاستناد إلى قوله عزّ ذكره ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[٢] فيكون التصريح تصريحًا قرآنيًّا كما لا يخفى.

الخطوة الثانية: تصريح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم عليهم السلام في آية (التطهير - المودّة - المباهلة).

١ - خبر تصريح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم عليهم السلام في آية التطهير.

حديث أم سلمة:

مِن رواة هذا الحديث من الصحابة أمُّ سلَمة، قالتْ: «لما نزلتْ هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرا**﴾، دعا رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، فجلّل عليهم كساءً خيبريًّا، فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهِبْ عنهم الرجس وطهِّرهم تطهيرًا، قالتْ أمُّ سلمة: ألستُ منهم؟ قال: أنتِ إلى خيرٍ»[٣].

(١) صحيح البخاري ١٦: ٢٢٤ باب (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ).
(٢) سورة الحشر: ٧.
(٣) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٥.

وقد استفاضت رواية الحديث عنها، حيث رواه عنها عشرةٌ من الصحابة، هم:

عطاء بن يسَار: أخرج روايتَه عنها الحاكمُ النيسابوريّ في (المستدرك على الصحيحين)[١]، والبيهقيّ في السُّنن الكبرى[٢]، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق[٣]وغيرهم.

وشهْر بن حَوْشب: أخرج روايته عنها الطبرانيّ في (المعجم الكبير)[٤]،

وأخرجها في المعجم الأوسط[٥]، وروى عنه الطبريُّ في تفسيره[٦] وابن عساكر في تاريخ دمشق[٧]، وغيرهم.

وأبو سعيد الخدري: أخرج روايته عنها الطبريّ في تفسيره[٨]، والطّحاويّ في (مُشكل الآثار)[٩]، والحاكمُ الحسَكانيّ في (شواهد التنزيل)، فأورد اثني عشر روايةً ينتهي سنَدها جميعها إلى أبي سعيد الخدري عن أمّ

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٥٨.
(٢) السنن الكبرى ٢: ٢١٤.
(٣) تاريخ دمشق ١٤: ١٣٨.
(٤) المعجم الكبير ٢٣ ٣٣٣.
(٥) المعجم الأوسط للطبراني- ٤: ١٣٤.
(٦) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٣.
(٧) تاريخ دمشق ١٤: ١٣٩.
(٨) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٥.
(٩) شرح مشكل الآثار ٢: ٢٤١.

سلَمة[١]، وأخرجها أيضًا ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٢]، وغيرهم.

وأبو هريرة: أخرج روايته عنها الطبريّ في تفسيره[٣].

وأبو ليلى الكِنْدي: أخرج روايته عنها أحمد بن حنبل في مسنَده[٤]، وممن أخرج روايته عن أمِّ سلَمة أيضًا الحاكم الحسَكاني في (شواهد التنزيل)[٥].

وحكيم بن سعيد: أخرج روايته الطبَرانيّ في (المعجم الكبير)[٦]، وممن أخرج روايته عنها، الطحاوي في (مشكل الآثار)[٧]، وممن أخرج روايته عنها، محمّد بن جرير الطبَريّ في تفسيره[٨].

وعبد الله بن وهب بن زُمعة: أخرج روايته عنها الطبريّ في تفسيره (جامع البيان)[٩]، وأخرج روايته عنها أيضًا، الطبرانيّ في (المعجم الكبير)[١٠]، وممن أخرج روايته عنها أيضًا، الحاكم الحسكانّي في (شواهد التنزيل)[١١]، وأخرجها أيضًا الطحاوي في (مُشكِل الآثار)[١٢].

---

(١) شواهد التنزيل للحسكاني- ٢: ٩٩-١٠٨.
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر- ١٤: ١٤٦.
(٣) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٥.
(٤) مسند أحمد ٤٤: ١١٨-١١٩.
(٥) شواهد التنزيل ٢: ١٥٧.
(٦) المعجم الكبير للطبراني- ٢٣: ٣٢٧.
(٧) شرح مشكل الآثار للطحاوي- ٢: ٢٣٦.
(٨) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٧.
(٩) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٦.
(١٠) المعجم الكبير الطبراني- ٢٣: ٣٠٨.
(١١) شواهد التنزيل ٢: ١١٢.
(١٢) شرح مشكل الآثار ٢: ٢٣٧.

وعَمرة الهمدانيّة: أخرج روايتها عن أم سلمة أبو جعفر الطحاوي في (شرح مُشكِل الآثار)[١]، وممن أخرج روايتها عن أمِّ سلَمة أيضًا الحاكم الحسَكاني في (شواهد التنزيل)[٢].

وعَمرة بنت أفعى: أخرج روايتها عن أم سلمة ابن عساكرٍ في (تاريخ دمشق)[٣]، وممن أخرج روايتها عن أمّ سلَمة أيضًا، الحاكم الحسَكاني في (شواهد التنزيل)[٤] وابن الأعرابي في معجمه[٥] والطحاوي في (شرح مُشكِل الآثار)[٦].

ووالد عطيّة الطّفاوي، أخرج روايته عن أمّ سلَمة، أحمد بن حنبل في مُسنَده[٧]، وأخرج روايته عنها أيضًا، ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٨] وأخرجه أيضًا الطبراني في (المعجم الكبير)[٩].

فهؤلاء جميعُهم روَوا حديث الكساء عن أمِّ سلَمة رضوان الله تعالى عليها.

(١) شرح مشكل الآثار للطحاوي- ٢: ٢٤٤.
(٢) شواهد التنزيل للحسكاني- ٢: ١٦٠.
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر- ١٤: ١٤٥.
(٤) شواهد التنزيل ٢: ١٥٢.
(٥) ابن الأعرابي، ٢: ٧٤٢.
(٦) شرح مشكل الآثار ٢: ٢٣٨.
(٧) مسند أحمد بن حنبل ٤٤: ٢١٩ فضائل الصحابة: ٢: ٥٨٣.
(٨) تاريخ دمشق ١٤: ١٤٥.
(٩) المعجم الكبير للطبراني- ٢٣: ٢٩٣.

حديث سعد بن أبي وقّاص:

أخرج روايته النسائي في الخصائص والسنن[١] بالسنَد نفسه رواه في (السُّنن الكبرى)، وأخرجه الحاكمُ في مستدرَكه[٢]، والبزار في مسنَده [٣]، وأخرجه أيضًا الطبريّ في تفسيره (جامع البيان)[٤]، وأبو جعفر الطحاوي في (مُشكِل الآثار)، مع اختلافٍ يسير في الألفاظ[٥].

حديث عمر بن أبي سلَمة:

رواه التِّرمِذيّ في سننه[٦]، وصحّحه الألباني. وأخرجه الطبريّ في تفسيره (جامع البيان)[٧]، ورواه أيضًا الطحاوي في (شرح مُشكِل الآثار)[٨].

حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٩]. ورواه الحاكم الحسَكاني في

(١) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للنسائي- ٣٧. السنن الكبرى للنسائي- ٧: ٤١٠.
(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١١٧.
(٣) مسند البزار ٣: ٣٢٤.
(٤) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٦.
(٥) شرح مشكل الآثار للطحاوي- ٢: ٢٣٥.
(٦) صحيح وضعيف سنن الترمذي ٧: ٢٠٥.
(٧) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٦.
(٨) شرح مشكل الآثار للطحاوي- ٢: ٢٤٣.
(٩) تاريخ دمشق ١٤: ١٤٧.

(شواهد التنزيل)[١]، والطبريّ في تفسيره (جامع البيان)[٢].

حديث عبد الله بن عباس: أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٣]، وأخرجه أيضًا الحاكم الحسَكاني في (شواهد التنزيل)[٤]، وابن أبي عاصم في (السنة)[٥]، والحاكم النيسابوري في (المستدرَك على الصحيحين)، وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه». وقال الذهبي في التلخيص: «صحيحٌ»[٦]، وأخرجه أيضًا أحمد بن حنبل في مسنَده[٧] جميعهم من طريق عمر بن ميمون.

وأخرجه البيهقيُّ في (دلائل النبوة)[٨]، والحاكم الحسَكاني في (شواهد التنزيل)[٩]، وابن كثير في (السيرة النبوية)[١٠] من طريق عباية بن ربعِيّ.

وأخرجه الحاكمُ الحسَكاني في (شواهد التنزيل)، عن أبي صالح، عن ابن عباس[١١] به.

---

(١) شواهد التنزيل ٢: ٤٦-٤٧.
(٢) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٣.
(٣) تاريخ دمشق ٤٢: ٩٨.
(٤) شواهد التنزيل ٢: ٥٥.
(٥) السنة لابن أبي عاصم- ٢: ٦٠٢.
(٦) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤٣.
(٧) مسند أحمد بن حنبل ٥: ١٨٠.
(٨) دلائل النبوة للبيهقي- ١: ١٧١.
(٩) شواهد التنزيل ٢: ٥٢-٥٤.
(١٠) السيرة النبوية لابن كثير- ١٩٢.
(١١) شواهد التنزيل للحسكاني- ٢: ٥٥-٥٦.

حديث واثلة بن الأسقع الليثيّ:

أُخرجت روايته لحديث الكساء في كثيرٍ من مصادر أهل السُّنة، منها مصنَّف ابن أبي شيبة[١].

ومنها، مسنَد أحمد بن حنبل[٢]، وأخرجه كذلك في (فضائل الصحابة)[٣]، وأخرجه ابن حبّان في صحيحه[٤]، والحاكم النيسابوري في (المستدرَك على الصحيحين)[٥].

حديث عائشة:

رواه مسلمُ بن الحجاج النيسابوري في صحيحه[٦].

وأخرجه أبو بكر الآجُرّي في (الشريعة)[٧]، والحاكم النيسابوري في (المستدرك على الصحيحين)[٨].

وروى حديثَها هذا أيضًا البيهقيُّ في (السُّنن الكبرى)[٩].

وأخرجه البَغَويُّ في (شرح السنّة)، وقال: «وهذا حديثٌ صحيحٌ

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٦: ٣٧٠.
(٢) مسند أحمد بن حنبل: ٢٨: ١٩٥.
(٣) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل- ٢: ٥٧٧.
(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٥: ٤٣٣.
(٥) المستدرك على الصحيحين: ٢: ٤٥١ وقال: ((هذا حديثٌ صحيح على شرط مسلم)).
(٦) صحيح مسلم ٤: ١٨٨٣ ح٢٤٢٤.
(٧) الشريعة للآجُري- ٥: ٢٢٠٥.
(٨) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٥٩.
(٩) السنن الكبرى ٢: ٢١٢.

أخرجه مسلمٌ، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن محمّد بن بشر، عن زكريا، عن مصعب»[١].

وأخرجه الطبريُّ في تفسيره[٢]، وقد روى عنها جوابًا على سؤالٍ سألتْها أمُّ مجمع عن أحبِّ الناس إلى رسول الله، فقالت: «لقد رأيتُ رسول الله جمع عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا بثوب، ثمّ قال: اللهم هؤلاء أهلُ بيتي وخاصّتي فأذهِبْ عنهم الرجس وطهِّرْهم تطهيرًا، فقلتُ: يا رسول الله أنا من أهلك؟ قال: تنحَّيْ فإنكِ إلى خير»[٣].

حديث جعفر بن أبي طالب:

أخرجه الحاكمُ النيسابوريّ في (المستدرَك على الصحيحين)[٤].

وبعين لفظه أخرجه البزّار في مسنَده[٥].

حديث أنس بن مالك:

رواه عنه أبو داود في مسنَده[٦]، وبعين لفظه رواه كلٌّ من ابن أبي شيبة في مصنَّفه[٧]، وأحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة)[٨]، وعبدُ بن حميد

(١) شرح السنة للبغوي- ١٤: ١١٦.
(٢) تفسير الطبري ٢٠: ٢٦٣.
(٣) التفسير الحديث لمحمّد عزت دروزة- ٧: ٣٨٠.
(٤) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٥٩.
(٥) مسند البزار ٦: ٢١٠.
(٦) مسند أبي داود الطيالسي ٣: ٥٣٩.
(٧) مصنّف ابن أبي شيبة ٦: ٣٨٨.
(٨) فضائل الصحابة ٢: ٧٦١ مسند أحمد ٢١: ٢٧٣.

في (المنتخَب)[١]، والترمِذيّ في سُننه[٢]، وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[٣]، وقال الشوكاني في (فتح القدير): «وأخرج ابن أبي شيبة، وأحمد، والترمِذي، وحسّنه، وابن جرير، وابن المنذر، والطبرانيّ وصحّحه، وابن مردويه عن أنسٍ، وذَكر الحديث بعين لفظه»[٤]، وغيرهم.

وأخرجه الحاكم في مستدرَكه، وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، ولم يخرجاه» وسكت عنه الذهبي في التلخيص[٥].

حديث أبي الحمراء هلال بن الحارث:

أخرجه الثعلبيّ في تفسيره (الكشف والبيان)[٦].

وأخرجه يحيى بن عبد السلام في تفسيره[٧]، وابن أبي شيبة في مصنَّفه[٨]، والطحاوي في (مُشكِل الآثار)، وبعد أن ذكره قال: «وفي هذا دليلٌ على أهل هذه مَن هُم»[٩]، والطبراني في معجمه[١٠]، وغيرهم.

(١) المنتخب من مسند عبد بن حميد ٣٦٧.
(٢) سنن الترمذي ٥: ٢٠٥.
(٣) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم- ٥: ٣٦٠.
(٤) فتح القدير للشوكاني- ٤: ٣٢٢.
(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٧٢.
(٦) الكشف والبيان للثعلبي- ٨: ٤٤.
(٧) تفسير يحيى بن عبد السلام ٢: ٧١٧.
(٨) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٢٣٢.
(٩) شرح مشكل الآثار ٢: ٢٤٨.
(١٠) المعجم الكبير للطبراني- ٣: ٥٦.

حديث أبي برزة الأسلمي:

أخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد)[١].

٢ - خبر تصريح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم عليهم السلام في آية المودّة:

حديث ابن عباس:

أخرجه أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة)[٢]، وأخرجه الطبراني في معجمه[٣]،

وبعين لفظه أخرجه الثعلبي في تفسيره (الكشف والبيان)[٤]، والشجري في (الأمالي الخميسية)[٥]، وأورده الرازي في تفسيره الكبير نقلًا عن كشاف الزمخشري[٦].

وقال محب الدين الطبري في ذخائر العقبى: «ذكر أنهم المشار إليهم في قوله تعالى: ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾، عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: لما نزلت ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾، قالوا: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال: عليّ وفاطمة وابناهما. أخرجه أحمد في المناقب»[٧].

---

(١) مجمع الزوائد للهيثمي- ٩: ١٦٩.
(٢) فضائل الصحابة ٢: ٦٦٩.
(٣) المعجم الكبير ١١: ٤٤٤.
(٤) تفسير الثعلبي ٨: ٣١٠.
(٥) الأمالي الخميسية ١: ١٩٤.
(٦) مفاتيح الغيب ٢٧:٥٩٥.
(٧) ذخائر العقبى ٢٥.

وأخرجه النسفي في تفسيره (مدارك التنزيل)[١]، والزيلعي في (تخريج أحاديث الكشاف)[٢].

وأخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد)[٣]، وأخرجه المقريزي في (إمتاع الأسماع)[٤]، وأخرجه أبو السعود في تفسيره (إرشاد العقل السليم)[٥]، والملا علي الهروي القاري في (مرقاة المفاتيح)[٦]، وإسماعيل حقي المعروف بأبي الفداء في تفسيره[٧]، وأخرجه أبو العباس الفاسي الأنجري في تفسيره (البحر المديد)[٨]، وأخرجه الشوكاني في (فتح القدير)[٩]، وأخرجه أبو الطيب محمّد صديق خان في (فتح البيان) [١٠]، وأخرجه أيضًا المباركفوري في (تحفة الأحوذي)[١١].

حديث عبد الله بن مسعود:

أخرجه أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي –صاحب المسند الكبير– في مسند عبد الله بن مسعود، في ما رواه عنه زرّ بن حبيش[١٢].

(١) تفسير النسفي ٣: ٢٥٣.
(٢) تخريج أحاديث الكشاف ٣: ٢٣٤.
(٣) مجمع الزوائد ٧: ١٠٣.
(٤) إمتاع الأسماع ١١: ١٧٩.
(٥) تفسير أبي السعود ٨: ٣٠.
(٦) مرقاة المفاتيح ٩: ٣٩٦٣.
(٧) روح البيان ٨: ٣١١.
(٨) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ٥: ٢١١.
(٩) فتح القدير ٤: ٦١٥.
(١٠) فتح البيان في مقاصد القرآن ١٢: ٢٩٨.
(١١) تحفة الأحوذي ٩: ٩٠.
(١٢) المسند للشاشي ٢: ١٢٧ ح ٦٦٤.

حديث جابر بن عبد الله الأنصاري:

أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء)[١].

حديث أبي أمامة الباهلي:

أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٢].

٣ - خبر تصريح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم عليهم السلام في آية المباهلة

حديث أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام:

أخرجه ابن عساكر في تاريخه في خبر مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى بسند ينتهي إلى عامر بن واثلة، أنه قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام يوم الشورى... «نشدتكم بالله هل فيكم أحد أقرب إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الرحم ومن جعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسه وابناه أبناءه ونساءه نساءه غيري؟ قالوا: اللهم لا»[٣].

حديث عبد الله بن عباس:

أخرجه أبو نعيم في (دلائل النبوة)[٤].

وجاء عن السيوطي في (الدر المنثور) قوله: أخرج أبو نعيم فِي الدَّلائِل

(١) حلية الأولياء ٣: ٢٠١.
(٢) تاريخ دمشق ٤٢: ٦٥ -٦٦.
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر- ٤٢: ٤٣١.
(٤) دلائل النبوة لأبي نعيم ١: ٣٥٤.

من طَرِيق الْكَلْبِيّ عَن أبي صَالح عَن ابْن عَبَّاس[١].

حديث جابر بن عبد الله الأنصاري:

أخرج روايته ابن الجوزي في زاد المسير[٢]، وذكره السيوطي في (الدر المنثور) فقال: أخرج الحاكم، وصححه عن جابر[٣].

وذكره الشوكاني في (فتح القدير) فقال: وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي الدَّلائِلِ عَنْ جَابِرٍ[٤]، وروى عنه الآجرّي في (الشريعة)[٥].

حديث سعد بن أبي وقاص:

رواه مسلم في صحيحه[٦]، وأخرجه ابن المنذر في تفسيره [٧].

وقال السيوطي في (الدر المنثور): «وَأخرج مُسلم وَالتِّرْمِذِيّ وَابْن الْمُنْذر وَالْحَاكِم وَالْبَيْهَقِيّ فِي سننَه عَن سعد بن أبي وَقاص قال...»[٨].

وأخرجه الشوكاني في (فتح القدير)[٩]، والمباركفوري في (تحفة

(١) الدر المنثور ٢: ٢٣١ -٢٣٢.
(٢) زاد المسير- لابن الجوزي- ١: ٢٨٩.
(٣) الدر المنثور ٢: ٢٣١.
(٤) فتح القدير ١: ٣٩٨.
(٥) الشريعة للآجري- ٥: ٢٢٠١.
(٦) صحيح مسلم ٤: ١٨٧١ / ح٢٤٠٤.
(٧) تفسير ابن المنذر ١: ٢٢٩.
(٨) الدر المنثور ٢: ٢٣٣.
(٩) فتح القدير ١: ٣٩٩.

الأحوذي)[١]، وقال عياض السبتي في (الشفا): عَنْ سَعْدِ بْنِ أبي وقاص به[٢].

حديث سعيد بن زيد:

أخرجه الطبري في تفسيره [٣].

حديث جدّ سلمة بن عبد يشوع:

أخرجه أبو نعيم في (دلائل النبوة)[٤]، وأخرجه ابن كثير في (السيرة النبوية)[٥]، وكذلك في (البداية والنهاية)[٦].

حديث زيد بن علي بن الحسين عليه السلام:

أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره[٧].

حديث علباء بن أحمر اليشكري:

أخرجه الطبري في تفسيره[٨]، وأخرجه المقريزي في (إمتاع الأسماع)[٩].

---

(١) تحفة الأحوذي ٨: ٢٧٨ -٢٧٩.
(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى لعياض السبتي- ٢: ١٠٦- ١٠٧.
(٣) تفسير الطبري ٦: ٤٨٢.
(٤) دلائل النبوة لأبي نعيم- ٥: ٣٨٥ -٣٨٨.
(٥) السيرة النبوية لابن كثير- ٤: ١٠١- ١٠٣.
(٦) البداية والنهاية لابن كثير- ٥: ٦٤- ٦٥.
(٧) تفسير الطبري ٦: ٤٨٠.
(٨) تفسير الطبري ٦: ٤٨٢.علباء بن أحمر اليشكري» روى عن عكرمة مولى ابن عباس. قال أحمد: «لا بأس به، لا أعلم إلا خيرًا»، وذكره ابن حبان في الثقات. مترجم في التهذيب.
(٩) إمتاع الأسماع للمقريزي ١٤: ٦٧ ٦٩.

حديث شهر بن حوشب:

أخرجه الآجري في (الشريعة)[١].

حديث ابن جريج المكي:

أخرجه ابن المنذر في تفسيره[٢].

الخطوة الثالثة: في ذكر الأجوبة النقضية.

أقول: إننا لا نعلّم القرآن كيف يصوغ بيانه، فالمولى سبحانه هو أعرف بالمصلحة في ذلك، ولكن عندنا بعض النقوضات على أصحاب هذه الدعوى نُلزمهم بالإجابة عليها، منها:

النقض الأوّل: عدم ذكر القرآن لأسماء الخلفاء الثلاثة الذين تسلّموا زمام الأمور بعد رسول الله ﷺ، فهم لم يرد ذكرٌ صريحٌ لهم في القرآن الكريم، فهل هذا يعني إنكارًا لخلافتهم وعدم مشروعيتها؟

أ لم يكن من الميسور لله عزّ وجل ذكر اسم أبي بكر في آية الغار مثلًا، وجعل ذلك فضيلة له يتسنّم بها زمام الأمور بلا منافس له، بل اكتفى فقط بقوله: ﴿**ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**﴾[٣] ولم نكن نعرف المراد بصاحبه في هذه الآية سوى ما ورد من السنّة.

فإذا ثبتت هذه الدعوى في حقّ أبي بكر هنا تثبت لعليّ والحسن والحسين

(١) الشريعة للآجري- ٥: ٢٢٠٣.
(٢) تفسير ابن المنذر ١: ٢٢٩ شرف المصطفى لأبي سعد الخركوشي ٥: ٣٦٧.
(٣) سورة التوبة: آية ٤٠.

عليهما السلام في آية التطهير وآية المودّة وآية المباهلة؛ إذ لم نعرف سبب نزول هذه الآيات فيهم عليهما السلام إلّا من طريق السنّة!!

النقض الثاني: عدم ذكر كثير من مسائل الفروع.

لو كانت دعوى عدم ذكر بعض الأمور في القرآن التّي نشب الخلاف فيها مدعاة إلى ردّها لرددنا كثيرًا من مسائل الفروع التّي لم تذكر في القرآن والتّي اختصت السنّة بنقلها فقط، مع أنّ الخلاف فيها قد نشب على أوجهٍ، ومع ذلك لم ينبس أحد ببنت شفة بردّ هذه المسائل من السنّة وعدم قبولها، فها نحن اليوم وقد مضت أكثر من ١٤٠٠ سنة، وما زال الخلاف قائمًا إلى الآن بين أهل السنّة و الشيعة حول ما يصح السجود عليه وما لا يصح، فالشيعة يقولون بصحة السجود على التراب والتربة وما أنبتته الأرض دون غيره، بينما أهل السنّة يقولون بجوازه على الفراش ونحوه، ولا يخفى على أحد ما للصلاة من أهمية قصوى في الإسلام، والسجود ركن من أهم أركانها، ومع ذلك لم يصرّح القرآن بكيفيته، هل يُقتصر به على التراب أو يجوز على الفراش والسجاد، مع أنّه سبحانه مطلع حتمًا على هذا الخلاف، ويعلم أنّه سيقع في الأمة، ومع ذلك لم يصرّح بكلمة واحدة في ما يصح السجود عليه ولا يصح، بل ثبت كلّ ذلك من طريق السنّة، وكانت السنّة هي الطريق الوحيد لبيان ما يصحّ السجود عليه ولا يصحّ.. وهكذا نجد غير السجود كثيرًا من المسائل العقدية والفقهية.

النقض الثالث: عدم ذكر جملة من أهم المسائل العقدية:

إن التعبير الذي يتردّد اليوم على مسامعنا كثيرًا من بعض المتطرفين من المسلمين هو أنّ التبرك بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام شرك.

ولا يخفى على البصير ما للشرك من أهمية قصوى بل يعدّ أهم مسألة عقدية على الإطلاق، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا**﴾[1].

نقول: فإذا كان التبرك بقبر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام، شرك كما يدّعون، فلماذا لم يذكر هذا الأمر صراحة في القرآن، مع ما له من أهمية قصوى كما ذكرنا، وإذا سألتهم عن الاستدلال على شرك المتبركين هنا جاؤوك بأدلة من السنّة يفهمونها هم على أنّها تفيد الشرك والخروج عن التوحيد للمتبرك.

نقول: فإذا أمكن أن تثبتوا شرك كلّ من تبرك بقبر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام من طريق السنّة، فكذلك يمكن إثبات أنّ المراد في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ**﴾[4]، هم علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام ومن الطريق نفسه الذي أثبتم به الشرك للمتبرك، وهو السنّة

(١) سورة النساء: آية ٤٨.
(٢) سورة الأحزاب: آية ٣٣.
(٣) سورة الشورى: آية ٢٣.
(٤) سورة آل عمران: آية ٦١.

الشريفة، والتفريق بينهما تحكّم واضح.

النقض الرابع: النقض بذكر المتشابهات في القرآن وعدم الاقتصار على ذكر المحكمات:

دعوى أنّه ينبغي التصريح باسم علي والحسن والحسين عليهم السلام لتهتدي الأمة بالبيان الواضح والصريح ينقضه هنا ورود المتشابه في القرآن والغاية منه، قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[1]، فلماذا لم يقتصر القرآن على ذكر المحكمات فقط لتهتدي الأمة بالبيان المحكم الواضح والصريح، وجاء بالمتشابهات، وكان فتنة للذين في قلوبهم مرض حين أصرّوا على اتّباعه فزاغوا عن الصراط المستقيم؟!

ومن جميع ما تقدّم من أدلة وبراهين يظهر لنا بغاية الوضوح أنّ القرآن قد صرّح باسم الإمام الحسن عليه السلام وأسماء سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام وذلك على لسان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم المنصوص على الأخذ بقوله من القرآن نفسه أمرًا كان أو نهيًا، فعلًا أو تقريرًا بل وبكل ما أتى به صلى الله عليه وآله وسلم، حيث قال سبحانه ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ**

(١) سورة آل عمران: آية ٧.

فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[١]، فقوله صلى الله عليه وآله وحي كما القرآن، ودليل ذلك أيضًا من القرآن؛ إذ قاضغل عزّ من قائل: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلاّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾[٢].

❁❁❁

(١) سورة الحشر: آية ٧.
(٢) سورة النجم: آية ٣ ٤.

الشبهة الحادية عشرة

شبهة عدم عصمة الحسنين وأبويهما عليهم السلام قبل نزول آية التطهير

خطوات الرد على الشبهة:

- في بيان مؤدّى لفظة الإرادة في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.
- في بيان قوله تعالى ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ﴾.

شبهة عدم عصمة الحسنين وأبويهما عليهم السلام قبل نزول آية التطهير

الشبهة:

أنّ بعض من سلّم قياده للباطل نطق بلسان العصبيّة، وخطّ بيراع الهوى فغيّر الحقائق محاولًا بذلك صرفَ الآيات عن أهلها ومحلّها، وحملها على غير أهلها، فأطلَق للسانه العنان، وسطَّر في قرطاسه هذا الكلام: «إنّ الآية إذا كانت دليلًا على عصمة الخمسة صلى الله عليه وآله وسلم فلماذا جاءت بصيغة المضارع ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ﴾ ولماذا لم تكن «إنّما أراد الله»؟ فإنّهم إذا كانوا معصومين ثمّ يريد الله عصمتهم فهو من تحصيل الحاصل»[1].

(١) انظر: روح المعاني للآلوسي ١١: ١٩٩ بتصرف.

ردّ الشبهة

ونجيب على هذه الشبهة بخطوتين:

الخطوة الاولى: في بيان مؤدّى لفظة الإرادة في قوله تعالى ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾[1].

أقول: إنّ كلمة الإرادة في قوله سبحانه: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ**﴾ لم ترد في القرآن الكريم، إلّا أنّ مادّتها وما رادفها من كلمات وردت عشرات المرّات.

وقبل استعراض نماذج من تلك الآيات الكريمة لا بدّ لنا من الرجوع إلى كتب اللغة؛ لمعرفة انطباعات اللغويّين الأوّليّة بخصوص هذه الكلمة بعد نقلهم إيّاها في مدوَّناتهم اللغويّة من مصادرها الأولى، لعلّ القارئ يجد في ذلك عونًا على متابعة ردّ الشبهة من نقاط انطلاقه إلى النتائج التي سينتهي إليها.

قالوا: أراد الشيء (إرادةً): شاءه. وقال ثعلب: الإرادة تكون محبّة وغير محبّة. واستعملت عندهم بمعنى القصد، وفلان حكى إرادتي لك، يعني حكى قصدي. والإرادة عند هم تكون من الحيوانات أيضًا.

أمّا الإرادة في قوله تعالى: ﴿**فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ**﴾[2]، فليس حقيقة، فالجدار قد تهيَّأ للسقوط وظهر تهيُّؤه كما تظهر أفعال المريدين، فوصف الجدار بالإرادة ليس على الحقيقة، ومثله

(١) سورة الأحزاب: ٣٣.
(٢) سورة الكهف: ٧٧.

كثير في اللغة والشعر.

وأراد الشيء: أحبّه وعُني به، ويقال: أراد يريد إرادةً، والرّيد: الاسم من الإرادة، ويفسِّر بعض اللغويّين الإرادة بالمشيئة، كما يفسِّرون المشيئة بالإرادة، وفرّق بعضهم بينهما بأنَّ الإرادة أخصُّ من المشيئة؛ لأنّ المشيئة ابتداء العزم، فإنّك ربما شئت شيئًا ولا تريده لمانع عقليٍّ أو شرعيّ[1]، وعندما نمعن النظر في القرآن الكريم نجد العديد من آياته الشريفة قد تضمنت نوعين من الإرادة، وحتّى تكون الصورة أكثر وضوحًا وبيانًا، فإنّنا نقتصر على إيراد بعض الآيات الشريفة فيما يخصُّ المقام:

قال تعالى: ﴿**وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ**﴾[2]، وقال: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[3]، والمعنى في الآيتين الكريمتين يفصح عن أنّ إرادة الله نافذةٌ لا يقف في طريقها شيء، فهي مشيئته سبحانه التي تعني الحتميّة، إذ تختصُّ بنظام الخلق وناموس الطبيعة، ويُطلق على هذا النوع من الإرادة، بالإرادة التكوينيّة.

إذن، فالإرادة التكوينيّة، هي: التصرّفات التي تقع في شؤون عالم الخَلق، من التكوين والإبداع والمعاجز، ومطلق الأفعال والأعمال، وبعبارةٍ أُخرى: كلّ ما كان من شأنه أن يدخل في دائرة الوجود إثباتًا ونفيًا تتولاّه الإرادة التكوينيّة لله ﷻ، فيَحكم بوجوده تارةً فيصبح موجودًا، أو ينفي وجوده أحيانًا فيبقى في ظلُمات العدم.

(١) لسان العرب، ٣: ١٩١.
(٢) سورة الرعد: ١١.
(٣) سورة يس: ٨٢.

أمّا النوع الثاني من الإرادة، والذي يطلق عليه الإرادة التشريعيّة كما يعرب عنه قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[2]، فإنّه يُستفاد منهما أنّ معنى الإرادة التشريعيّة: الأوامر والنواهي الصادرة من الله تبارك وتعالى والتي تصل إلى ذوي العقول بالوحي إلى الأنبياء عليهم السلام.

ومنه يُعلم، أنّ الواجبَ على الإنسان في الإرادة التشريعيّة الالتزامُ بأحكام الحلال والحرام والدين على نحو عامّ، ولكنّه في الإرادة التكوينيّة لا يستطيع أن يخرج في أفعاله وأعماله عن دائرتها؛ لأنّ تصرّفاته كافّة وتقلّباته في عالم الوجود تكون بالقدرة والإمكانيّة التي تعطى له من جانب الله جلّ وعلا.

وعلى ضوء ما تقدّم يتّضح أنَّ الإرادةَ في الآية محلّ البحث هي إرادةٌ تكوينيّة لا تشريعيّة؛ وذلك لعدّة أمور:

١ - عدم إمكان تصوّر إرادة تشريعيّة من دون أنْ تكون هناك تشريعاتٌ معيَّنة يتحقَّق من خلالها المراد التشريعي، فمِن غير المعقول التصريحُ بالإرادة التشريعيّة مع خلوِّ المقام من ذكر التشريعات التي تفضي إلى تحقّق المراد التشريعي، وخيرُ مثالٍ على ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ**

(١) سورة البقرة: ١٨٥.
(٢) سورة المائدة: ٦.

إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[1]، فالإرادة في هذه الآية الكريمة إرادةٌ تشريعيّة؛ إذ جاءت فيها عدّةُ تشريعات كالغُسل والوضوء والتيمُّم ونحو ذلك، فهي تهدف إلى طهارة الناس من الحدث والخبث، ومن دون شكّ أنّ هذا الأمر سيمتثلُ له بعضهم، ويعرض عنه آخرون، إذن، لو كانت الإرادةُ في آية التطهير تشريعيّةً لذُكرتْ تلك التشريعات، إلّا أنّ واقع الحال -كما ترى وتشاهد- فإنّها تخلو من ذلك، وعليه تكون الإرادة في الآية محل البحث إرادةً تكوينيّة.

٢- إنّ اختصاص الإرادة التشريعيّة بالتطهير من الذنوب لا وجه لحصرها بهؤلاء المعنيّين في الآية؛ لأنّ جميع التشريعات ترتبط أساسًا بتطهير الناس وتزكيتهم سواء بسواء، وعليه فلا بدّ أنْ تكون الإرادة تكوينيّةً بحيث لا يمكن أنْ يتخلّف المراد عمّا تعلّقت به إرادة الله سبحانه وتعالى، ولكن ليس بذلك المعنى الذي يستلزم القولَ بالجبر وأنّ أهل البيت عليهم السلام مجبَرون بالعصمة، بل المراد أن الأئمة عليهم السلام كالأنبياء عليهم السلام.

وقول المعترض: (إنّ الآية إذا كانت دليلًا على عصمة الخمسة عليهم السلام فلماذا جاءت بصيغة المضارع ﴿**إِنَّما يُرِيدُ**﴾ ولماذا لم تكن «إنّما أراد

(١) سورة المائدة: ٦.

الله»؟ فإنّهم إذا كانوا معصومين ثمّ يريد الله عصمتهم فهو من تحصيل الحاصل) ولا يخفى ما في هذا الكلام من التلبيس والتخليط، فدونك كتاب الله عزّ وجلّ، فهو مليء بهذا التعبير، منه قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾[1]. فليس معناه أنّه تعالى كان يريد العسر بعباده والآن أراد بهم اليسر.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ**﴾[2]؛ إذ ليس معناه أنّه تعالى كان لا يريد التخفيف عن عباده سابقًا.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلًا بَعِيدًا**﴾[3]، فعلى كلام المعترض أنّ الشيطان قبل الآن ما كان يضلّل العباد؛ لمجيء لفظة ﴿**يُرِيدُ**﴾ بصيغة المضارع!!.. والحقُّ الذي لا يماري فيه المعترضُ ولا غيره أنّ إرادة الشيطان مستمرّة من لدن خلْقِ آدم إلى يومنا هذا، فإغواؤه وتضليله للناس مستمرٌّ في الماضي والحاضر والمستقبل.

فيتَّضح ممّا تقدَّم جليًّا أنّ المراد من كلمة ﴿**يُرِيدُ**﴾ هو الاستمرارية في الأزمنة الثلاثة، وكذلك في ما نحن فيه، في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ**﴾، فإنّ إرادته تعالى في إذهاب الرجس عن أهل البيت عليهم السلام مستمرّة في الأزمنة الثلاثة في الماضي والحاضر والمستقبل، هذا من جانب.

---

(١) سورة البقرة: ١٨٥.
(٢) سورة النساء: ٢٨.
(٣) سورة النساء: ٦٠.

ومن جانبٍ آخر، أنّ عصمة النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أشهرُ من أنْ يدور حولها النقاش، وأشهر من أنْ تستدعي سَوْق الأدلّة والبراهين، وقد اتّفق الفريقان - بلا مخالف- أنّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد أفراد آية التطهير.

والمعترض يقول زاعمًا: (إنّ كون هؤلاء الأشخاص عليهم السلام محفوظين من الرجس والذنوب بعد تعلُّق الإرادة بإذهاب رجسهم)!!

أقول: فيا لله العجبُ، وهل كان إذهاب الرجس عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم بدءًا من نزول الآية، وهل كان فيه رجسٌ (حاشا رسول الله) قبل نزولها؟!

هذا ممّا لا يلتزم به المعترضُ نفسُه، مع بداهة مخالفته لما عليه جميع المسلمين، إذ لا يعتري أحدَهم شكٌّ ولا شبهةٌ في عصمة النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم منذ أن بُعث رحمةً للعالمين.

الخطوة الثانية: في بيان قوله تعالى ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ﴾

وفي هذه الخطوة سوف نتناول البحث فيها من جانبين:

الأوّل: الجانب النحوي:

أقول: لا يخفى على من له اليد الطولى في علم النحو أنّ اللام في قوله تعالى: (لِيُذْهِبَ) زائدةٌ تفيد التوكيد، وأصلها (أنْ يذهب) فيكون المعنى: «يريد الله لأنْ يذهب».

خلافًا لمن قال إنّها للتعليل، ثمّ اختلف هؤلاء، فقيل المفعول محذوفٌ أي: إنّما يريد الله أمرَكم ونهيَكم ليذهب، أو إنما يريد منكم ما يريدُ ليذهب،

أو نحو ذلك[١].

وممّن وافق الشيعةَ من علماء النحو في قولهم أنّ اللام في كلمة (ليذهب) زائدةٌ تفيد التوكيد:

ابن هشام الأنصاري في (شرح قطر الندى)، قال: «لام الْجَرّ سَوَاء كَانَت للتَّعْلِيل كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿**وأنزلنا إِلَيْك الذّكر لتبين للنَّاس**﴾، وَقَوله تَعَالَى: ﴿**إِنَّا فتحنا لَك فتحا مُبينًا ليغفر لَك الله**﴾، أَو للعاقبة كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿**فالتقطه آل فِرْعَوْن ليَكُون لَهُم عدوًا وحزنًا**﴾، وَاللاّم هُنَا لَيست للتَّعْلِيل؛ لأَنهم لم يلتقطوه لذَلِك وَإِنَّمَا التقطوه ليَكُون لَهُم قُرَّة عين فَكَانَت عاقبته أَن صَار لَهُم عدوًّا وحزنًا، أَو زَائِدَة كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيد الله ليذْهب عَنْكُم الرجس أهل الْبَيت**﴾، فالفعل فِي هَذِه الْمَوَاضِع مَنْصُوب بِأَنْ مضمرة»[٢].

الجرجاويّ الأزهريّ المعروف بـ(الوقاد) (في شرح التصريح على التوضيح)، قال ما هذا نصُّه: «ولام التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ الله لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ**﴾»[٣].

الحازميّ في (فتح ربِّ البريّة في شرح نظم الآجُرّومِيّة)، قال: «وقد تكون اللامُ زائدةً نحو: ﴿**يُرِيد الله لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**﴾[٤] (لِيُذْهِبَ) اللامُ هذه زائدةٌ»[٥].

---

(١) تفسير الآلوسي ١١: ١٩٣.
(٢) شرح قطر الندى وبلّ الصدى ٦٦ وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٨٣.
(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢: ٣٨٧.
(٤) الأحزاب:٣٣.
(٥) فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجُرومية ٢٧١.

وجاء في (المعجم الوسيط)، ما نصُّه: «التوكيد وَهِي اللاّم الزَّائِدَة وَهِي أَنْوَاعٌ مِنْهَا:

أ.اللام الزَّائِدَة بعد فعل الْإِرَادَة وَالْأَمر دَاخِلَة على الْمُضَارع الْمَنْصُوب بِأَن المضمرة نَحْو ﴿**إِنَّمَا يُرِيد الله ليذْهب عَنْكُم الرجس**﴾ وَنَحْو ﴿**وَأُمِرْتُ لأعدلَ بَيْنكُم**﴾»[1].

وعليه، يكون معنى الآية كما يأتي: ﴿**إنما يريد اللهُ لأنْ يُذهِب عنكم الرجس**﴾؛ لمجيء اللام الزائدة بعد فعل الإرادة من قوله تعالى: (يريدُ اللهُ)، التي تفيد التوكيدَ، ودخولِها على المضارع المنصوب بـ(أنْ) مضمرة، في قوله تعالى: (ليُذهِب).

وحصيلةُ الكلام: إنْ قيل بأنّ اللام في كلمة (ليُذهب) للتعليل فيكون معنى الآية في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ**﴾: هو: «إنما يريد أمرَكم ونهيَكم»، على ما نقله الآلوسيّ في تفسيره، وهو الأمر الذي اضطرّهم للقول بكون الإرادة في الآية الشريفة تشريعيةً لا تكوينيةً، وقد تقدّم الكلام حول هذا الأمر في الخطوة الأولى في بيان مؤدى لفظة الإرادة، حيث قلنا هناك: عدم إمكان تصوّر إرادةٍ تشريعيّةٍ من دون أنْ تكون هناك تشريعاتٌ معيَّنةٌ يتحقَّق بها المرادُ التشريعيّ، فمِن غير المعقول التصريحُ بالإرادة التشريعيّة مع خلوِّ المقام من ذكر التشريعات التي تفضي إلى تحقّق المراد التشريعيّ، واستشهدنا لذلك بآيةٍ من آيات القرآن الكريم مشتملةً على الأمر والنهي، مع وجود عدةِ تشريعات.. وبخلافِه في الآية محلِّ البحث، حيث لا تتضمّن

(١) المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية- ٢:٨٠٩.

أيَّ تشريعٍ ليكون موردًا للأمرِ والنهي.

وبناءً على ذلك، يتضح أنّ القول بأنّ اللام في كلمة (لِيُذهب) للتعليل بعيدٌ عن الصواب، والحقُّ الذي لا يماري فيه إلّا جاهلٌ أو متعصبٌ هو أنها زائدةٌ تفيد التوكيد، وقد استعرضْنا من قبْلُ كلماتِ أهل التحقيق وأساطين الفنّ في ذلك، فراجع.

وهلمَّ معي - بعد النظر في الجانب النحويّ - إلى النظر في الجانب الدلاليّ للفظة (الإذهاب).

الثاني: الجانب الدلالي:

إنّ كلمة الإذهاب يصحّ استعمالها فيما هو ثابت، فيكون الإذهاب رفعًا للموجود، وتُستعمل في ما هو غير ثابت، فيكون الإذهابُ دفعًا لورود الشيء، ومنعًا من صيرورته موجودًا أصلًا، وخُذ مثالًا على ذلك: فإنّك لو التقيت سقيمًا فمن البديهي أنْ تدعو له بالشفاء، فتقول: اللّهمّ أذهِبْ عنه المرض، وكذا لو التقيتَ سَليمًا صحيحًا، فلا فرق بين الحالتين، ففي حالة الدعاء للمريض يكون معنى الإذهاب الرفعَ، بمعنى: ارفعْ عنه المرض، وفي حالة الدعاء للسليم يكون الإذهاب بمعنى الدفع، أي ادفعْ عنه المرض كي لا يُصاب به.

إذن فالإذهابُ كما يُستعمل في إزالة الأمر الموجود، يُستعمل في المنع عن طروئه، كقوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاء**﴾ والصرف هنا الدفع، أي ندفع عنه، وليس معناه رفعًا للموجود كما هو واضح.

وعلى ضوء ما تقدَّم يكون معنى كلمة ﴿لِيُذْهِبَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، الدفعَ، أيْ يدفع عنهم ذلك، لا أنّ الرجسَ موجودٌ فيهم، وإرادةُ الله جاءتْ لترفعَه عنهم؛ وذلك لعصمة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم السابقة على نزول الآية، ولصحّةِ استعمال الإذهاب في ما هو غيرُ ثابت، كما تقدّم ذكرُه، وبقرينةِ قوله ﴿عَنكُمُ﴾، فلو كان الإذهابُ بمعنى الرفع لقال (منكم)، وقرينة أخرى هي الأبرز في المقام وهي عدم بلوغ الحسنين عليهما السلام حين ذاك فلا رجس فيهم حتّى ترفعه الآية بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم «رفع القلم»، فدعوى رفع الرجس عنهما سالبة بانتفاء الموضوع.

الشبهة الثانية عشرة

شبهة صلاة سعيد بن العاص على الإمام الحسن عليه السلام

خطوات الرد على الشبهة:

- مناقشة سند الرواية.
- مناقشة متن الرواية.

شبهة صلاة سعيد بن العاص على الإمام الحسن عليه السلام

الشبهة:

يتخذ بعضهم بطانةً من أناسٍ هم دونهم في الحقيقة والمنهج، ويجعلونهم موضع الثقة والسرّ والاستشارة ومرجعًا في كلّ أمر وشأن، فصرفوهم عن الحقّ بإثارة الشبهات فكانوا كما قيل: ببغاوات، يقولون ما لا يفهمون، وينطقون بما لا يعلمون، ومن تلك الشُّبَه التي علِقت أدرانها في أذهانهم دعوى التلازم بين تقديم الإمام الحسين عليه السلام سيعد بن العاص للصلاة على جنازة الإمام الحسن المجتبى عليه السلام وشرعية الاستحواذ الأموي على الخلافة الإسلامية، متذرعين برواية مضطربة سندًا، ومضطربة متنًا، وفيها كثيرٌ من التشتت والاختلاف - كما سنبيّنه فيما يأتي – حيث جاء فيها أنّ أبا حازم قال: «إني لشاهدٌ يوم مات الحسن بن علي رضي الله عنه فرأيت الحسين بن علي رضي الله عنه يقول لسعيد بن العاص، ويطعن في عنقه ويقول: تقدم

فلولا أنّها سنة ما قُدِّمت، وكان بينهم شيء، فقال أبو هريرة: أ تنفسون على ابن نبيكم بتربةٍ تدفنونه فيها، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحبّهما فقد أحبّني ومن أبغضهما فقد أبغضني»، والاستدلال على ما تقدّم ذكره بهذه الرواية مجرد شبهة واهية، حيث إنها ستسقط بأول وهلة عند التعرف على رواتها ودراسة متنها.

ردّ الشبهة:

ردّ الشبهة يكون على محورين:

المحور الأوّل: مناقشة سند الرواية.

وقبل الخوض في دراسة سند الرواية المذكورة نشير إلى مصادرها تباعًا:

هذه الرواية أخرجها البيهقي في سننه من طريقين، كلاهما ضعيف كما سيتبين لنا، الطريق الأوّل، قال: «... محمّد بن أحمد المحبوبي، حدّثنا سعيد بن مسعود، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا سفيان، عن سالم بن أبي حفصة، قال: سمعت أبا حازم يقول: أني لشاهدٌ يوم مات الحسن بن عليٍّ رضي الله عنه فرأيت الحسين بن علي رضي الله عنه يقول لسعيد بن العاص، ويطعن في عنقه، ويقول: تقدمْ فلولا أنّها سنّة ما قُدّمت، وكان بينهم شيء، فقال أبو هريرة: أ تنفسون على ابن نبيّكم بتربةٍ تدفنونه فيها، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحبّهما فقد أحبّني ومن أبغضهما فقد أبغضني»[1].

(١) السنن الكبرى البيهقي ٤: ٤٥.

والطريق الثاني، قال: «أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان، أنبأ عبد الله بن جعفر، حدّثنا يعقوب بن سفيان، حدّثنا قبيصة، حدّثنا سفيان، عن أبي الجحاف، عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، قال: أخبرني مَن شهِد الحسين بن علي حين مات الحسن، وهو يقول لسعيد بن العاص: أقدم فلولا أنّها سنة ما قُدمت»[١].

وأخرجها الحاكم في مستدركه بسنده، فقال: «أخبرنا أبو العباس محمّد بن أحمد المحبوبي، حدثنا سعيد بن مسعود، حدّثنا عبيد الله بن موسى، حدّثنا سفيان، عن سالم بن أبي حفصة، قال: سمعت أبا حازم يقول: إني لشاهدٌ يوم مات الحسن بن علي فرأيت الحسين بن علي يقول لسعيد بن العاص، ويطعن في عنقه، ويقول: تقدم فلولا أنّها سنة ما قدّمتك، وكان بينهم شيء، فقال أبو هريرة: أ تنفسون على ابن نبيكم صلى الله عليه وسلم بتربةٍ تدفنونه فيها، وقد سمعت رسول الله يقول: من أحبّهما فقد أحبّني، ومن أبغضهما فقد أبغضني»، قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح[٢].

وأخرجها الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) بسنده، قال: «ووجدنا إبراهيم بن محمّد بن يونس البصري قد حدّثنا، قال: حدّثنا أبو حذيفة، قال: حدّثنا سفيان، عن سالم بن أبي حفصة، عن أبي حازم، قال: إني لشاهدٌ يوم مات الحسن بن علي، فرأيت حسينًا يقول لسعيد بن العاص، وهو يطعن في عنقه: تقدمْ لولا أنّها سنّة ما تقدمتَ، قال: فكان بينهما شيء، فقال أبو هريرة:

(١) المصدر نفسه ٤: ٤٦.
(٢) المستدرك على الصحيحين الحاكم ٣: ١٨٧.

تنفسون على ابن نبيكم تربة تدفنونه فيها، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحبّهما فقد أحبّني ومن أبغضهما فقد أبغضني»[١].

وأخرجها أحمد بن حنبل في المسند[٢] وفي الفضائل[٣]، إلّا أنّه لم يرد فيها ذكر لتقديم الإمام الحسين عليه السلام سعيدَ بن العاص.

مناقشة سنَد الرواية:

مدار الرواية على قبيصة بن عقبة، وأبي حذيفة موسى بن مسعود، وسفيان الثوري، وسالم بن أبي حفص، وداود بن سويد (أبي الجحاف).

رواية قبيصة بن عقبة عن سفيان الثوري:

قال الألباني: «قلت: قبيصة بن عقبة تكلّموا في روايته عن سفيان وهو الثوري.

قال حنبل: قال أبو عبد الله: كان يحيى بن آدم عندنا أصغر من سمع من سفيان.

قال: وقال يحيى: قبيصة أصغر مني بسنتين.

قلت: فما قصة قبيصة في سفيان؟ فقال أبو عبد الله: كان كثير الغلط، قلت: فغير هذا؟ قال: كان صغيرًا لا يضبط»[٤].

---

(١) شرح مشكل الآثار الطحاوي ١٠: ١١٧.
(٢) مسند أحمد ١٦: ٥٠٦.
(٣) فضائل الصحابة أحمد بن حنبل ٢: ٧٧٨.
(٤) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل الألباني ٧: ١٩٨.

وسئل يحيى بن معين عن حديث قبيصة فقال: ثقةٌ، إلا في حديث الثوري، ليس بذلك القوي[١].

وقال صالح بن محمّد الْحَافِظ: قبيصة تكلموا في سماعه من سفيان[٢].

وأشار ابن قيم الجوزية في كتابه (الفروسية) إلى أنّ الراوي قد يكون ثقة في نفسه، لكنه يُضَعَّف في روايته عن بعض الشيوخ دون بقية شيوخه، وبيّن أنّ من الأسباب التي تجعل حديث الرجل ضعيفًا في شيخ بعينه: كونه غير معروف بالرواية عنه، وحفظ حديثه وإتقانه، وملازمته له، وذكر أمثلة لهذه الصورة من ضمنها رواية قبيصة عن سفيان الثوري، فقال: «ومثل هذا تضعيف قبيصة في سفيان الثوري، واحتُج به في غيره... وهذه طريقة الحُذّاق من أصحاب الحديث أطباء علله يحتجون بحديث الشخص عمّن هو معروف بالرواية عنه وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه بحديثه ومتابعة غيره له ويتركون حديث نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة»[٣].

ومن جميع ما تقدّم يتضح ضعف ما يرويه قبيصة عن سفيان الثوري.

أبو حذيفة موسى بن مسعود:

قال عبد الرحمن: سئل أبي عن حذيفة، فقال: كان يصحِّف، وروى عن سفيان بضعة عشر ألف حديث، في بعضها شيء، وقال: وسئل أبي عن أبي حذيفة ومحمّد بن كثير، فقال: ما أقربهما، وسئل عن موسى بن إسماعيل وأبي

(١) الجرح والتعديل ٧: ١٢٦.
(٢) تهذيب الكمال ٢٣: ٤٨٦.
(٣) الفروسية ابن قيم الجوزية – ص٢٣٩.

حذيفة، فقال: في كتبهما خطأ كثير[١].

وقال أبو عبد الله: أبو حذيفة موسى بن مسعود، كثير الوهم، يسيء الحفظ، غمزه عمرو بن عليّ وغيره[٢].

وقال الترمذي: يضعَّف في الحديث[٣].

وقال عمرو بن عليّ الفلاس: لا يحدِّث عنه من يبصر الحديث[٤].

وقال ابن خزيمة: لا يُحتج به.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي.

وقال: ابن قانع: فيه ضعف.

وقال الساجي: كان يصحِّف، وهو لين.

وقال الدارقطني: قد أخرج له البخاري، وهو كثير الوهم، تكلموا فيه[٥].

رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري:

أمّا رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري، قال ابن معين: «وأمّا عبد الرزاق، والفريابي، وأبو أحمد الزبيري، وعبيد الله بن موسى، وأبو

(١) الجرح والتعديل ٨: ١٦٣.
(٢) التعديل والتجريح الباجي ٢: ٧٠٦.
(٣) تهذيب الكمال المزي ٢٩: ١٤٨.
(٤) تهذيب التهذيب ١٠: ٣٧١.
(٥) المصدر نفسه.

عاصم، وقبيصة وطبقتهم فهم كلُّهم في «سفيان» قريبٌ بعضهم من بعض، وهم دون يحيى بن سعيد، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبي نعيم». قال أبو إسحاق الجويني: «وهؤلاء الذين قرنهم ابن معين بـ«عبد الرزاق» تكلم العلماءُ في روايتهم عن الثوري»[١].

وقال أحمد بن حنبل: من عبيد الله بن موسى؟ كلّ بلية عن عبيد الله بن موسى[٢].

وقال ابن شاهين: كان يضطرب في حديث سفيان اضطرابًا قبيحًا، قاله عثمان[٣].

وقال الذهبي: شيخ البخاري، ثقة، لكنه شيعي جلْدٌ، كرِه بعضهم الأخذ عنه[٤].

وممّا تقدم يعلم أن رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري مضطربة اضطرابًا قبيحًا، لذلك امتنع بعض المحدّثين عن الأخذ بها.

سفيان الثوري: زيد بن الحباب، قال: سمعت سفيان يقول: إن قلت: إنّي أحدثكم كما سمعت، فلا تصدقوني[٥].

وقال فيه أبو داود: مراسيل الثوري لا شيء، ولو كان عنده شيء لصاح

(١) نثل النبال بمعجم الرجال الجويني ٢: ٩٣.
(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل ص١٥٠.
(٣) تاريخ أسماء الثقات ابن شاهين -: ص١٦٥.
(٤) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق الذهبي -: ص١٣١.
(٥) سير أعلام النبلاء الذهبي ٦: ٦٣٨.ط الرسالة.

به[١].

وقال فيه ابن معين: مرسلاته شبه الريح[٢].

وقال ابن المبارك: حدّث سفيان بحديث فجئته وهو يدلّسه، فلما رآني أستحيى، وقال: نرويه عنك[٣].

وروى مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري قوله: تركتني الروافض وأنا أبغض أن أذكر فضائل عليّ[٤].

ويقول الذهبي: كان يدلّس عن الضعفاء، وقيل في شأنه: انّه يدلس، ويكتب عن الكذّابين[٥].

وليت شعري كيف يصح لمحاجج أن تسكن نفسه لمثل رواية سفيان، وهو يقرّ بلسانه على عدم صدقه في ما يرويه ويحدّث به.

سالم بن أبي حفص:

ترجمته في كتب رجال السنة:

١ – إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، قال: زائغ[٦].

(١) ينظر: إكمال تهذيب الكمال علاء الدين مغلطاي ٥: ٣٩٤.
(٢) تهذيب التهذيب ٤: ١١٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) سير أعلام النبلاء ٦: ٦٣٦.
(٥) ينظر: ميزان الاعتدال الذهبي ٢: ١٦٩.
(٦) تهذيب التهذيب ابن حجر العسقلاني ٣: ٤٣٤.

٢ – أبو أحمد الحاكم، قال: ليس بالقوي عندهم[١].

٣ – أبو جعفر العقيلي، قال: تُرك لغلوِّه، وبحقٍّ تُرك[٢].

٤ – أبو حاتم الرازي، قال: رأيته طويل اللحية، وكان أحمق، وهو من عتق الشيعة، يكتب حديثه ولا يحتج به[٣].

٦ – ابن حبان، قال: يقلب الأخبار، ويَهِمُ في الروايات[٤].

٧ – أحمد بن شعيب النسائي، قال: ليس بثقة[٥].

٨ – الذهبي، قال: لا يحتج بحديثه، شيعي[٦].

٩ – جرير بن عبد الحميد الضبي، قال: «تركته لأنّه كان خصمًا لتشيعه» وقال: «رأيت سالم بن أبي حفصة، وهو يطوف بالبيت ويقول: لبيك مهلك بني أمية»[٧].

١٠ – عمر بن علي، قال: ضعيف الحديث[٨].

١١ – الفلاس، قال: ضعيف مفرط في التشيع[٩].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) الضعفاء والمتروكون ابن الجوزي ١: ٣٠٧.
(٣) تهذيب التهذيب ٣: ٤٣٣.
(٤) كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين ابن حبان ١: ٣٤٣.
(٥) الضعفاء والمتروكون ابن الجوزي ١: ٣٠٧.
(٦) الكاشف الذهبي – ٤٢٢.
(٧) ميزان الاعتدال الذهبي ٢: ١١٠.
(٨) الضعفاء والمتروكون ابن الجوزي ١: ٣٠٧.
(٩) تاريخ الإسلام الذهبي ٣: ٦٦٠.

١٢ – حسين بن علي الجعفي، قال: رأيت سالم بن أبي حفصة طويل اللحية أحمق، وهو يقول: لبيك قاتل نعثل! لبيك مهلك بني أمية! لبيك![١].

١٣ – ابن أبي حاتم، قال: حدّثنا عبد الرحمن، نا محمّد بن إبراهيم، نا عمرو بن علي الصيرفي، قال: كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدّثان عن سالم بن أبي حفصة[٢].

١٤ – أبو بشر الدولابي، قال: ليس بثقة[٣].

ولما رأينا في أقوال بعض الجارحين من أهل السنّة لسالم بن أبي حفصة من أنّه شيعي وترك حديثه لتشيعه، كان لزامًا علينا أن نستعرض ترجمته في كتب رجال الشيعة لتتضح حقيقة هذا الرجل بأجلى صورة:

أورد السيد الخوئي قدس سره عدّة روايات في ذمه:

منها: محمّد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي بصير، عن الحسن بن موسى، عن زرارة، قال: لقيت سالم بن أبي حفصة، فقال لي: ويحك يا زرارة إن أبا جعفر قال لي: أخبرني عن النخل عندكم بالعراق ينبت قائمًا أو معترضًا؟ قال: فأخبرته أنه ينبت قائمًا. قال: فأخبرني تمركم هو حلو؟ وسألني عن حمل النخل كيف تحمل؟ فأخبرته، وسألني عن السفن تسير في الماء أو في البر؟ قال: فوصفت له أنها تسير في البحر، ويمدونها الرجال بصدورهم، فأتمَّ بإمامٍ لا يعرف هذا؟!

(١) ميزان الاعتدال ٢: ١١٠.
(٢) الجرح والتعديل ابن أبي حاتم ٤: ١٨٠.
(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال المزي ١٠: ١٣٥.

قال: فدخلت الطواف وأنا مغتم لما سمعت منه، فلقيت أبا جعفر عليه السلام فأخبرته بما قال لي، فلما جاوزنا الحجر الأسود قال: أُلهُ عن ذكره فإنه والله لا يؤول إلى خير أبدًا.

ومنها: عن ابن مسعود، قال: حدّثني علي بن الحسن، قال: حدّثني العباس بن عامر وجعفر بن محمّد بن حكيم، عن أبان بن عثمان عن أبي بصير، قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام وأنا عنده: إن سالم بن أبي حفصة يروي عنك أنّك تتكلم على سبعين وجهًا لك من كلّها المخرج؟ قال: فقال ما يريد سالمٌ مني؟ أ يريد أنْ أجيء بالملائكة؟ فو الله ما جاء بها النبيّون، ولقد قال إبراهيم: (إني سقيم) والله ما كان سقيمًا وما كذب، ولقد قال إبراهيم: (بل فعله كبيرهم هذا) وما فعله وما كذب، ولقد قال يوسف (إنكم لسارقون) والله ما كانوا سارقين وما كذب.

ومنها: ما عن ابن مسعود أيضًا، قال: حدّثني علي بن الحسن، عن جعفر بن محمّد بن حكيم وعباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، قال: سالم بن أبي حفصة كان مرجئًا.

ومنها:... عن فضيل الأعور، قال: حدّثني أبو عبيدة الحذاء، قال: أخبرت أبا جعفر عليه السلام بما قال سالم بن أبي حفصة في الإمام.

فقال: ويلُ سالمٍ ويلُ سالمٍ، ما يدري سالمٌ ما منزلة الإمام؟ إن منزلة الإمام أعظم مما يذهب إليه سالمٌ والناس أجمعون.

ومنها: ما عن حمدويه وإبراهيم، قالا: حدّثنا أيوب بن نوح، عن

صفوان، قال حدّثني فضيل الأعور، عن أبي عبيدة الحذاء، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّ سالم بن أبي حفصة يقول لي: ما بلغك أنّه من مات وليس له إمام كانت ميتته ميتةً جاهلية؟ فأقول: بلى، فيقول: مَن إمامك؟ فأقول: أئمتي آل محمّد عليهم السلام.

فيقول: والله ما أسمعك عرفت إمامًا. قال أبو جعفر عليه السلام: ويح سالمٍ، وما يدري سالمٌ ما منزلة الإمام؟ منزلة الإمام أعظم وأفضل مما يذهب إليه سالم والناس أجمعون.

وحُكي عن سالمٍ أنّه كان مختفيًا من بني أمية بالكوفة، فلما بويع لأبي العباس، خرج من الكوفة محرمًا فلم يزل يلبّي (لبيك قاصم بني أمية لبيك) حتّى أناخ راحلته بالبيت).

وقال السيد الخوئي قدس سره بعد إيراده الروايات المذكورة في أعلاه وما تلاها في معجمه، ما نصه: «ثم إنّ المتحصَّل مما ذكرنا أنّ الرجل كان منحرفًا وضالًّا ومضلًّا»[1].

ومن جميع ما تقدم يتبين بوضوح أن سالم بن أبي حفصة ضعيف جدًّا عند الفريقين ولا يعوّل على شيء من مروياته وأحاديثه.

وهذا كلّه عن سند الرواية ورواتها، ولو ورد مدح في حقّ بعضهم فقد ورد فيهم الذم أيضًا، وعند التعارض يقدَّم الجارح على المادح فيسقط الخبر عن الاستدلال.

(١) معجم رجال الحديث السيد أبو القاسم الخوئي ٩: ١٦ ١٩.

المحور الثاني: مناقشة متن الرواية.

جاء في الرواية أنّ سالم بن أبي حفصة، قال: «سمعت أبا حازم يقول: إني لشاهدٌ يوم مات الحسن بن علي رضي الله عنه، فرأيت الحسين بن علي رضي الله عنه يقول لسعيد بن العاص، ويطعن في عنقه، ويقول: تقدم فلولا أنّها سنة ما قُدّمت، وكان بينهم شيء، فقال أبو هريرة: أ تنفسون على ابن نبيكم بتربة تدفنونه فيها، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحبها فقد أحبني ومن أبغضها فقد أبغضني»[1].

إنّ المتأمل في هذه الرواية سيجد أنّ صدرها غير منسجم مع ذيلها من ناحية المعنى أصلًا، حيث جاء في صدر الرواية قول أبي حازم: (إني لشاهدٌ يوم مات الحسن بن عليّ رضي الله عنه، فرأيت الحسين بن علي رضي الله عنه يقول لسعيد بن العاص، ويطعن في عنقه، ويقول: تقدم فلولا أنّها سنّة ما قُدّمت، وكان بينهم شيء)، ثمّ تلاه قول أبي هريرة: (... أ تنفسون على ابن نبيّكم بتربة تدفنونه فيها، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحبها فقد أحبّني ومن أبغضها فقد أبغضني)، فالمنصف الذي يعرف الحقّ من مأتاه، ولا يتعتع فيه، ولا يميل به الهوى إلى غيره إذا نظر إلى صدر الرواية هذه وما تلاه بعين العقل سيلحظ أنّ الصدر في وادٍ وما بعده في وادٍ آخر، ويجزم أنّ للكلام مقدّمة غير مسألة تقديم سعيد بن العاص للصلاة على الإمام الحسن عليه السلام، بقرينة اعتراض أبي هريرة المستفاد من قوله: «أ تنفسون على ابن نبيّكم بتربة تدفنونه فيها»، وأيّ قرينة فوق هذه القرينة؛ إذ

(١) السنن الكبرى البيهقي ٤: ٤٥.

لا معنى لذكر تقديم الإمام الحسين عليه السلام سعيدًا للصلاة على الإمام الحسن عليه السلام مع قول أبي هريرة الذي تلاه، حيث إنّ كلامه جاء اعتراضًا - أو ما شئت فسمِّه - على مَن منع دفن الإمام الحسن عليه السلام عند جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد وردت روايات معتبرة في إماطة اللثام عمّن تزعم مانعي دفن الإمام الحسن عليه السلام عند قبر جدّه صلى الله عليه وآله وسلم، نقتصر على إيراد بعض منها:

ما رواه ابن عساكر في تاريخه، فقد روى بسند معتبر ينتهي إلى عبّاد بن عبد الله بن الزبير، أنّه قال: «سمعت عائشة تقول يومئذ: هذا الأمر لا يكون أبدًا! يُدفن ببقيع الغرقد ولا يكون لهم (للنبي وأبي بكر وعمر) رابعًا! والله إنّه لبيتي أعطانيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته، وما دُفن فيه عمر وهو خليفة إلّا بأمري، وما آثر عليّ عندنا بحسن»[1].

والرواية مسندة عن ابن سعد عن محمّد بن عمر عن علي بن محمّد العمري عن عيسى بن معمر عن عباد بن عبد الله بن الزبير.

فأمّا ابن سعد: فهو محمّد بن سعد صاحب الطبقات الذي يقول فيه الخطيب في تاريخ بغداد: «محمّد بن سعد عندنا من أهل العدالة وحديثه يدلّ على صدقه فإنه يتحرى في كثير من رواياته»[2].

وأمّا محمّد بن عمر: فهو الواقدي المؤرخ المشهور وهو أشهر من نارٍ على علم. وأمّا علي بن محمّد العمري: فقد ذكره إسماعيل المروزي في الفخري في أنساب الطالبيين، وقال فيه: «مجد الشرف الأديب الشاعر النسابة العالم

(١) تاريخ دمشق ج١٣ ص٢٩٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ٩: ٦١.

بالبصرة (ت ٤٥٩هـ) المعروف بابن الصوفي صاحب كتاب المجدي أبو الحسين علي بن أبي الغنائم محمّد المعروف بابن المهلبية النسابة ابن أبي الحسن النسابة علي بن محمّد الأعور ابن محمّد ملقطة ابن أحمد الضرير ابن أبي القاسم الديّن الورع الضرير بالكوشة علي بن محمّد الصوفي ابن يحيى الصوفي»[١].

وأمّا عيسى بن معمر: فهو حجازي ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي صالح الرواية[٢]، وهو في هذه الرواية ينقل عن الثقة وهو عباد بن عبد الله بن الزبير الذي قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب أنّه: «كان قاضي مكة زمن أبيه وخليفته إذا حج، ثقة»[٣].

فالرواية بلحاظ أنّ راويها ابن سعد «الذي يتحرى في رواياته» وبلحاظ أنّها مروية عن الثقة عندهم وهو عبّاد، وبلحاظ عدم وجود قدح في رواتها؛ تكون إذ ذاك معتبرة.

وروى أبو الفداء في المختصر: «وكان الحسن قد أوصى أن يُدفن عند جدّه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت عائشة: البيت بيتي ولا آذنُ أن يُدفن فيه»[٤].

وروى البلاذري في (أشراف الأنساب): «فلما رأت عائشة السلاح

(١) الفخري في أنساب الطالبيين إسماعيل المروزي ص١٧٤ و ١٧٥ تحقيق السيد مهدي الرجائي نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة قم المقدسة ط: الأولى ١٤٠٩ هـ ق مطبعة سيد الشهداء.
(٢) تهذيب التهذيب ٨: ٢٣١.
(٣) تقريب التهذيب ص٢٩٠.
(٤) المختصر في أخبار البشر- لأبي الفداء ١: ١٨٣.

والرجال خافت أن يعظم الشرّ بينهم، وتسفك الدماء قالت: البيت بيتي ولا آذن أن يُدفن فيه أحد»[١].

وروى الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «قالت عائشة: لا يكون لهم رابع أبدًا! وإنه لبيتي أعطانيه رسول الله»[٢].

وروى اليعقوبي في تاريخه: «... ثمّ أُخرج نعشه (نعش الإمام الحسن) يُراد به قبر رسول الله، فركب مروان بن الحكم وسعيد بن العاص فمنعا من ذلك حتّى كادت تقع فتنة! وقيل: إنّ عائشة ركبت بغلة شهباء، وقالت: بيتي لا آذن فيه لأحد! فأتاها القاسم بن محمّد بن أبي بكر فقال لها: يا عمّة! ما غسّلنا رؤوسنا من يوم الجمل الأحمر؛ أتريدين أن يُقال يوم البغلة الشهباء؟! فرجعت»[٣].

فلما كان لهذه الحادثة مساس بعائشة مشين لها ولمن آزرها من رموز بني أمية، انبرى بعضهم للتلاعب الفضيح والدس القبيح في نقل القصة بالحذف والتغيير، فاستلزم ذلك تناقضًا قبيحًا في الموقف كما ترى.

وسعيد بن العاص كان في زمرة المعارضين لدفن الإمام الحسن عليه السلام عند جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال ابن أبي الحديد في شرح النهج: «روي عن الحسن عليه السلام أنّه لما مات أوصى أن يدفن إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن لم يترك ففي البقيع، فلّما كان من مروان وسعيد بن العاص ما كان دفن بالبقيع»[٤].

(١) أنساب الأشراف للبلاذري ج٣ ص٦٠.
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ج٣ ص٢٧٥.
(٣) تاريخ اليعقوبي ج٢ ص٢٢٥.
(٤) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد المعتزلي ١٧: ٢١٥.

وأمّا عن موقف الإمام الحسين عليه السلام من سعيد بن العاص فقد جاء في بعض الأخبار: «أنّ الإمام الحسين عليه السلام لمّا اضطر للصلاة على سعيد بن العاص قال: اللّهمّ العنه لعنًا وبيلًا، وعجّل بروحه إلى جهنّم تعجيلًا، فقال له مَن بجنبه: أهكذا صلاتكم على موتاكم؟!، فقال: لا، بل على أعدائنا»[١].

وفي رواية الجامع عن مولىً لبني هاشم عن دعاء الحسين بن علي عليهما السلام على سعيد بن العاص: «اللّهمّ املأ جوفه نارًا، واملأ قبره نارًا، وأعدّ له عندك نارًا، فإنّه كان يوالي عدوّك، ويعادي وليّك، ويبغض أهل بيت نبيّك.

فقلت: هكذا تصلّون على الجنازة؟! قال: هكذا نصلّي على عدوّنا»[٢].

وهذا أدل دليل على عدم صحّة ما جاء في صدر الرواية من تقديم الإمام الحسين عليه السلام سعيد بن العاص للصلاة على الإمام الحسن عليه السلام، كيف والحسين عليه السلام يعلم أنّ ابن العاص كان ممّن يوالي عدو الله ويعادي أولياءه، فأيّ تناقض أقبح من الذي صوّرته الأخبار في موقف سعيد بن العاص، فتارة يعترض ممانعًا لدفن الإمام الحسن عليه السلام عند جده صلى الله عليه وآله وسلم شاهرًا سيف العداء لآل محمّد صلوات الله عليهم أجمعين، وأخرى يقف مصليًا عليه بداعي أنّها السنّة على ما نسب كذبًا إلى الإمام الحسين عليه السلام كما في الرواية محل البحث، فمن المستبعد جدًّا أن يقدّم الإمام الحسين عليه السلام ابن العاص هذا للصلاة على أخيه الإمام الحسن عليه السلام، وهو يعلم عداءه لأهل البيت عليهم السلام.

وعلى فرض صحة الرواية - ولا نسلِّم به - وإغماض الطرف عن قباحة

(١) مسند زيد بن علي ص١٧٢.
(٢) شرح الأزهار أحمد المرتضى ص٤٣١.

اضطرابها، يمكن القول: بأنّ الإمام الحسين عليه السلام قدّم سعيد بن العاص في الصلاة على أخيه الحسن عليه السلام بوصية من الإمام الحسن عليه السلام واستجابة لقوله: «بأن لا يراق بسببه محجمة دم»، وبذلك يكون المراد من قوله: «لولا السُّنّة في إمضاء الوصيّة»، أي العمل بالوصية في تقديمه للصلاة درءًا للفتنة وإطفاءً لنائرة القتال، واحتمل ذلك أبو المحاسن الروياني الشافعي في (بحر المذهب) حتّى قال: «واحتجوا بما روي عن أبي حازم، قال: شهدت حسينًا حين مات الحسن رضي الله عنه وهو يدفع في قفا سعيد بن العاص، ويقول: تقدّم فلولا السنّة ما قدّمتك، وسعيد كان أمير المدينة. قلنا: يحتمل أنّه أراد بذلك إطفاء النايرة وتسكين الفتنة وهو من السنّة»[1]، فلا يعدّ ماذكر من أدلة الاعتراف بولاية بني أمية ولا خلافتهم، بل يكون الأمر من باب المداراة والتقية ودرء الفتن وحقن الدماء، والاحتمال المذكور وجيه، والدليل إذا طرقه الاحتمال يسقط به الاستدلال، فتنبه.

ثمّ لا يخفى عليك ما جاء بعد ذكر تقديم الإمام الحسين عليه السلام سعيدًا مما يزيد في قبح اضطراب الرواية، وهو قول الراوي: «وكان بينهم شيء» وهذا الشيء بغير البغض لا يفسر، بقرينة الحديث الذي احتجّ به أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحبّهما فقد أحبّني ومن أبغضهما فقد أبغضني»، ترى من غير عائشة وسعيد بن العاص ومروان كانوا مقصودين بهذا الحديث الذي جاء فيه الترهيب من بغض الحسنين عليهما السلام والترغيب بحبهما؟!.

(١) بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي) الروياني، أبو المحاسن (ت ٥٠٢ هـ) ج٢ ص٥٧٤ تحقيق طارق فتحي السيد نشر: دار الكتب العلمية ط: الأولى، ٢٠٠٩ م.

ودعوى أنّ السنة تقديم الأمير أو الوالي في الصلاة على الميت مع وجود الولي أو الوصي مردودة بإجماع الصحابة على أنّ أحقّ الناس بالصلاة على الميت من أوصى له أن يصلي عليه، فروي أنّ أبا بكر أوصى أن يصلّي عليه عمر، قاله أحمد، قال: وعمر أوصى أن يصلّي عليه صهيب، وأم سلمة أوصت أن يصلي عليها سعيد بن زيد، وأبو بكرة أوصى أن يصلّي عليه أبو برزة، وقال غيره: عائشة أوصت أن يصلّي عليها أبو هريرة، وابن مسعود أوصى أن يصلّي عليه الزبير، ويونس بن جبير أوصى أن يصلي عليه أنس بن مالك، وأبو سريحة أوصى أن يصلّي عليه زيد بن أرقم، فجاء عمرو بن حريث -وهو أمير الكوفة- ليتقدّم فيصلّي عليه، فقال ابنه: أيها الأمير إن أبي أوصى أن يصلّي عليه زيد بن أرقم، فقدّم زيدًا، فهذه قضايا انتشرت فلم يظهر مخالف، فكان إجماعًا[1].

ولا يُشك في إيصاء الحسن عليه السلام أخاه الحسين عليه السلام بالصلاة عليه، بل حتى من دون ذلك، فالحسين عليه السلام أولى بالصلاة على أخيه الحسن عليه السلام ومن قال بخلاف ذلك نقول له قول الحقّ تعالى: ﴿**هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[2].

هذا، وروى ابن عساكر بسنده، فقال: «ولما توفي تولّى أمره أخوه الحسين، وأخرجه إلى المسجد، وكان سعيد بن العاص أمير المدينة، فقالت بنو هاشم: لّا يصلّي عليه إلا الحسين، فقدّمه الحسين، وقال لولا السنّة لما قدّمتك»[3].

(١) ينظر: المغني لابن قدامة ج٢ص٣٥٨.
(٢) سورة البقرة: آية ١١١.
(٣) تاريخ دمشق ج١٣ ص٢٩٣.

وهذه الرواية تقرّر أنّ سعيدًا صلّى بقوم كارهين لإمامته، وفي ذّم من كانت هذه حاله ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث مستفيض رواه جمع من الصحابة والتابعين وبأسانيد متضافرة، وصححه جماعة من الحفاظ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الآبق حتّى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون».

رواه الترمذي، وقال: حسن غريب[١]، وابن أبي شيبة[٢]، والطبراني في المعجم الكبير[٣]، والبغوي في شرح السنّة[٤].

وحسّن الحديث الألباني كما في غاية المرام[٥]، وصحيح الترغيب والترهيب[٦]، والمشكاة[٧] وغيره.

وفي رواية أخرى: «... وحضر سعيد بن العاص ليصلّي عليه، فقالت بنو هاشم: لا يصلّي عليه أبدًا إلّا حسين، قال: فاعتزل سعيد بن العاص، فوالله ما نازعنا في الصلاة، وقال: أنتم أحقّ بميتكم، فإن قدمتموني تقدمت، فقال حسين بن علي: تقدّم فلولا أنّ الأئمة تقدّم ما قدّمناك»[٨].

فلو كانت سنّة لما قال ابن العاص (أنتم أحقّ بميتكم) والعاقل يتنبه.

---

(١) سنن الترمذي ج٢ ص١٩٣ / ح٣٦٠.
(٢) مصنف ابن أبي شيبة ج٣ ص٥٥٨ / ح١٧١٣٨.
(٣) المعجم الكبير ج٨ ص٢٨٤ / ح٨٠٩٠، ٨٠٩٨.
(٤) شرح السنة ج٣ ص٤٠٤.
(٥) غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ص١٥٤ / ح٢٤٨.
(٦) صحيح الترغيب والترهيب ج١ ص٣٢٨ / ح٤٨٤.
(٧) مشكاة المصابيح ج١ ص٣٥٠/ ح١١٢٢.
(٨) تاريخ دمشق ابن عساكر ج١٣ ص٢٩٣.

الشبهة الثالثة عشرة

شبهة أنّ الإمام الحسن عليه السلام مطلاق ذوّاق في روايات الشيعة الإمامية

خطوات الرد على الشبهة:

- مقدمة في بيان ما يتوقف عليه قبول الرواية أو ردّها.
- مصادر روايات كثرة زواج الإمام الحسن عليه السلام وطلاقه.
- مناقشة الروايات سندًا ودلالة.

شبهة أنّ الإمام الحسن عليه السلام مطلاق ذوّاق في روايات الشيعة الإمامية

الشبهة:

لم يرُق لكثير من ذوي النفوس المريضة إمامة الإمام الحسن عليه السلام وعصمته وطهارته، فكانوا لسفاهتهم يروون أنّ الإمام الهمام الحسن المجتبى عليه السلام كان مطلاقًا ذواقًا؛ إذ اتخذوا منهجًا معوجًّا في الاستدلال على مدّعاهم، فعمدوا إلى روايات ساقطة عن الاعتبار متنًا وسندًا، فاتهموا الشيعة الإمامية باعتمادها والاستناد إليها زورًا وبهتانًا، منها ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بسندٍ ينتهي إلى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إنّ عليًّا قال وهو على المنبر: لا تزّوجوا الحسن؛ فإنّه رجلٌ مطلاق، فقام رجل من همدان فقال: بلى والله لنزوجنّه وهو ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن أمير المؤمنين عليه السلام،

فإنْ شاء أمسك وإنْ شاء طلّق»[١].

واستدلوا أيضًا بما عقّب به العلامة المجلسي على الخبر في مرآة العقول بقوله: «موثق»[٢].

ثمّ أردفوا الخبر المذكور بتساؤل ينم عن قلوب حقودة خاوية من نور العلم والإيمان: لماذا نهاهم عليّ عليه السلام عن تزويجه؟ فهل المطلاق يفعل شيئًا حرامًا عند الرافضة؟

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ بل تعدّوه إلى محاولة يائسة بائسة لإثبات أنّ الإمام الحسن عليه السلام ممّن يبغضه الله عزّ وجلّ ثمّ يُنسب ذلك زورًا وكذبًا إلى أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام برواية وردت في الكافي أيضًا، جاء فيها عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «ما من شيء مما أحله الله عزّ وجلّ أبغض إليه من الطلاق، وإن الله يبغض المطلاق الذوّاق»[٣].

ثمّ أردفوا أيضًا هذه الرواية بعدّة تساؤلات:

هل فَعْل الإمام الحسن عليه السلام هذا فيه رضًا لله تعالى أو غضب؟!

وهل وقع الإمام الحسن عليه السلام في غضب الله تعالى على ضوء روايات الرافضة؟! وهل يتناسب فعل الإمام الحسن عليه السلام مع العصمة التي يقول بها الرافضة؟!

---

(١) الكافي للشيخ الكليني ٦: ٥٦.
(٢) مرآة العقول العلامة المجلسي ٢١: ٩٦.
(٣) المصدر السابق.

ثمّ أجابوا عن جميع تلك التساؤلات المذكورة في أعلاه قائلين: نعم؛ لأنّ عليًّا عليه السلام حذّر من تزويج الحسن عليه السلام بطريقة تدلّ دلالة واضحة على أنّه كان يفعل فعلًا خاطئًا.

هذا، وسيتضح للقارئ الكريم بعد أسطر من الآن عور كلامهم، وسوء مرامهم.

الردّ على الشبهة:

إنّ دعوى تبنّي الشيعة الإماميّة للرواية المذكورة في أعلاه وغيرها في ما يتعلّق بالموضوع إنّما هي من الدعاوى الباطلة والأكاذيب المحضة؛ إذ كلّ منصف بإمكانه الرجوع إلى مصنفات علماء الشيعة الإمامية - رحم الله الماضين منهم وأطال في أعمار الباقين - المتخصصة في علم الدراية والرواية ليطلع على الضابطة العامة في قبول الأخبار والروايات الواردة من جهة المعصومين عليهم السلام.

لذلك ارتأينا -قبل الردّ على هذه الشبهة- أن نمهّد لذلك بمقدّمة نستعرض بها ما يتوقف عليه قبول الرواية والعمل بها أو ردّها والإعراض عنها ثمّ تطبيق ذلك على خطوات الردّ هنا.

مقدّمة في بيان ما يتوقف عليه قبول الرواية أو ردّها.

إنّ النصّ الوارد من قبل المعصوم إما أنْ يكون متواترًا أو آحادًا، وإليك بيان كلّ واحد منهما:

المتواتر: هو الذي يرويه كثرة من الرواة تبلغ حدّ إستحالة العادة اتفاقهم على الكذب.

بمثل هذا صاغه الشهيد الثاني في (الدراية) بقوله: «هو ما بلغت رواته في الكثرة مبلغًا، أحالت العادة تواطؤهم - أي: اتفاقهم - على الكذب.

واستمر ذلك الوصف، في جميع الطبقات حيث يتعدّد.، بأن يرويه قوم عن قوم، وهكذا إلى الأوّل.

فيكون أوّله في هذا الوصف كآخره، ووسطه كطرفيه، ليحصل الوصف: وهو استحالة التواطي على الكذب، للكثرة في جميع الطبقات المتعددة»[1].

وعليه فالمتواتر هو من تصدّى لنقله مجموعة كبيرة من الرواة من الصعب جدًّا الظنّ بأنّهم جميعًا من الكاذبين، وحينها يكون ذلك طريقًا للعلم بصدور الخبر عن المعصوم عليه السلام، كالذين أخبرونا عن سبب نزول آية التطهير في أصحاب الكساء الخمسة عليهم السلام، وغيرها من الآيات والأحاديث التي لو أخذنا بذكرها لطال بنا المقام، وحينها يقال: إنّ هذا

(١) الرعاية في علم الدراية الشهيد الثاني ص٥٢.

الخبر متواتر، والحكم حينئذ القطع بالمخبَر عنه، واليقين الذي لا يخالطه شكّ بأنّ الأمر هو كما أخبروا.

الآحاد: هو الذي لا يبلغ حدّ التواتر، سواء كان راويه واحدًا أو أكثر من واحد[1].

وعليه، فخبر الآحاد خبر لا يفيد العلم ولا الاطمئنان بالمخبَر به، بل غايته إفادة الظنّ بذلك، لكونه منقولًا بواسطة راوٍ واحدٍ أو أكثر ولم يبلغ العدد الموجب للعلم والاطمئنان كما في المتواتر.

ولكي يكون خبر الواحد حجّة ويصح الاستناد إليه، فلا بد أن تتوفر فيه أصالات ثلاث، وهي:

١-أصالة الصدور.

٢-أصالة الظهور.

٣-أصالة الجهة.

فهلمّ معي إلى بيان كلّ واحدة من هذه الأصالات:

فأصالة الصدور: تعني إحراز صدور الرواية عن المعصوم عليه السلام، ومع عدمه لا يمكن الاستناد إليها بل لا يجوز نسبة ذلك إليه عليه السلام.

(١) وممن عرف خبر الواحد بهذا الشهيد الثاني في (الدراية)، والشيخ المامقاني في (المقباس ١ / ١٢٥)، والشيخ المظفر في (أصول الفقه ٢ / ٦٩)، والسيد معروف في (الدراسات ٤٠)، وغيرهم.

إذن، فالعمل بأيّ رواية على أساس صدورها عن المعصوم عليه السلام لا يمكن الاستناد إليها والعمل بها ما لم يحرز صدورها عن المعصوم عليه السلام.

وقد سلك علماء الشيعة الإمامية في ذلك مسلكين:

مسلك الوثاقة: ويقصد بالوثاقة هنا أي وثاقة الراوي نفسه والذي يعدُّ المحور الأساس في حجّية وصحة الرواية.

وعليه، فلا بد من دراسة سند وطرق الروايات لإحراز الاطمئنان بصحتها بناءً على هذا المسلك، فإنْ وردت رواية من قبل المعصوم، ولُحظ فيها وثاقة جميع رواتها، فتكون الرواية حينها صحيحةً من جهة السند.

إذن، فالراوي على هذا المسلك هو الأساس الذي يحرز من خلاله صحة الرواية.

ولعل السيد الخوئي قدس سره ممّن تبنى هذا المسلك كما هو الملحوظ من كلامه في المعجم، فقد ضعّف بعض من تسالم عليهم المشهور بكونهم ثقات؛ ولكن قوّى الحديث على وفق مبنى الوثوق الذي يأتي بيانه.

ومحصَّل الكلام: فلو كان في سلسلة سند الرواية راوٍ ضعيف فلا يُحرز صدورها من جهة المعصوم عليه السلام.

مسلك الوثوق: ويقصد به الوثوق بصدور الرواية عن المعصوم عليه السلام، بقرائن تدلّ على صحتها وتوجب الركون إليها والأخذ بها، كموافقة هذه الرواية للقرآن، وأيضا موافقتها للسنّة القطعية، والعقل

ومسلمات التأريخ وهكذا.

والفرق بين المسلكين واضح فمن يقول بالوثاقة يرى العبرة بالراوي، والذي يقول بالوثوق يرى العبرة بالرواية وكونها صادرة بنحو ما بقرائن واحتمالات وقد تتراكم كمًّا وكيفًا، وبالنتيجة يحصل الاطمئنان بصحة صدور الرواية عن المعصوم عليه السلام.

ولا يخفى أن أصالة الصدور متحققة بالنسبة للخبر المتواتر، فلا معنى للكلام حول صحته أو ضعفه، فمجرد كون الخبر متواترًا يكفي في تحقق صدوره عن المعصوم عليه السلام.

وأمّا أصالة الظهور: فتعني ظهور ألفاظ المتن في: العموم، أو الإطلاق، أو الحقيقة... إلخ.

فلا يمكن العمل بأيّ نصّ يأتينا من قبل الشارع المقدس، سواء كان هذا النصّ آية أو رواية إلّا بعد معرفة مقصده وفهم مراده من الألفاظ الواردة في ذلك النصّ بأقرب المعاني إلى اللفظ لغةً.

فمعرفة مقصود الشارع المقدس من اللفظ الوارد في آية ما أو رواية ما يسمى ظهورًا؛ إذ هو المعنى المستفاد من ذلك اللفظ، فيكون هو المراد للمتكلّم.

إذن فالظهور انسباق معنى اللفظ إلى ذهن السامع بمجرد سماعه له.

وأمّا أصالة الجهة: فتعني إحراز أنّ النص الشرعي قد صدر لبيان

المراد، ولم يكن صدوره من باب اختبار السامع وامتحانه، أو من باب التقية، بل صدوره من المتكلّم وهو قاصد لمعنى كلّ كلمة قالها في كلامه.

إذا اتضح هذا فهلمَّ معي إلى خطوات الردِّ على الشبهة المذكورة في المقام مع تطبيق ما ذكرناه في هذه المقدّمة، ثمَّ ننظر هل تلك الروايات مقبولة عند المسلكين أو أحدهما أو لا؟.

الخطوة الأولى: مصادر روايات كثرة زواج الإمام الحسن عليه السلام وطلاقه.

لا يخفى أنّ مجموع ما ورد من روايات في كتب الشيعة بخصوص كثرة زواج وطلاق الإمام الهمام الحسن المجتبى عليه السلام لا يتجاوز عدد أصابع اليد[1]، وما عداها إمّا نقل عن مصادر سنية أو لا يمتّ للموضوع بصلة؛ لذا أعرضنا عن ذكرها، وإليك ما يختص بالمقام، وهي ثلاث روايات تضمنت ما ظاهره أنّ الإمام الحسن المجتبى عليه السلام كان كثير الزواج والطلاق، فإليك هذه الروايات:

الرواية الأولى: ما نقله الشيخ الكليني في الكافي عن «عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ عليًّا قال وهو على المنبر: لا تزوّجوا الحسن فإنّه رجل مطلاق، فقام رجل من همدان فقال: بلى والله لنزوجنّه، وهو ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وابن أمير المؤمنين عليه السلام، فإنْ شاء أمسك وإنْ شاء طلّق»[2].

(١) سيأتي الكلام عنها في غير هذه الشبهة.
(٢) الكافي الشيخ الكليني ٦: ٥٦.

الرواية الثانية: ما نقله الشيخ الكليني في الكافي أيضًا عن «يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ الحسن بن علي عليهما السلام طلق خمسين امرأة فقام علي عليه السلام بالكوفة فقال: يا معاشر أهل الكوفة لا تُنكحوا الحسن؛ فإنّه رجل مطلاق، فقام إليه رجل، فقال: بلى والله لنُنكحنّه؛ فإنّه ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وابن فاطمة عليها السلام، فإنْ أعجبته أمسك وإنْ كره طلّق»[1].

الرواية الثالثة: وهي ما نقله أحمد بن أبي عبد الله البرقي في (المحاسن) عن ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: جئتك مستشيرًا، إنّ الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر خطبوا إلي، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: المستشار مؤتمن، أمّا الحسن فإنّه مطلاق للنساء، ولكن زوجها الحسين فإنّه خير لابنتك.»[2].

الخطوة الثانية: مناقشة الروايات سندًا ودلالة.

إنّ ما ذُكرَ من روايات في خصوص كثرة زواج الإمام الحسن عليه السلام وطلاقه كان من الآحاد، وقلنا في المقدِّمة: إنّه لكي يكون خبر الآحاد حجّة، ويصح الاستناد إليه، فلا بدّ أن تتوافر فيه أصالات ثلاث، أصالة الصدور، وأصالة الظهور، وأصالة الجهة، وقلنا إنّ أصالة الصدور تعني إحراز صدور الرواية عن المعصوم عليه السلام، ومع عدمه لا يمكن الاستناد

(١) المصدر نفسه.
(٢) المحاسن للبرقي ٢: ٦٠١ وسائل الشيعة ١٢: ٤٣ ٤٤ باب وجوب نصح المستشير.

إليها بل لا يجوز نسبة ذلك إليه عليه السلام، وذكرنا أنّ علماء الشيعة سلكوا في ذلك مسلكين، هما مسلك الوثاقة، ومسلك الوثوق، وبيّنّا في محله المراد منهما، ولا بأس بالتّذكير بذلك:

فالمقصود بمسلك الوثاقة هو وثاقة الراوي نفسه والذي يعدُّ المحور الأساس في حجّية وصحّة الرواية.

وبناءً على هذا المسلك لا بدَّ من دراسة سند وطرق الروايات لإحراز الاطمئنان بصحّتها، فإنْ وردتْ روايةٌ مِنْ قِبَل المعصوم، ولُحظ فيها وثاقة جميع رواة سندها تكون الرواية حينها صحيحة من جهة السند.

والمقصود بمسلك الوثوق هو الوثوق بصدور الرواية عن المعصوم عليه السلام بقرائن تدلّ على صحتها، وتوجب الركون إليها والأخذ بها، كموافقة هذه الرواية للقرآن، وأيضًا موافقتها للسنة القطعية والعقل ومسلّمات التأريخ وهكذا.

وهذا أوان تطبيق ما ذكرناه على الروايات الثلاث التي تُخبر عن كثرة زواج الإمام الحسن عليه السلام وطلاقه، فإليك دراستها واحدة تلو الأخرى:

الرواية الأولى: وهي ما نقله الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن محمّد بن زياد بن عيسى، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام...

قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: موثق، ولهذا نسب إليه أنّه ممن يتبنى القول بأنّ الإمام الحسن عليه السلام كان كثير الزواج والطلاق، وسيأتي

بيان بطلان هذه النسبة.

فلندرس هذه الرواية على مسلك الوثوق ومسلك الوثاقة، ونستبين ما إذا كانت صالحة للاحتجاج أو لا:

الرواية سندًا ودلالةً على مسلك الوثوق:

إنّ الرواية - بناءً على مسلك الوثوق - لا تتوافر فيها أصالة الجهة؛ لذلك ناقشها العلامة المجلسي قائلًا: «ولعلّ غرضه عليه السلام كان استعلام حالهم، ومراتب إيمانهم، لا الإنكار على ولده المعصوم المؤيد من الحي القيوم»[1]. انتهى.

ودعوى أنَّ النص قد صدر لبيان المراد، وهو نهي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أهل الكوفة عن تزويج الإمام الحسن عليه السلام لكونه مزواجًا ذواقًا، مع توثيق العلامة المجلسي قدس سره لهذا النص - يعتقد أولئك - أنه زاد في دلالة مدّعاهم، ولكنك - كما ترى - فإنّ العلامة قدس سره مع قوله: (موثَّق) ناقش النصّ لعدم توافر أصالة الجهة فيه، بمعنى أنّ النصّ لم يكن قد صدر لبيان المراد، بل من باب اختبار السامع وامتحانه، أي أنّ الإمام الحسن عليه السلام لم يكن مطلاقًا ذوّاقًا كما ورد في كلام أبيه أمير المؤمنين عليه السلام - بحسب الرواية - بل غاية ما في الأمر أن أمير المؤمنين عليه السلام كان بصدد اختبار وامتحان أهل الكوفة في مدى استجابتهم وانصياعهم لأمره ونهيه.

وبما أنّ العلاّمة المجلسي لا يرتضي ما ظاهره أنّ الإمام الحسن عليه السلام

(١) مرآة العقول للعلامة المجلسي ٢١: ٩٦.

كثير الزواج والطلاق، حاول تأويل ذلك الظاهر على أنّ ذلك قد صدر من أمير المؤمنين عليّ عليه السلام لأهل الكوفة على نحو الاختبار والامتحان.

ويَرِد على تأويل العلّامة قدس سره المذكور إشكال يؤدي إلى سقوط الرواية من رأس، وإليك بيانه:

جاء في الرواية قول أمير المؤمنين عليه السلام وهو على المنبر مخاطبًا أهل الكوفة: لا تزوّجوا الحسن فإنّه رجل مطلاق... وهذا لا ينسجم مع توجيه العلّامة المجلسي قدس سره في قوله: «ولعل غرضه عليه السلام كان استعلام حالهم، ومراتب إيمانهم، لا الإنكار على ولده المعصوم»؛ إذ يستلزم ذلك محذور كذب الإمام عليٍّ عليه السلام (حاشا أمير المؤمنين) في إخباره عن أمرٍ لا أساس له قد نسبه لولده الإمام الحسن عليه السلام، وأمير المؤمنين عليه السلام - كما لا يخفى على كلّ مسلم - لا يفعل ذلك مع أعدائه فضلًا عن أوليائه، فما بالك في ولده الإمام المعصوم الذي سيليه في إمامة الأمة من بعده!!

وكيف كان، فتأويل العلامة المجلسي لظاهر النص مع هذا الإشكال عليه يؤديان إلى سقوط الرواية عن الاعتبار وعدم جواز الاعتماد عليها.

فإن قلت: وماذا تقول في عبارة المحقّق البحراني في "الحدائق الناضرة" عن الخبر السابق بأنّه موثق[1] الذي لأجله نسب إليه أنّه ممن يقول بأنّ الإمام الحسن عليه السلام كان كثير الزواج والطلاق؟

قلت: بعد أن ذكر المحقّق البحراني عدّة روايات تضمنت الإخبار

(١) الحدائق الناظرة للمحقق البحراني ٢٥: ١٤٨.

بكون الإمام الحسن عليه السلام كان كثير الزواج والطلاق عقّبها بقوله الآتي: «وربّما حمل بعضهم هذه الأخبار على ما تقدم في سابقها من سوء خلق في أولئك النساء أو نحوه ممّا يوجب أولوية الطلاق، ولا يخفى بُعدُه؛ لأنّه لو كان كذلك لكان عذرًا شرعيًّا، فكيف ينهى أمير المؤمنين عليه السلام عن تزويجه والحال كذلك.

وبالجملة فالمقام محلّ إشكال، ولا يحضرني الآن الجواب عنه، وحبس القلم عن ذلك أولى بالأدب»[1].

ومنه تعرف أنّ المحقق يرى عدم توافر أصالة الجهة في هذه الرواية وأخواتها، فأخذ يناقش من قال - مبررًا كثرة زواج الإمام وطلاقه -: إنّه ما كان ذلك إلّا لسوء خلق في تلك النساء... فاستبعد هذا التبرير ورأى أنّ المقام محل إشكال، وأوضح بأنّه لا يحضره الجواب.

إذن فالمحقّق البحراني يرى أنّ جهة الصدور غير موجودة في هذه الرواية، وبه يتضح كذب نسبة تبنيه القول بكثرة زواج الإمام عليه السلام وطلاقه.

الرواية سندًا ودلالة على مسلك الوثاقة:

ذهب الشيخ الإيرواني دام ظله إلى أنّ الكتب الأربعة وغيرها فيها أحاديث قد لا يمكن التصديق بصدورها، من قبيل ما نقله الكليني في الكافي في كتاب الطلاق من أن أمير المؤمنين عليه السلام ارتقى المنبر وقال: لا

(١) المصدر نفسه.

تزوجوا ولدي الحسن عليه السلام فإنّه مطلاق.

وقال: إننا لا نرضى بتقديس كتاب الكافي ولا غيره بثمن باهض يحط فيه من كرامة إمامنا الحسن عليه السلام.

وإذا قيل بأن أمثال هذه الروايات لا بدَّ من رفع اليد عن ظاهرها وتأويلها بنحو من الأنحاء من الأشكال، من قبيل تأويل الرواية التي تضمنت ارتقاء أمير المؤمنين عليه السلام وقوله: لا تزوّجوا الحسن فإنّه مطلاق، بأنّ بعض العوائل الكوفية كانت تحاول تزويج الإمام الحسن عليه السلام من بعض بناتها، وكان أمير المؤمنين عليه السلام يحذر على ولده من تلك البنات؛ لذا ارتقى المنبر وقال: لا تزوّجوا ولدي الحسن فإنّه مطلاق حذرًا منه على ولده.

أجبنا: ما الفائدة في الحفاظ على الصدور وإلغاء الظهور؟!! إنّ تقديس أهل البيت عليهم السلام يُلزمنا بالحفاظ على أخبارهم صدورًا وظهورًا، أمّا التسليم بصدورها مع عدم العمل بظهورها فهو رفع بالتالي لليد عن أخبار أهل البيت عليهم السلام ويعني عدم عملنا بها[1].

أمّا الرواية بناء على مسلك الوثاقة ففيها حميد بن زياد والحسن بن سماعة، وهما - كما لا يخفى - من الواقفة، ولا يمكن الأخذ بما يرويه هؤلاء وغيرهم من المخالفين إلّا على وفق شروط وضوابط معينة أشار إليها السيد الخوئي قدس سره في معجمه - وكذا غيره من أعلام الطائفة- حيث

(١) ينظر: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية الشيخ الإيرواني ص٢٢٢ بتصرف يسير.

قال قدس سره في ترجمة عمار الساباطي ما يأتي:

«قال الشيخ: قد ضعفه (عمار الساباطي) جماعة من أهل النقل، وذكروا أنّ ما ينفرد بنقله لا يُعمل به؛ لأنه كان فطحيًّا، غير أنّا لا نطعن عليه بهذه الطريقة؛ لأنّه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل، لا يطعن عليه فيه... وذكر في "العدّة" وجوب العمل برواية سائر فرق الشيعة إذا كان الراوي موثوقًا به ومتحرجًا في روايته، ولم يكن على خلافها رواية من العدل الثقة، ولم يعرف من الطائفة العمل بخلافها، وقال: ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحية، وأخبار الواقفة»[1].

ولهذا حكم المحقّق الأردبيلي في إحدى الروايات الواقع في سندها حميد بن زياد والحسن بن محمّد بن سماعة الواقفيان بعدم صحة سندها إليهما[2].

وقال: إنّ حميد بن زياد واقفي، والحسن بن محمّد بن سماعة أيضًا واقفي شديد العناد مع هذه الطائفة ومع أبي إبراهيم عليه السلام، فيمكن ردّ الرواية لهذا، وهو كافٍ[3].

إذن فحميد بن زياد والحسن بن محمّد بن سماعة من الواقفة، وتوثيقهما مردود في ما يتعلق بالعقائد المخالفة لنا، ولا يخفى أنّ من الأمور المجمع عليها نظريًا بين الفقهاء والعلماء أن أخبار الآحاد لا تصلح للاستشهاد

(١) معجم رجال الحديث السيد الخوئي ١٣: ٢٧٩.
(٢) ينظر: مجمع الفائدة والبرهان المحقق الأردبيلي ١٠: ٢٦٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٠: ٤٧٩.

والاستنباط العقائدي وما يتعلّق به من مسائل حتّى لو كان الخبر صحيح السند، فالحظ ذلك.

الرواية الثانية: وهي ما نقله الشيخ الكليني في الكافي أيضًا بسند ينتهي إلى يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام...

قال العلّامة المجلسي قدس سره: يحيى بن أبي العلاء مجهول.

وقال السيد الخوئي قدس سره في (معجم رجال الحديث): ثمّ إنّ الظاهر أنّ يحيى بن أبي العلاء الذي عدّه الشيخ من أصحاب الباقر عليه السلام، مغاير ليحيى بن أبي العلاء الذي ذكره في الفهرست؛ وذلك لأنّ حميدًا المتوفى سنة (٣١٠) يروي كتاب يحيى بن أبي العلاء بواسطة القاسم بن إسماعيل، ولا يمكن أن يروي حميد عن أصحاب الباقر عليه السلام بواسطة واحدة، فلا محالة يكون من عدّه الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام مغايرًا لمن عنونه في "الفهرست".

والمتلخص من ذلك: أنّ يحيى بن أبي العلاء رجل من أصحاب الباقر عليه السلام، وليس له كتاب، ويحيى بن أبي العلاء رجل آخر من أصحاب الصادق عليه السلام، وهو صاحب الكتاب على قول الشيخ، ويحيى بن العلاء أيضًا من أصحاب الصادق عليه السلام، وهو صاحب الكتاب على قول النجاشي.

ثمّ إنّ الظاهر أنّ ما ذكره الشيخ من أنّ صاحب الكتاب هو يحيى بن أبي العلاء الرازي هو الصحيح، وذلك لأنّ المذكور في الروايات كثيرًا هو

يحيى بن أبي العلاء، ولم نجد ليحيى بن العلاء ولو رواية واحدة.

وقد ذكر الصدوق في المشيخة يحيى بن أبي العلاء، وذكر طريقه إليه، وهو: محمّد بن الحسن - رضي الله عنه -، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان عنه، والطريق صحيح، إلّا أنّ طريق الشيخ إليه ضعيف بأبي المفضل، والقاسم بن إسماعيل.

بقي هنا شيء: وهو أنّ يحيى بن أبي العلاء الرازي لم يرد فيه توثيق، ويحيى بن العلاء وإن وثقه النجاشي في ترجمته وفي ترجمة ابنه جعفر، إلّا أنك قد عرفت مغايرته ليحيى بن أبي العلاء، فيحيى بن أبي العلاء مجهول[1].

وعليه، فالرواية ضعيفة على المسلكين لجهالة يحيى بن أبي العلاء.

ويمكن ردّ هذه الرواية من حيث الدلالة أيضًا؛ وذلك لمعارضتها الأدلة القطعية التي تدلّ على إمامة الإمام الحسن عليه السلام وعصمته، ولا يتصور بحال من الأحوال اختلافه مع أبيه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بل استحالة صدور ذلك منه عليه السلام؛ لمقتضى تلك الأدلة.

ومن أدلة عصمته عليه السلام ما رواه الكليني في الكافي:

«محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله عليه السلام في خطبة له يذكر فيها حال

(١) معجم رجال الحديث السيد الخوئي ٢١: ٢٦.

الأئمة عليهم السلام و صفاتهم:....اصطفاه الله بذلك واصطنعه على عينه في الذر حين ذرأه، وفي البرية حين برأه، ظلًّا قبل خلق نسمة عن يمين عرشه، محبوًّا بالحكمة في علم الغيب عنده، اختاره بعلمه، وانتجبه لطهره، بقية من آدم عليه السلام وخيرة من ذرية نوح، ومصطفى من آل إبراهيم، وسلالة من إسماعيل، وصفوة من عترة صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل مرعيًّا بعين الله، يحفظه ويكلؤه بستره، مطرودًا عنه حبائل إبليس وجنوده، مدفوعًا عنه وقوب الغواسق ونفوث كلّ فاسق، مصروفًا عنه قوارف السوء، مبرءًا من العاهات، محجوبًا عن الآفات،، معصومًا من الزلات مصونًا عن الفواحش كلّها، معروفًا بالحلم والبر...»[1].

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: صحيح[2].

ومنها ما رواه الشيخ الكليني أيضًا في الكافي: «محمّد بن يحيى، عن محمّد بن إسماعيل، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما علامة الإمام الذي بعد الإمام؟ فقال: طهارة الولادة وحسن المنشأ، ولا يلهو ولا يلعب»[3].

وقال العلامة المجلسي أيضًا في مرآة العقول: صحيح[4].

فهاتان الروايتان صريحتان في نفي اللهو عن الإمام عليه السلام، فلا يمكن قبول أيّ مضمون آخر ينافي عقيدة العصمة هذه، خاصة بعد ثبوتها

(١) الكافي ١: ٢٠٣.
(٢) مرآة العقول العلامة المجلسي ٢: ٤٠٠.
(٣) الكافي ١: ٢٨٤.
(٤) مرآة العقول العلامة المجلسي ٣: ٢٠٦.

بطريقي النقل والعقل الجزميين، الأمر الذي لا يصلح لمعارضته ماكان ذكره من أخبار الآحاد. هذا كلّه في ما يخص الإمام الحسن عليه السلام.

أمّا ما يخصّ الإمام أمير المؤمنين عليًّا عليه السلام فإنه لا يتصور أن يصدر عنه قولٌ كالذي ورد في الرواية بحقّ ولده وفلذة كبده والإمام الذي سيلي أمر الأمة من بعده؛ لأنّه عليه السلام إن كان يريد من ولده الإمام الحسن عليه السلام عدم الزواج فمن السهل أن يقول له ذلك سرًّا، لا أن يطلب ذلك من الناس على نحو تحريضي مشين، فالعاقل المنصف يجزم بعدم صدور مثل هذا الفعل عن سيد العقلاء أمير المؤمنين عليه السلام بحقّ الأبعدين فضلًا عن الأقربين.

ولو صح ما روي – ولا نُسلِّم به – لكان ذلك ممّا يشين الإمام الحسن عليه السلام ولكان معاوية وجلاوزته أوّل من طبّل لذلك وزمّر وزاد فيه واستكثر، إلّا أنّ ذلك لم يحصل، ولم ينقل لنا التاريخ شيئًا عنه، علمًا أن كتابته كانت بحبر أموي.

الرواية الثالثة: وهي رواية المحاسن، وقد يتذرع بها البعض، ويشكل بالآتي:

إنّه إذا كان النصّ الوارد في رواية الكافي المذكورة (الرواية الأولى والثانية) قد صدر على نحو الاختبار والامتحان من قبل الإمام عليٍّ عليه السلام لأهل الكوفة، أي أنّ الرواية لم يحرز فيها أصالة الجهة، وعلى فرض أنّه بذلك يرتفع إشكال كون الإمام الحسن عليه السلام مطلاقًا ذواقًا، فإن أصالة الجهة متوافرة ومُحرزة في رواية أخرى قد نقلها البرقي في المحاسن بسندٍ

ينتهي إلى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال: «أتى رجل أمير المؤمنين عليًّا عليه السلام فقال له: جئتك مستشيرًا، إنّ الحسن عليه السلام والحسين عليه السلام وعبد الله بن جعفر خطبوا إلي فقال أمير المؤمنين عليه السلام: المستشار مؤتمن، أمّا الحسن فإنّه مطلاق للنساء، ولكن زوّجها الحسين فإنّه خير لابنتك»[1]، والأصل في السؤال الحقيقة وفي الجواب البيان، فأمير المؤمنين عليه السلام في هذه الرواية في مقام البيان، وهذا يلزم منه كون الإمام الحسن عليه السلام مطلاقًا للنساء.

فأقول: يُلحظ على رواية المحاسن أمران:

الأمر الأوّل: تزاحم الثلاثة - الإمامان الحسن والحسين عليهما السلام وعبد الله بن جعفر- على خطبة امرأة واحدة ممّا دفع أباها إلى أخذ الاستشارة من أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فجاء جوابه بأنْ زوِّجْها الحسين، ولا تزوجها الحسن لكونه مطلاقًا، إلّا أنّ اللافت للنظر أنّ الرواية لم تذكر أن الإمام عليًّا عليه السلام بيّن علة عدم تزويج المرأة لعبد الله بن جعفر كما فعل مع الإمام الحسن عليه السلام مع أنّ الاستشارة كانت في خصوص الثلاثة!!.

الأمر الثاني: أنّ الشخص الذي جاء مستشيرًا لأمير المؤمنين عليه السلام هو (المسيب بن نجبة) كما كشفت عنه رواية ابن عساكر في تاريخه، وجاء فيها أنّ الإمام عليًّا عليه السلام أشار أباها بأن يزوّجها عبد الله بن جعفر [2].

وابنة المسيب هذه هي (جمانة) كما هو الثابت تاريخيًّا عند الفريقين،

(١) المحاسن البرقي ٢: ٦٠١.
(٢) تاريخ دمشق ابن عساكر ٢٧: ٢٦٢.

وأنّها زوجة عبد الله بن جعفر عليه السلام.

قال النمازي في مستدركات علم الرجال: «عون بن عبد الله بن جعفر الطيار: من شهداء الطف ومتشرف بسلام الناحية المقدسة. قيل: وهذا عون الأكبر وأمه زينب العقيلة. وعون الأصغر مقتول يوم الحرة وأمه جمانة بنت المسيب بن نجبة الفزاري»[١].

وقال التستري في القاموس: «وعدّ نسب قريش مصعب الزبيري أولادها من زوجها عبد الله بن جعفر ثلاث بنين، وهم: جعفر الأكبر وعون الأكبر وعليّ وبنتين أُمّ كلثوم وأُمّ عبد الله. هذا، وعدّ مقاتل أبي الفرج المقتولين بالطفّ من ولد عبد الله بن جعفر ثلاثة (محمّدًا وعبيد الله) من الخوصاء بنت خصفة، و(عون الأكبر) من زينب.

وأمّا الطبري والزبيري فلم يذكرا فيهم من ولدها، بل جعلا المقتول (عونًا الأصغر) من جمانة بنت المسيّب بن نجبة[٢].

وقال ابن حبان في السيرة النبوية: «وكانت أم عون بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب جمانة بنت المسيب بن نجبة»[٣].

وقال ابن الصباغ المالكي في الفصول: «وقُتل عون بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وأُمّه جمانة بنت المسيّب، قتله عبد الله بن قطنة

(١) مستدركات علم الرجال للنمازي ٦: ١٤٣.
(٢) قاموس الرجال للتستري ١٢: ٢٧٣.
(٣) السيرة النبوية وأخبار الخلفاء لابن حبان ٢: ٥٥٩.

الطائي»[1].

وهذا بحدِّ ذاته دليل قاطع على سقوط رواية المحاسن التي ورد فيها قول الإمام علي عليه السلام: زوِّجها الحسين فهو خير لابنتك..

وعليه فالروايات الثلاث ساقطة عن الحُجّية سندًا ودلالة على كلا المسلكين.

الخطوة الثالثة: مجموع ما تزوجه الإمام عليه السلام من النساء.

لابد من الإشارة إلى أسماء أزواجه اللاتي ذكرهن المؤرخون مع بيان ما عثرنا عليه من

تراجمهن، وإليك ذلك:

١- خولة الفزارية: وخولة بنت منظور الفزارية من سيدات النساء في وفور عقلها وكمالها، تزوج بها الإمام، وبقيت عنده إلى أن توفي عليه السلام.

٢- جعدة بنت الأشعث: واختلف المؤرخون في اسمها، فقيل: سكينة، وقيل: شعثاء، وقيل: عائشة، والأصح أنها جعدة حسب ما ذكره أكثر المؤرخون.

٣- عائشة الخثعمية: ومن جملة أزواج الامام عائشة الخثعمية، تزوجها في حياة أمير المؤمنين، ولما قتل عليه السلام أقبلت إلى الإمام الحسن، فأظهرت الشماتة بوفاة أبيه فقالت له: «لتهنك الخلافة».

(١) الفصول المهمة في معرفة الأئمة ابن الصباغ المالكي ص٨٤٦.

ولما علم عليه السلام شماتتها قال لها: «أ لقتلِ عليّ تظهرين الشماتة؟ اذهبي فأنت طالق»، فتلفعت بثيابها، وقعدت حتى انقضت عدتها، فبعث لها بقية صداقها وعشرة آلاف درهم صدقة لتستعين بها على أمورها، فلما وصلت إليها قالت: «متاع قليل من حبيب مفارق»، ولم يذكر التاريخ أن الإمام طلق زوجة سوى هذه و أم كلثوم وامرأة من بني شيبان، فأين كثرة الزواج والطلاق التي طبل بها بعض المؤرخين؟

وأما بقية أزواجه اللاتي لم نعثر على تراجمهن فهن:

٤ - أم كلثوم بنت الفضل بن العباس، تزوجها عليه السلام ثم فارقها، فتزوجها من بعده أبو موسى الأشعري.

٥- أم إسحاق بنت طلحة بن عبيد الله التميمي، أولدت منه ولدًا أسماه طلحة.

٦- أم بشير بنت أبي مسعود الأنصاري، أولدت منه ولدًا أسماه زيدًا.

٧- هند بنت عبد الرحمن بن أبي بكر.

٨- امرأة من بنات عمرو بن أهيم المنقري.

٩- أمرأة من ثقيف، أولدت له ولدًا أسماه عمرًا.

١٠ - امرأة من بنات زرارة.

١١- امرأة من بني شيبان من آل همام بن مرة.

١٢ - أم عبد الله، وهي بنت الشليل بن عبد الله أخو جرير البجلي.

١٣ - أم القاسم، وهي أم ولد، وقيل اسمها نفيلة، وقيل: رملة، فمجموع ما تزوجه الإمام عليه السلام من النساء هذا العدد المذكور، لم يتجاوزه

بقليل، وهو كما ترى لا يمت إلى الكثرة المزعومة بصلة.

إلى هنا ينتهي بنا الحديث عن أزواج الإمام عليه السلام، وقد بقي علينا الإشارة إلى عدد أولاده ذكورًا وإناثًا، وقد اختلف المؤرخون في ذلك اختلافًا كثيرًا.

فقد روي أنهم:

١- اثنا عشر، ثمانية ذكورٍ وأربع اناث.

٢- خمسة عشر، الذكور أحد عشر، والإناث أربع.

٣- ستة عشر، الذكور إحد عشر، والإناث خمس.

٤- تسعة عشر، الذكور ثلاثة عشر، والبنات ست.

٥- عشرون، ستة عشر ذكرًا، وأربع بنات.

٦- اثنان وعشرون، الذكور أربعة عشر، والإناث ثمان.

وقيل غير ذلك[1].

(١) انظر: حياة الإمام الحسن بن علي عليه السلام، باقر القرشي، ج٢، ص٤٥٥- ٤٦١.

الشبهة الرابعة عشرة

شبهة عدم ممانعة عائشة من دفن الإمام الحسن عليه السلام في بيتها عند قبر جدّه صلى الله عليه وآله وسلم

خطوات الرد على الشبهة:

- توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأسه على صدر عليّ بن أبي طالب عليه السلام.
- النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفن في حجرته.
- جغرافية بيت عائشة وبيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
- روايات المنع من دفن الإمام الحسن عليه السلام عند جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

شبهة عدم ممانعة عائشة من دفن الإمام الحسن عليه السلام في بيتها عند قبر جدّه صلى الله عليه وآله وسلم

الشبهة:

ذكر ابن عبد البر في "الاستيعاب" والذهبي في "تاريخ الإسلام" وغيرهما: أنّ الإمام الحسن عليه السلام طلب من عائشة الإذن بالدفن في بيتها، فوافقت ثمّ قال لأخيه الحسين عليه السلام: قد كنت طلبت إلى عائشة إذا مت أن تأذن لي فأدفن في بيتها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: نعم، وإني لا أدري لعلّ ذلك كان منها حياء، فإذا أنا مت فاطلب ذلك إليها، فإن طابت نفسها فادفني في بيتها، فلّما مات الإمام الحسن عليه السلام أتى الإمام الحسين عليه السلام عائشة، فطلب ذلك إليها فقالت: نعم وكرامة، وبهذا يُعلم أنّ عائشة وافقت على الأمر، ولكن منع من دفنه في البيت اعتراض مروان على ذلك، وكان الإمام الحسن عليه السلام أوصى إذا منع القوم دفنه في البيت أن لا يراجعوا في الأمر، وأن يدفن في البقيع، وسعى

أبو هريرة وابن عمر في إقناع الإمام الحسين عليه السلام بذلك تفاديًا لوقوع الفتنة بين المسلمين[١].

ردّ الشبهة:

لعل نظرة عابرة يلقيها غير ذي الهوى على صفحات التاريخ كفيلة بأن تريه بطلان دعوى عدم ممانعة عائشة من دفن الإمام الحسن عليه السلام عند قبر جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه عليه السلام استأذنها في حياته فأذنت له بذلك؛ لأنّ ذلك يفتقر إلى الدليل الذي يثبت كون البيت الذي دفن فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو بيتها، وبعد ذلك نناقش في أنّها مانعت أو أذنت، وإلّا فإنّ القضية – حسب قول أهل المنطق – من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع، فأساسًا لم يثبت أن البيت بيتها حتّى تأذن أو تمنع!!.

نعم، اشتهر عند أهل السنّة أن البيت الذي دفن فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو بيت عائشة، وتحديدًا في حجرتها؛ لأنّها كثيرًا ما كانت تردد ذلك، وتصرّح بهذا في كلماتها، وجاء ذلك في ما رواه البخاري بسند ينتهي إلى عائشة أنّها قالت: «إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتعذر في مرضه: أين أنا اليوم؟ أين أنا غدًا؟ استبطاء ليوم عائشة، فلما كان يومي قبضه الله بين سحري ونحري، ودُفن في بيتي»[٢].

والجواب عن هذه الشبهة يكون عبر خطوات:

---

(١) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ١: ٣٩١. تاريخ الإسلام للذهبي ٤: ٤٠، بتصرف.

(٢) صحيح البخاري ١: ٤١٢.

الخطوة الأولى: توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأسه على صدر عليّ بن أبي طالب عليه السلام

إنّ ما ذكر في أعلاه معارض بصحاح متواترة من طريق العترة الطاهرة، ومن طرق أهل السنّة أنفسهم، فمنها:

ما أخرجه ابن سعد في (الطبقات)، في باب من قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في حجر عليّ، وهو ذاته موجود في (كنز العمال) بالإسناد إلى عليّ، أنّه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه: ادعوا لي أخي، فأتيته، فقال: ادن مني، فدنوت منه، فاستند إلي فلم يزل مستندًا إلي وإنّه ليكلمني حتّى أنّ بعض ريقه ليصيبني، ثمّ نزل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[1].

وأخرج أبو نعيم في (حلية الأولياء)، وأبو أحمد الفرضي في نسخته وغير واحد من أصحاب السنن، عن عليّ قال: «علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - يعني حينئذ - ألف باب، كلّ باب يفتح ألف باب»[2].

وكان عمر بن الخطاب إذا سئل عن شيء يتعلّق ببعض هذه الشؤون، لا يقول غير: سلوا عليًّا؛ لأنه هو القائم بها، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري أن كعب الأحبار سأل عمر فقال: ما كان آخر ما تكلّم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال عمر: سل عليًّا، فسأله كعب، فقال عليّ: أسندت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى صدري: فوضع رأسه على منكبي، فقال: الصلاة الصلاة، قال كعب: كذلك

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢: ٢٠٢.
(٢) كنز العمال للمتقي الهندي -١٣: ١١٤ تاريخ دمشق - ابن عساكر- ٤٢: ٣٨٥ الكامل لابن عدي- ٣: ٣٨٩.

آخر عهد الأنبياء، وبه أمروا، وعليه يبعثون، قال كعب، فمن غسّله يا أمير المؤمنين؟ فقال عمر: سل عليًّا، فسأله، فقال: كنت أنا أغسله، الحديث[١].

وقيل لابن عباس: أ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفي ورأسه في حجر أحد؟ قال: نعم توفي وإنّه لمستند إلى صدر علي، فقيل له: إنّ عروة يحدِّث عن عائشة أنّها قالت: توفي بين سحري ونحري، فأنكر ابن عباس ذلك قائلًا للسائل: أ تعقل؟ والله توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنّه لمستند إلى صدر علي، وهو الذي غسّله...الحديث[٢].

وأخرج ابن سعد بسنده إلى الإمام أبي محمّد علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام قال: «قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأسه في حجر علي...»، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد من طريقين، عن أبي رافع[٣]، ثمّ من طريق ابن عباس[٤].

والأخبار في ذلك متواترة، عن سائر أئمة العترة الطاهرة، وإن كثيرًا من علماء أهل السنّة ليعترفون بذلك، فهذا ابن سعد واحد منهم، وقد أخرجه أيضًا – بالإضافة إلى ما سبق – بسنده إلى الشعبي، قال «توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأسه في حجر علي وغسّله علي»[٥].

وجاء في خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام ما يؤكد ذلك، وهذا نصّها: «ولقد علم المستحفظون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أنّي لم أرد على الله، ولا على

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢: ٢٦٢.
(٢) الطبقات الكبرى ٢: ٢٦٣. كنز العمال ٧: ٢٥٣ ح ١٨٧٩٠.
(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ١: ٢٩٣ ح ١٦١٦.
(٤) المصدر نفسه ٩: ٣٥ ح ١٤٢٦٢.
(٥) الطبقات الكبرى ٢: ٢٠٢.

رسوله ساعة قط، ولقد واسيته بنفسي في المواطن التي تنكص فيها الأبطال، وتتأخر فيها الأقدام، نجدة أكرمني الله بها، ولقد قبض صلى الله عليه وآله وسلم وإنّ رأسه لعلى صدري، ولقد سالتْ نفسه في كفي فأمررتها على وجهي، ولقد وليت غسله صلى الله عليه وآله وسلم، والملائكة أعواني، فضجت الدار والأفنية، ملأ يهبط، وملأ يعرج، وما فارقت سمعي هنيهة منهم يصلّون عليه، حتّى واريناه في ضريحه، فمن ذا أحقّ به مني حيًّا وميتًا»[1].

وجاء ذلك أيضًا في كلام له عليه السلام عند دفنه سيدة النساء فاطمة عليها السلام: «السلام عليك يا رسول الله عني وعن ابنتك النازلة في جوارك، والسريعة اللحاق بك، قلّ يا رسول الله عن صفيتك صبري ورقّ عنه تجلدي، إلّا أنّ لي في التأسي بعظيم فرقتك، وفادح مصيبتك، موضع تعزٍّ، فلقد وسّدتك في ملحودة قبرك، وفاضت بين نحري وصدري نفسك، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون...»[2].

وروي عن أم سلمة قولها: «والذي أحلف به إن كان عليّ لأقرب الناس عهدًا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عدناه غداة وهو يقول: جاء علي، جاء علي، مرارًا، فقالت فاطمة: كأنّك بعثته في حاجة؟ قالت: فجاء بعد، فظننت أنّ له إليه حاجة، فخرجنا من البيت فقعدنا عند الباب، قالت أم سلمة: وكنت من أدناهم إلى الباب، فأكبّ عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجعل يسارّه ويناجيه، ثمّ قبض صلى الله عليه وآله وسلم من يومه ذلك، فكان عليّ أقرب الناس به عهدًا»[3].

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٠: ١٧٩.
(٢) المصدر نفسه ١٠: ٢٦٥.
(٣) هذا الحديث أخرجه الحاكم: ص ١٣٩ من ج ٣ من المستدرك، والذهبي أورده في=

وعن عبد الله بن عمرو أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في مرضه: «ادعوا لي أخي، فجاء أبو بكر، فأعرض عنه، ثمّ قال: ادعوا لي أخي، فجاء عثمان: فأعرض عنه، ثمّ دعي له علي، فستره بثوبه وأكبّ عليه، فلّما خرج من عنده قيل له: ما قال لك؟ قال: علّمني ألف باب كلّ باب يفتح له ألف باب[1].

الخطوة الثانية: النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم دفن في حجرته.

إنّ دعوى كون الحجرة التي دفن فيها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم هي حجرة عائشة، باطل من وجوه:

الأول: الظاهر كون الحجرة ملكًا للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ولا دلالة بانتقالها لعائشة.

الثاني: لو كانت الحجرة لعائشة لما دفن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فيها إلّا بإذنٍ منها، ولم يرو أحد قط إذن عائشة بدفن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في بيت سكناها.

الثالث: يستفاد من قول الحقّ تعالى: ﴿**لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ**﴾[2]، عدم

=التلخيص، وابن أبي شيبة في السنن - الكنز: ج ٦ / ص ٤٠٠.

(١) فيما أخرجه أبو يعلى عن كامل بن طلحة عن ابن لهيعة عن حي بن عبد المغافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا، وأخرجه أبو نعيم في حليته، وأبو أحمد الفرضي في نسخته كما في: ص ٣٩٢ من ج ٦، وأخرجه الطبراني في الكبير أنّه لما كانت غزوة الطائف قام النبيّ مع عليّ (يناجيه) مليًّا، ثمّ مرّ، فقال له أبو بكر: يا رسول الله لقد طالت مناجاتك عليًّا من اليوم، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ما أنا انتجيته، ولكن الله انتجاه، وهذا الحديث من أحاديث الكنز: ج ٦ / ص ٣٩٩ وكان كثيرًا ما يخلو بعليّ يناجيه، وقد دخلت عائشة عليهما وهما يتناجيان، فقالت: يا عليّ ليس لي إلّا يوم من تسعة أيام، أ فما تدعني يا ابن أبي طالب ويومي؟ فأقبل صلى الله عليه وآله وسلم عليها وهو محمر الوجه غضبًا. وهذا الحديث ينظر في المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة / ص ٧٨.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٥٣.

ملكية عائشة للبيت؛ لأنّ الآية أضافت البيوت إليه صلى الله عليه وآله وسلم كما هو واضح؛ ولأن المعلوم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما هاجر إلى المدينة ابتاع مكان مسجده وحجرته فبناه، فلّما وصل أهله وأزواجه أنزل كلًّا منهم منازله.

الرابع: لم تدّعِ واحدة من نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملكًا كما ادّعت عائشة ذلك، وهذا شاهد قوي على عدم ملكيتها للبيت الذي كانت تسكنه على حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي دفن فيه، وليس لها إلا حق السكنى فيه في ما لو كان لها حقّ، وهذا ما يفيده قوله سبحانه: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ**﴾[1]، حيث دلّ على مجرد السكنى؛ لأن الآية جاءت بعبارة الإطلاق لجميع الأزواج، ولو كان غير السكنى لهن في تلك البيوت لادّعَتْ كل واحدة منهنَّ ملكيّة البيت الذي تسكنه كما فعلت عائشة، والحال أننا لم نجد رواية واحدة تثبت ذلك.

وهناك أحاديث تثبت أنّه صلى الله عليه وآله وسلم مدفون في بيته وليس في بيت عائشة كما تدّعي، منها: ما رواه الطبري في تاريخه، وابن الجوزي في المنتظم، وابن خلدون في تاريخه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا غسلتموني وكفنتموني فضعوني على سريري في بيتي هذا على شفير قبري»[2].

فما ذُكر يؤكد أنّ البيت بيته صلى الله عليه وآله وسلم، ولو كان ملكًا لعائشة لما جاز له صلى الله عليه وآله وسلم وصفه بأنّه بيته.

ومنها: ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) سورة الأحزاب: آية ٣٣.
(٢) تاريخ الطبري ٣: ١٩٢ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ٤: ٣٤ تاريخ ابن خلدون ٢: ٤٨٥.

قال:«ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»[١]، وأنت ترى أنه صلى الله عليه وآله وسلم نسب البيت الذي دُفن فيه إلى نفسه ولم يقل إنّه بيت عائشة، وقد تملكته.

الخطوة الثالثة: جغرافية بيت عائشة وبيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

إنّ بيت عائشة لم يكن في الجهة الشرقية من المسجد بل كان في الجهة القبلية منه؛ وقد كان دار حفصة في قبلي المسجد، وكان ملاصقًا لبيت عائشة من جهة القبلة.

والمعروف عند الناس أنّ البيت الذي كان على يمين الخارج من خوخة آل عمر هو بيت عائشة.

وعلى هذا.. فيكون بيت عائشة في قبلي المسجد لا في شرقيه حيث يوجد القبر الشريف، أي أنّه يكون في مقابله وبينهما فاصل كبير..

وممّا يدلّ على أنّ بيت عائشة كان في جهة القبلة من المسجد ما رواه تقي الدين المقريزي في (إمتاع الأسماع)[٢]، والصالحي الشامي في (سبل الهدى والرشاد)[٣]، والديار بكري في (تاريخ الخميس)[٤]، جميعهم بسند ينتهي إلى محمّد بن هلال: «أنّه رأى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جريد، مستورة بمسوح الشعر، فسألته عن بيت عائشة. فقال: كان بابه مواجه الشام. فقلت: مصراعًا كان أو مصراعين؟ قال: كان بابًا واحدًا».

---

(١) صحيح البخاري ٢: ٦١ ح ١١٩٥ صحيح مسلم ٢: ١٠١٠ ح ١٣٩٠.
(٢) إمتاع الأسماع ١٠: ٩٨.
(٣) سبل الهدى والرشاد ١٢: ٥١.
(٤) تاريخ الخميس ١: ٣٤٦.

وفي عبارة الصالحي في (سبل الهدى والرشاد) وكذلك الديار بكري في (تاريخ الخميس): «مستورة بمسوح الشعر، مستطيرة في القبلة، وفي المشرق والشام ليس في غربي المسجد شيء منها إلخ..».

ونقل السمهودي عن ابن عساكر قوله: «وباب البيت شامي»[1].

فيستفاد من ذلك:

١- ما قاله المحقّق السيد مهدي الروحاني:

قوله في الحديث (فسألته عن بيت عائشة): في هذا دلالة على أنّ الحجرة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تكن بيت عائشة؛ إذ فيه دلالة على أنّ السائل يعلم أنّ بيتها لم يكن في الموضع الذي دفن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم.. ولذلك فهو يسأل عن موضع بيتها في ما عدا البيت الذي دفن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليعرفه أين يقع.. انتهى.

٢- إنّ من المعلوم أنّ الجهة الشامية للمسجد هي الجهة الشمالية منه كما صرّحت به الرواية آنفًا ويدلّ على ذلك أيضًا قول ابن النجار: «قال أهل السير: ضرب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الحجرات ما بينه وبين القبلة، والشرق إلى الشام، ولم يضربها في غربيه، وكانت خارجة عنه مديرة به، وكان أبوابها شارعة في المسجد»[2].

(١) خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي ٢: ١٢٦.
(٢) الدرة الثمينة في أخبار المدينة ص٩٠.

وأيضًا: «وجه المنبر، ووجه الإمام إذا قام على المنبر بجهة الشام»[١].

ومن المعلوم: أنّ الجالس على المنبر يكون ظهره إلى القبلة، ووجهه إلى الجهة المقابلة لها..

وعليه – إذا تحقّق ذلك – فإذا كان باب بيت عائشة يقابل الجهة الشمالية: فإنّ ذلك معناه أنّ بيتها كان في جهة القبلة من المسجد.. وكان باب حجرتها يفتح على المسجد مباشرة، حتّى إنّها تقول: إنّها كانت ترجِّل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو معتكف في المسجد، وهي في بيتها، وهي حائض.

وقد حاول بعضهم توجيه ذلك: بأنّ المراد من الباب الذي لجهة الشام هو الباب الذي شرّعته عائشة لما ضربت حائطًا بينها وبين القبور بعد دفن عمر..

وأجاب السمهودي بقوله: «وفيه بُعد، لأنّه سيأتي ما يؤخذ منه أنّ الحائط الذي ضربته كان في جهة المشرق»[٢]. وإذا كان في جهة المشرق؛ فلا بد أن يكون الباب فيه مقابلًا للمغرب، لا لجهة الشام.

٣ – ويدلّ على كون بيت عائشة في جهة القبلة: أنّ الحُجَر كانت تبدأ من بيت عائشة، وتنتهي إلى منزل أسماء بنت حسن[٣] كما نصّ على ذلك من شاهدها.

---

(١) وفاء الوفا بأخبار المصطفى للسمهودي ٢: ٥٢.
(٢) المصدر نفسه ٢: ١١٠.
(٣) أسماء بنت حسن بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس (الطبقات الكبرى لابن سعد ج٨ ص ١٣٣).

٤ – إنّ رواية المقريزي، والصالحي، والديار بكري المتقدّمة تنصّ على أنّه لم يكن لبيت عائشة إلّا باب واحد، بمصراع واحد.. ومن المعلوم: أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قد صُلِّي عليه، على شفير حفرته، ودفن في حجرة لها بابان..

فقد روى ابن سعد، عن أبي عسيم، قال: «لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قالوا: كيف نصلّي عليه؟ قالوا: ادخلوا من ذا الباب أرسالًا أرسالًا، فصلّوا عليه، واخرجوا من الباب الآخر..»[1].

ويمكن الجواب عن هذا الأخير: بأنّ الجواب لا بدّ أن يطابق السؤال، فإذا كان السؤال عن مصاريع الباب، لا عن عدد الأبواب، فلا بد أن يكون الجواب عن ذلك أيضًا.. ولا يدلّ ذلك على أنّه لم يكن للحجرة باب آخر.

٥ – وسيأتي: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في مرضه (أي قبل انتقاله إلى بيت فاطمة) في حجرة عائشة؛ فكشف الحجاب؛ فكاد الناس أن يفتنوا، وهم في الصلاة لما رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.. الأمر الذي يدلّ على أنّ حجرة عائشة قد كانت في طرف القبلة في مقابل المصلِّين..

هذا، وقال ابن سعد: «واشترى (يعني معاوية) من عائشة منزلها بمائة وثمانين ألف درهم، ويقال بمائتي ألف. وشرط لها سكناها حياتها. وحمل إلى عائشة المال، فما رامت من مجلسها حتّى قسمته. ويقال: اشتراه ابن الزبير من عائشة، بعث إليها – يقال – خمسة أجمال بخت تحمل المال، فشرط لها

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢: ٢٢١ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٧: ٢٢٩.

سكناها، حياتها، فما برحت حتّى قسمت ذلك إلخ..»[١].

ولا ينبغي أن يتوهم: أنّ المقصود ببيت عائشة هنا هو البيت الذي أخذته من سودة، التي توفيت في أواخر خلافة عمر؛ إذ قد أسند ابن زبالة، عن هشام بن عروة، قال: «إنّ ابن الزبير ليعتدّ بمكرمتين ما يعتد أحد بمثلها: أنّ عائشة أوصته ببيتها وحجرتها، وأنّه اشترى حجرة سودة»[٢].

فعائشة قد باعت بيتها، وأكلت ثمنه، فمن أين يقولون: إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد دفن في حجرتها؟!

واحتمال أن يكون المقصود هو بيتها المستحدث لا يصحّ؛ لأنّ سياق الكلام ناظر إلى حُجَر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي كانت لهن من قبله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومعاوية لا يدفع هذا المال الكثير إلّا لينال شرفًا، أو ليحرم الآخرين شرفًا بزعمه.. إلّا إذا كان هدفه هو تعظيم شأن عائشة، ولكن هذا بعيد عن سياسته تجاهها، فإنّ العلاقات بينهما لم تكن على ما يرام بسبب موقفه من آل الزبير وغيرهم ممّن تحبهم.

ثمّ هم يقولون: إنّ الموضع قد ضاق حتّى لم يعد يسع إلّا موقع قبر واحد، فدفن فيه عمر.. فقد روى البخاري، وغيره: أنّ عمر بن الخطاب لما أرسل إلى عائشة يسألها أن يدفن مع صاحبيه، قالت: كنت أريده لنفسي،

(١) الطبقات الكبرى ٨: ١٦٥.
(٢) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٢: ٥٦.

فلأوثرنّه اليوم على نفسي..[١].

قال ابن التين: «كلامها في قصة عمر يدلّ على أنّه لم يبق ما يسع إلا موضع قبر واحد»[٢]. ويؤيد ذلك: أنّه «لما أرسل عمر إلى عائشة؛ فاستأذنها أن يدفن مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر فأذنت، قال عمر: إنّ البيت ضيق، فدعا بعصًا؛ فأُتي بها فقدر طوله، ثُمّ قال: احفروا على قدر هذه»[٣].

وأيضًا.. فقد رووا: أنّه «جاف بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من شرقيه، فجاء عمر بن عبد العزيز، ومعه عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، فأمر ابن وردان: أن يكشف عن الأساس، فبينا هو يكشفه إلى أن رفع يده وتنحى واجمًا، فقام عمر بن عبد العزيز فزعًا، فقال عبد الله بن عبيد الله: لا يروعنك، فتانك قدما جدّك عمر بن الخطاب، ضاق البيت عنه، فحفر له في الأساس إلخ..»[٤].

وفي الصحيح، «قال عروة: ما هي إلّا قدم عمر»[٥].

وإذ قد عرفنا: أنّ الحجرة التي دفن فيها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد ضاقت حتّى دفن عمر في الأساس.. فلننظر إلى بيت عائشة الذي كانت تسكن وتتصرف فيه.. فإننا نجده واسعًا وكبيرًا.. وبقيت تتصرف فيه في الجهات المختلفة، فليلحظ ما يأتي:

١- ما تقدّم من أنّ عائشة قد باعت بيتها لمعاوية، أو لابن الزبير وأنّ

(١) صحيح البخاري ٥: ١٥ ح٣٧٠٠.
(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٣: ٢٥٨.
(٣) الطبقات الكبرى ٣: ٢٧٧.
(٤) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٢: ١١٢.
(٥) المصدر نفسه ٢: ١١٨.

الحجرة قد ضاقت على عمر حتّى دفن في الأساس، فإنّ النتيجة تكون هي: أنّ الموضع الذي دفن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن هو بيت عائشة، كما تقول هي، وإنّما هو لغيرها.. أي أنّه لفاطمة الزهراء عليها السلام كما سيتضح..

٢- إنّ ممّا يدلّ على أنّ موضع إقامتها كان واسعًا، هو قولها: «ما زلت أضع خماري، وأتفضل في ثيابي حتّى دفن عمر، فلم أزل متحفظة في ثيابي حتّى بنيت بيني وبين القبور جدارًا»[١].. وعن مالك قال: قسّم بيت عائشة قسمين: قسم كان فيه القبر، وقسم تكون فيه عائشة بينهما حائط[٢].

فبعد دفن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الحجرة أخليت من ساكنيها وأظهرت للناس. وكان أوّل من بنى على بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم جدارًا عمر بن الخطاب. قال عبيد الله بن أبي يزيد: كان جداره قصيرًا، ثُمّ بناه عبد الله بن الزبير...[٣] وعن المطلب قال: كانوا يأخذون من تراب القبر، فأمرت عائشة بجدار فضرب عليهم، وكانت في الجدار كوّة، فكانوا يأخذون منها، فأمرت بالكوّة فسدّت: أو أنّهم سدّوا أو ستروا على القبر بعد محاولة الحسين دفن أخيه الحسن هناك، اتقاء لمثل هذا الأمر حتّى لا يتكرّر بعد..[٤].

ويبدو أنّ عائشة قد سكنت قريب القبور، والظاهر، بل المقطوع به هو أنّ هذا البيت هو صحن دار فاطمة كما سنرى أن عائشة قد استولت عليه

(١) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٢: ١١١.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٢: ١١١.
(٤) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٢: ١١١.

بمعونة الهيأة الحاكمة - بعد أن أخلاه أصحابه - بعد دفن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في حجرتهم، وأظهر قبره صلى الله عليه وآله وسلم للناس كما قلنا.. وبعد أن منعتهم السلطة من إرث النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم إنّ الأدلة تدلّ على أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قد دفن في بيت ابنته فاطمة الزهراء عليها السلام، وعائشة كانت مستقرّة في دار فاطمة عليها السلام هذا، وضربت جدارًا بينها وبين القبور، وبقيت في هذا البيت الطاهر - كما قدمنا - الذي كان في وسط بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكره ابن عمر.

ومستندنا في ذلك هو ما يأتي:

١- روى الصدوق في أماليه رواية مطوّلة، عن ابن عباس، جاء فيها: «..فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وصلّى بالناس، وخفف الصلاة، ثُمّ قال: ادعوا لي عليّ بن أبي طالب، وأسامة بن زيد، فجاءا، فوضع صلى الله عليه وآله وسلم يده على عاتق عليّ، والأخرى على أسامة، ثُمّ قال: انطلقا بي إلى فاطمة، فجاءا به حتّى وضع رأسه في حجرها، فإذا الحسن والحسين..[1] ثُمّ ذكر قضية وفاته هنا.

٢- قال السمهودي: «أسند ابن زبالة، ويحيى بن سليمان بن سالم، عن مسلم بن أبي مريم، وغيره: كان باب فاطمة بنت رسول الله في المربعة التي في القبر، قال سليمان: قال لي مسلم: لا تنس حظّك من الصلاة إليها، فإنّها باب فاطمة (رضي الله عنها)، الذي كان عليّ يدخل عليها منه»[2].

(١) الأمالي للشيخ الصدوق -: ص٧٣٥.
(٢) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٢: ٤٦.

وعن ابن أبي مريم: «إنّ عرض بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الاسطوانة التي خلف الاسطوانة المواجهة للزور، قال: وكان بابه في المربعة التي في القبر»[١].

وقد أسند أبو غسان، كما قال ابن شبة، عن مسلم بن سالم بن مسلم أبي مريم، قال: عرس علي (رضي الله عنه) بفاطمة بنت رسول الله إلى الاسطوانة التي خلف الاسطوانة المواجهة للزور. وكانت داره في المربعة التي في القبر. وقال مسلم: لا تنس حظّك من الصلاة إليها، فإنّه باب فاطمة، التي كان عليّ يدخل إليها منها، وقد رأيت حسن بن زيد يصلّي إليها[٢].

فهل كان علي عليه السلام يدخل على زوجته من وسط حجرة عائشة؟ أم أنّ عائشة أو غيرها من زوجاته صلى الله عليه وآله وسلم كانت من محارمه عليه السلام؟! إنّ ذلك إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ ذلك الموضع هو بيت فاطمة عليها السلام التي ظلمت في حياتها، كما ظلمت في مماتها: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.. وليس بيت عائشة كما يدّعون!!..

٣- إنّ ما يدلّ على أنّ شرقي الحجرة كان في بيت فاطمة عليها السلام وأن عائشة كانت تسكن في بيت فاطمة عليها السلام حينما ضربت الجدار، قول ابن النجار: «وبيت فاطمة اليوم حوله مقصورة، وفيه محراب، وهو خلف حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم»[٣].

---

(١) المصدر نفسه ٢: ٥٧.
(٢) المصدر نفسه ٢: ٥٨.
(٣) الدرة الثمينة في أخبار المدينة: ص٩٣.

فقال السمهودي: «الحجرة اليوم دائرة عليه وعلى حجرة عائشة، بينه وبينه موضع تحترمه الناس، ولا يدوسونه بأرجلهم، يذكر أنّه موضع قبر فاطمة (رضي الله عنها). وقد اقتضى ما قدمناه: أنّ بيت فاطمة رضي الله عنها كان في ما بين مربعة القبر، واسطوانة التهجد»[1].

وعن مدفن فاطمة عليها السلام يرى ابن جماعة أنّ أظهر الأقوال هو أنّها دفنت في بيتها.

ومن الواضح: أنّ اسطوانة التهجد تقع على طريق باب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ممّا يلي الزوراء. أي خلف بيت فاطمة عليها السلام.

قال السمهودي عن موضع تهجد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «قلت: تقدّم في حدود المسجد النبوي ما يقتضي أنّ الموضع المذكور كان خارج المسجد تجاه باب جبريل قبل تحويله اليوم. وهو موافق لما سيأتي عن المؤرخين في بيان موضع هذه الاسطوانة»[2].

وإذا كان كذلك فإنّ بيت عليّ يقع بين باب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والحجرة الشريفة، وباب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم هو أوّل الأبواب الشرقية ممّا يلي القبلة، وقد سُدّ الآن، ويقولون: إنّه سمي بذلك لا لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل منه، بل لأنّه في مقابل حجرة عائشة.. بل نجد ابن النجار يصرّح بأنّ هذا الباب هو نفسه باب علي عليه السلام... وهذا يعني أنّ ما بين الحجرة التي فيها القبر الشريف، وباب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان من بيت فاطمة عليها السلام، حيث دفنت على بعض الأقوال.

---

(١) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٢: ٥٩.
(٢) المصدر نفسه ٢: ٤٧.

٤- قول السمهودي في مقام بيان موضع باب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وباب جبريل..: «الثاني: باب عليّ، الذي كان يقابل بيته الذي خلف بيت النبيّ»[١].

وقال أيضًا: «ويحتمل أنّ بيت عليّ (رضي الله عنه) كان ممتدًّا في شرقي حجرة عائشة (رض) إلى موضع الباب الأوّل يعني باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمّي باب عليّ بذلك، ويدلّ عليه: ما تقدّم عن ابن شبة في الكلام على بيت فاطمة، من أنّه كان في ما بين دار عثمان التي في شرقي المسجد، وبين الباب المواجه لدار أسماء، وتكون تسميته الباب الثاني بباب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لقربه من بابه.. إلخ[٢].

وإذن.. فبيت فاطمة يكون ممتدًّا من شمالي الحجرة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى شرقيها – إذا صحّ كلام ابن شبة هذا – فإنّه يصل إلى قبليها أيضًا.. والمفروض أنّ باب فاطمة وعليّ عليهما السلام كان شارعًا في المسجد أيضًا.. فكيف استدار بيت فاطمة عليها السلام على بيت عائشة وطوقه بهذا الشكل العجيب من الشمال إلى الشرق.. ويحتمل إلى القبلة أيضًا؟!.. عجيب!! وأيّ عجب!!..

وإذن فما معنى أن تسكن عائشة في شرقي الحجرة وتضرب بينها وبين القبور جدارًا؟ أ وَليس شرقي الحجرة كان جزءًا لبيت فاطمة عليها السلام؟! وكيف يكون باب بيت فاطمة عليها السلام في نفس حجرة عائشة؟!

وهل هناك مسافات شاسعة بين المسجد، وبين باب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو باب

(١) المصدر السابق ٢: ٢١٤.
(٢) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٢: ٢١٤.

جبريل تَسَعُ عدة بيوت وحُجَر؟! إن كُلّ ذلك يدلّ على صحة رواية الصدوق المتقدمة وأنّه صلى الله عليه وآله وسلم قد توفي، ودفن في دار فاطمة عليها السلام لا في دار عائشة..

ونعتقد: أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قد انتقل من دار عائشة إلى دار فاطمة في اليوم نفسه الذي توفي فيه، وهو يوم الإثنين، وذلك لأنّه في يوم الإثنين، وحين صلاة الفجر كان لا يزال في بيت عائشة الذي لجهة القبلة، إذ قد روى البخاري: «أنّ المسلمين بينا هم في صلاة الفجر من يوم الإثنين وأبو بكر يصلّي لهم لم يفجأهم إلّا رسول الله صلى الله عليه وسلّم قد كشف ستر حجرة عائشة، فنظر إليهم، وهم في صفوف الصلاة.. إلى أن قال: وهمَّ المسلمون أن يفتتنوا في صلاتهم؛ فرحًا برسول الله صلى الله عليه وسلّم[1].

وبضمّ رواية الصدوق المتقدمة الدالة على أنّه صلى الله عليه وآله وسلم خرج فصلّى في الناس وخفف الصلاة، ثُمّ وضع يده على عاتق علي عليه السلام والأخرى على عاتق أسامة، ثُمّ انطلقا به إلى بيت فاطمة عليها السلام، فجاءا به حتّى وضع رأسه في حجرها، ثُمّ يذكر قضية استئذان ملك الموت، ثُمّ كانت وفاته بعد مناجاته لعلي عليه السلام؛ فتنبه..

فبضمّ هذه الرواية إلى ما تقدّم نفهم أنّه قد انتقل إلى بيت فاطمة في اليوم نفسه الذي توفي فيه، بعد أن صلّى بالناس.

وأمّا أنّه رفع الستر ثُمّ عاد فأرخاه فلم يَرُوُه حتّى توفي حسبما ذكرته رواية البخاري الآنفة الذكر، فلا يصحّ؛ لأنّ رواية ابن جرير تصرّح بأنّه عزل

(١) صحيح البخاري ٦: ١٢ ح ٤٤٤٨.

أبا بكر عن الصلاة في اليوم نفسه الذي توفي فيه، فتنبه[1].

وبعد ذلك كلّه.. فإنّه لا يبقى أيّ شكّ أو ريب في أنّه صلى الله عليه وآله قد دفن في بيت فاطمة عليها السلام، لا في بيت عائشة ولكن فاطمة عليها السلام قد ظلمت بعد مماتها كما ظلمت حال حياتها.. وسيعلم الذين ظلموا آل محمّد، بتزوير الحقيقة والتاريخ، فضلًا عن مختلف أنواع الظلم الأخرى أيَّ منقلب ينقلبون...[2].

الخطوة الرابعة: روايات المنع من دفن الإمام الحسن عليه السلام عند جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله.

وبناءً على ما تقدّم من توضيح وبيان فإنّ دعوى كون الحجرة التي دفن فيها النبي عليه السلام هي حجرة عائشة وأنّ البيت بيتها مجرد دعوى باطلة تدّل على فرط جهل صاحبها وعدم معرفته بأمهات مصادره، وقد بيّنا بطلانها وافتضاحها.

وببطلانها تبطل دعوى استئذان الإمام الحسن عليه السلام من عائشة لدفنه عند قبر جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله؛ إذ البيت بيت جدّه وأمّه

---

(١) صلاة أبي بكر بالناس حال مرض الرسول صلى الله عليه وآله مضطربة جدًّا، فتارة يروي المحدّثون أنّ الذي صلى بالناس أوّلًا هو عمر، ثمّ جاء أبو بكر وصلّى بهم (ينظر مسند أحمد ج٤ ص٣٢٢)، وأخرى يروون أن الذي صلى بالناس هو أبو بكر ثمّ خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وصلّى بهم، فكان أبو بكر يقتدي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله والناس يقتدون بصلاة أبي بكر (في ما رواه البخاري ج١ ص١٦٢) ولا يخفى الإشكال الشرعي في تخريج هذه الصلاة من الناحية الفقهية بإمامين. وفي رواية ثالثة تقول: إن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى خلف أبي بكر قاعدًا (فيما رواه أحمد في مسنده ج١ ص١٥٩)، ورواية رابعة تقول: إن النبي صلى الله عليه وآله صلى الى جنب أبي بكر عن يساره (مسند أحمد ج١ ص٢٣٣)، فالحديث مضطرب، وقد اتفقت كلمة العلماء على رد الحديث المضطرب.

(٢) ينظر: الصحيح من سيرة النبي صلى الله عليه وآله جعفر مرتضى العاملي ٣٣: ١٢٠ - ١٣٩ بتصرف.

الزهـراء صلـوات الله وسـلامه عليهـم أجمعـين، ولا معنـى للاسـتئذان في ذلـك الأمـر، ولم يـرد في روايـة واحـدة أنّ الإمـام الحسـن عليه السلام لمـا احتـضر أوصى أخـاه الحسـين عليه السلام أنْ غسـلني وكفنـي واسـتأذن عائشـة في دفنـي عنـد قـبر جـدّي، بـل عـلى عكـس ذلـك ورد بنـص صريـح أنـه عليه السلام قـال: «ادْفِنُـونِي عِنْـدَ قَـبْرِ رَسُـولِ الله صَـلَّى الله عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ إِلا أَنْ تَخَافُـوا أَنْ يَكُـونَ فِي ذَلِـكَ شَرٌّ، فَـإِنْ خِفْتُـمُ الـشَّرَّ فَادْفِنُـونِي عِنْـدَ أمـي»[1]، وقولـه عليه السلام: (فـإن خفتـم الـشرّ) تـدّل بـكلّ مـا للكلمـة مـن معنـى عـلى الاسـتيلاء والاسـتحواذ عـلى بيـت النبـيّ صلى الله عليه وآله وسلم مـن قبـل عائشـة ومناصريهـا مـن بنـي أميـة.

فقـد ورد في البخـاري مـا يؤكـد ممانعـة عائشـة دفـن الإمـام الحسـن عليه السلام عنـد قـبر جـدّه، وإن كان المنـع الـوارد في البخـاري مطلقًـا إلّا أنّ مجـيء بعـض الروايـات المخصصـة لهـذا الإطـلاق أكـد صـدور ذلـك المنـع مـن عائشـة، وهـذا نـصّ روايـة البخـاري في صحيحـه حيـث يؤكـد أنّ عائشـة لم تكـن تـأذن لأحـد بعـد دفـن عمـر، قـال: «عـن هشـام عـن أبيـه أنّ عمـر أرسـل إلى عائشـة: ائـذني لي أن أُدفـن مـع صاحبـي، فقالـت: إي والله، قـال: وكان الرجـل إذا أرسـل إليهـا مـن الصحابـة قالـت: لا والله لا أُوثرهـم بأحـد أبـدًا»[2].

فـإذا أضفنـا الحديـث إلى مـا ذكـروه مـن أنّ الحسـن عليه السلام أوصى بالدفـن عنـد جـدّه شـكّل ذلـك قرينـة قويـة عـلى أن عائشـة لم تـأذن بالدفـن؛ لأنّ

(١) أنساب الأشراف للبلاذري ٣: ٦٠.
(٢) صحيح البخاري ٩: ١٠٤ ح ٧٣٢٨.

رواية البخاري نصّ صريح على أنّها لم تكن تأذن لأحد، فيشمل ذلك الإطلاق الإمام الحسن عليه السلام.

فما جاء في صحيح البخاري يهدم ما ذكره صاحب الاستيعاب وغيره من أنّ عائشة أذنت بدفن الإمام الحسن عليه السلام ولم يذكر في ذلك رواية مسندة، فلا يمكن لهذه الادعاءات أن تسهم في تبرير استحواذ عائشة على بيت النبيّ صلى الله عليه وآله ومنعها دفن الإمام الحسن عليه السلام عند قبر جده، وهي لا تجدي نفعًا، ولا تصمد أمام ما ثبت في صحيح البخاري من منعها المطلق من دفن أحد بعد عمر، على أنه قد يُجزم بأن المقصود في رواية البخاري الإمام الحسن عليه السلام؛ ذلك لأنه لم يثبت أنّهم ذكروا صحابيًّا غير الإمام الحسن عليه السلام طلب الدفن مع رسول الله صلى الله عليه وآله، بعد دفن عمر.

وهناك روايات صريحة غير ما رواه البخاري تؤكد منع عائشة دفن الإمام الحسن عليه السلام عند قبر جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله، منها:

ما رواه ابن عساكر عن عباد بن عبد الله بن الزبير، قال: «سمعت عائشة تقول يومئذ: هذا الأمر لا يكون أبدًا! يُدفن (الحسن) ببقيع الغرقد، ولا يكون لهم (للرسول وأبي بكر وعمر) رابعًا، والله إنّه لبيتي أعطانيه رسول الله في حياته، وما دفن فيه عمر وهو خليفة إلّا بأمري وما آثر عليّ عندنا بحسن»[1]، وهذه الرواية مسندة عن ابن سعد عن محمّد بن عمر عن عليّ بن محمّد العمري

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٣: ٢٩٣.

عن عيسى بن معمر عن عباد بن عبد الله بن الزبير.

ومنها: ما رواه أبو الفرج الأصفهاني عن عليّ بن طاهر بن زيد: «لما أرادوا دفنه ركبت عائشة بغلًا، واستنفرت بني أمية ومروان بن الحكم ومن كان هناك منهم ومن حشمهم وهو القائل: فيومًا على بغل ويومًا على جمل»[1].

ومنها: ما رواه أبو الفداء: «وكان الحسن قد أوصى أن يُدفن عند جدّه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلّما توفي أرادوا ذلك، وكان على المدينة مروان بن الحكم من قبل معاوية فمنع من ذلك، وكاد يقع بين بني أمية وبين بني هاشم بسبب ذلك فتنة، فقالت عائشة رضي الله عنها: البيت بيتي ولا آذن أن يدفن فيه! فدفن بالبقيع، ولما بلغ معاوية موت الحسن خرّ ساجدًا»[2].

ونقل سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص قول الواقدي، فقال: «وقال ابن سعد الواقدي: لما احتضر الحسن قال: ادفنوني عند أبي، يعني رسول الله، فأراد الحسين أن يدفنه في حجرة رسول الله ﷺ، فقامت بنو أمية ومروان وسعيد بن العاص -وكان واليًا على المدينة- فمنعوه، قال ابن سعد: ومنهم أيضًا عائشة، وقالت: لا يدفن مع رسول الله ﷺ أحد»[3].

(١) مقاتل الطالبيين - لأبي الفرج الأصفهاني -: ص٨٢.
(٢) المختصر في أخبار البشر - لأبي الفداء - ١: ١٨٣.
(٣) تذكرة الخواص - لسبط بن الجوزي -: ص ١٩٣ ط: بيروت.

وذكر اليعقوبي في تاريخه ما نصه: «وقيل: إن عائشة ركبت بغلة شهباء، وقالت: بيتي لا آذن فيه لأحد! فأتاها القاسم بن محمّد بن أبي بكر، فقال لها: يا عمة ما غسلنا رؤوسنا من يوم الجمل الأحمر، أ تريدين أن يقال يوم البغلة الشهباء؟! فرجعت»[١].

وذكر الشيخ المفيد في (الإرشاد) أن ابن عباس خاطبها قائلًا: «واسوأتاه.. يومًا على بغل ويومًا على جمل! تريدين أن تطفئي نور الله، وتقابلين أولياءه»[٢].

وفي "الخرائج والجرائح" لقطب الدين الراوندي أن ابن عباس قال لعائشة: (واسوأتاه يومًا على بغل، ويومًا على جمل. وفي رواية يومًا تجمّلتِ، ويومًا تبغّلتِ، وإن عشتِ تفيّلتِ.

فأخذه ابن الحجاج الشاعر البغدادي، فقال:

يا بنتَ أبي بكر ... لاكانَ ولاكُنتِ
لِك التسع من الثُمن ... وبالكلّ تملّكت
تجملتِ تبغّلتِ ... وإن عشتِ تفيّلت[٣]

وروى الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «قالت عائشة: لا يكون لهم رابع أبدًا! وإنه لبيتي أعاطنيه رسول الله»[٤].

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٢٥.
(٢) الإرشاد للشيخ المفيد ٢: ١٨.
(٣) الخرائج والجرائح ١: ٢٤٣.
(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ٣: ٢٧٥.

فاتّضح من جميع ما تقدم أنّ عائشة هي من حالت دون دفن الإمام الحسن عليه السلام بجنب جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنها ادعت زورًا وبهتانًا أنّ البيت الذي دفن فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيتها مع أنّ الجميع يعلم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدفون في بيته، وليس في بيت عائشة كما أثبتنا ذلك في ما تقدّم، ومنه يتضح أنّ عائشة قد استحوذت على بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنعت ـ مع استحواذها على البيت ـ من دفن الإمام الحسن عليه السلام بجانب جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وليس ثمّة ما يدلّ على ملكيتها للبيت كما أثبتنا ذلك بالدليل والبرهان، وهذا إنّما يدل على بطلان دعوى استئذان الإمام الحسن عليه السلام من عائشة ليدفن عند قبر جدّه صلى الله عليه وآله وسلم.

الشبهة الخامسة عشرة

شبهة إهانة الشيعة للإمام الحسن عليه السلام بوصفهم إياه مذل المؤمنين

خطوات الرد على الشبهة:

- هل سفيان بن أبي ليلى من حواريي الإمام المجتبى عليه السلام.
- في قول الإمام الباقر عليه السلام: «فجاء رجل من أصحاب الحسن».
- استبعاد صدور الذم من حجر بن عدي بحق الإمام المجتبى عليه السلام.

شبهة إهانة الشيعة للإمام الحسن عليه السلام بوصفهم إياه بمذلّ المؤمنين

الشبهة:

يتمطّق بعض من لا خلاق له بهراءٍ، ويتنطع بفضول القول مدّعيًا أن الشيعة يصفون إمامهم الحسن بن عليّ عليهما السلام بمذل المؤمنين ومسوّد وجوههم!.

ثمّ يهرف بما لا يعرف فيسترسل مستدلًّا على ذلك: بأنّ «سفيان بن أبي ليلى» كان أحد خواصّ أصحاب الإمام الحسن عليه السلام، ويستشهد جهلًا على قرب منزلة سفيان من الإمام عليه السلام بما رواه الكشي في رجاله عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في ضمن حديث له، أنّه قال: «إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ..... إلى قوله... ثم ينادي المنادي «أين حواري الحسن بن علي وابن فاطمة بنت محمّد رسول الله»؟ فيقوم سفيان بن أبي ليلى الهمداني،

وحذيفة بن أسيد الغفاري...».

ثمّ يسترسل ليملأ فاه مزيدًا من الهذر قائلًا: فهذا الحواري الذي سينادي يوم القيامة بوصفه حواري الحسن بن علي عليهما السلام يوم القيامة، هو نفسه القائل للحسن بن عليّ: «السلام عليك يا مذلّ المؤمنين»، وذاك على طبق لرواية الكشي في رجاله، عن أبي حمزة عن الإمام محمّد بن عليّ الباقر، قال: «جاء رجل من أصحاب الحسن عليه السلام يقال له سفيان بن أبي ليلى وهو على راحلة له، فدخل على الحسن، وهو محتب في فناء داره، فقال له: السلام عليك يا مذلّ المؤمنين! فقال له الحسن: انزل ولا تعجل، فنزل فعقل راحلته في الدار وأقبل يمشي حتّى انتهى إليه. قال: فقال له الحسن: ما قلت؟ قال: قلت: السلام عليك يا مذلّ المؤمنين! قال: وما علمك بذلك؟ قال: عمدت إلى أمر الأمة فخلعته من عنقك وقلّدته هذا الطاغية يحكم بغير ما أنزل الله، قال: فقال له الحسن عليه السلام: سأخبرك لم فعلت ذلك...»، وهكذا نرى أنّ كل ما فعله الإمام الحسن بن عليّ هو أمره «سفيان بن أبي ليلى» بالصبر والاصطبار، ولم يقل له: اسكت! إني عالم بالغيب وعارف بما ستصير إليه الأمور لذا قمت بما قمت به!! كما أن «سفيان بن أبي ليلى» أيضًا لم يكن يعتقد في حقّ إمامه الحسن بمثل تلك العقيدة ولا كان أحد من الشيعة في زمن الحسن يعتقد فيه بمثل ذلك.. وغير هذا وذاك فإن «ابن شهرآشوب» أضاف في «المناقب» أنّ «حجر بن عدي» - وهو من خواص أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والإمام الحسن عليهما السلام - كان حاضرًا في ذلك المجلس أيضًا فقال لإمامه: لوددت أنك كنت مت في مثل ذلك اليوم ومتنا نحن أيضًا معك! ولم نر مثل هذا اليوم!.

فهل يمكن لمن يعتقد بعلم الإمام بالغيب أن يقول له مثل هذا الكلام؟[1].

ردّ الشبهة:

وللردّ على هذه الشبهة نتبع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: هل سفيان بن أبي ليلى من حواريي الإمام المجتبى عليه السلام.

المشهور أنّ الحواري أصله من الحور بمعنى خلوص البياض، والتحوير بمعنى التبييض، والخبز الحواري الذي نخل طحينه مرّة بعد مرّة.ومنه في الحديث: الحواري من أمتي أي خاصتي من أصحابي وأنصاري.

والحواريون من أصحاب عيسى عليه السلام أوّل من آمن به من أصفيائه وخلصائه، وكانوا اثني عشر رجلًا، قيل: كانوا قصارين يحورون الثياب أي يبيضونها، فسموا الحواريين، ثمّ صار هذا الاسم مستعملًا في من أشبههم من الذين خلصوا من كلّ ريب، ونقوا من كلّ عيب، وأخلصوا سرائرهم ونياتهم في نصرة الأنبياء والأوصياء والتصديق بهم.

وقال الراغب في "المفردات": قال بعض العلماء: إنّما سمّوا حواريين؛ لأنّهم كانوا يطهّرون نفوس الناس بإفادتهم الدين والعلم... وقال: إنّما كانوا قصارين على التمثيل والتشبيه، وتصور منه من لم يتخصص بمعرفة الحقايق المهنة المتداولة بين العامة، وقال: وإنّما كانوا صيادين لاصطيادهم نفوس

(١) انظر: طريق النجاة من شرّ الغلاة – حيدر علي قلمداران القُمّي – ص١٠٠ – ١٠٢.

الناس من الحيرة وقودهم إلى الحقّ[١].

وقال المير داماد الإسترابادي: عندي أنّه يجوز أن يعد أصل الحواري من الحور بمعنى الرجوع؛ لأنّ حواري الرجل يرجع إليه في أموره، وحواري النبيّ أو الوصيّ يرجع إليه في دينه لا إلى غيره[٢].

وممّا تقدم يتضح أنّ الحواري هو من خلص من كلّ ريب، ونقي من كلّ عيب، وأخلص سريرته ونيته في نصرة الأنبياء والأوصياء والتصديق بهم، وإذا ما أردنا تطبيق هذا المعنى على سفيان بن أبي ليلى المدّعى أنّه من حواريي الإمام الحسن السبط عليه السلام سنجد أنّ هذا المعنى لا ينطبق عليه لا كلًّا ولا بعضًا؛ إذ أنّ تعنيفه وعيبه على الإمام الحسن عليه السلام لصلحه مع معاوية بقوله: «السلام عليك يا مذلّ المؤمنين»، لا ينم عن خلوص نيته وإخلاص سريرته في نصرة الإمام المجتبى عليه السلام مع أنّ المفروض والمتوقع منه في أنه حواري نصرة الإمام وتأييده بل والرجوع إليه في كلّ أقواله وأفعاله إلّا أنّ هذا الفرض منتفٍ بحسب الرواية المنقولة التي بينت رفضه واعتراضه على عقد الصلح الذي أبرمه الإمام المجتبى عليه السلام مع معاوية بن أبي سفيان.

وفضلًا عن ذلك، فقد اختلف في اسم سفيان هذا بين سفيان بن ليلى، وسفيان بن أبي ليلى، وسفيان بن يا ليل، وعلى رغم ذلك فقد عدّه بعض الرجاليين في حواريي الإمام الحسن السبط عليه السلام، وبعضهم نظر في ذلك كابن داود، قال: سفيان بن أبي ليلى الهمداني من أصحاب الحسن عليه السلام

(١) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن- للراغب الأصفهاني -: ص٢٦٣.
(٢) ينظر: اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) للشيخ الطوسي ١: شرح ص٤١.

عنونه الكشي، وقال: ممدوح من أصحابه عليه السلام، عاتب الحسن بقوله «يا مذلّ المؤمنين واعتذر له بأنّه قال ذلك محبّة، وفيه نظر[١].

وبعضهم استدلّ بما رواه الشيخ المفيد في "الاختصاص"[٢] والكشي في "رجاله"[٣]، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام أنّه قال: «... ثمّ ينادي المنادي: أين حواري الحسن بن علي؟ فيقوم سفيان بن أبي ليلى الهمداني وحذيفة بن أسيد الغفاري...».

إلّا أنّ السيد الخوئي قدس سره ضعّف هذه الرواية بالإرسال وجهالة علي بن الحسن الطويل، فلا يمكن الاستدلال بها على مدح الرجل ولا على قدحه[٤].

هذا كما أنّه لا يمكن الاعتماد على كتاب "الاختصاص" لعدم ثبوت نسبته إلى الشيخ المفيد قدس سره، وهو ما أشار إليه أيضا السيد الخوئي قدس سره في معجمه[٥].

والظاهر من بعض الروايات أنّ سفيان بن أبي ليلى كان على رأي الخوارج، وهذا ما أشار إليه الشيخ القرشي رحمه الله في موسوعته، قال: «وسفيان بن أبي ليلى كان ممّن يدين بفكرة الخوارج فقد دخل على الإمام وتكلّم بكلمات تنم عن نفس مترعة بالجفاء والجهل قائلًا: السلام عليك يا مذلّ المؤمنين»[٦]،

(١) ينظر: بحار الأنوار ٤٤: هامش ص ٢٣.
(٢) الاختصاص للشيخ المفيد - ص٦١.
(٣) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) للشيخ الطوسي ١: ٤٥.
(٤) ينظر: معجم رجال الحديث للسيد الخوئي ٩: ١٥٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه ١١: ٣٦٢.
(٦) موسوعة سيرة أهل البيت عليهم السلام - للشيخ باقر شريف القرشي ١١: ٢٧٣.

فقد جاء في "تذكرة الخواص" ما نصّه: «وفي رواية ابن عبد البر المالكي في كتاب الاستيعاب أنّ سفيان بن يا ليل، وقيل ابن ليلى وكنيته أبو عامر، ناداه يا مذل المؤمنين، وفى رواية هشام، ومسود وجوه المؤمنين، فقال له: ويحك أيّها الخارجي لا تعنفي؛ فإنّ الذي أحوجني إلى ما فعلت قتلكم أبي، وطعنكم إياي، وانتهابكم متاعي: وأنّكم لما سرتم إلى صفين كان دينكم أمام دنياكم، وقد أصبحتم اليوم ودنياكم أمام دينكم، ويحك أيّها الخارجي! إنّى رأيت أهل الكوفة قومًا لا يوثق بهم، وما اغتر بهم إلّا من ذلّ، ليس رأي أحد منهم يوافق رأي الآخر، ولقد لقي أبي منهم أمورًا صعبة وشدائد مرّة، وهي أسرع البلاد خرابًا، وأهلها هم الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا. وفى رواية: أن الخارجي لما قال له: يا مذلّ المؤمنين! قال: ما أذللتهم، ولكن كرهت أن أفنيهم واستأصل شأفتهم لأجل الدنيا»[1].

وعليه؛ فلا يمكن بحال من الأحوال الركون إلى الروايات التي يدّعى فيها أنّ المعنف والعائب على الإمام الحسن السبط عليه السلام هو من حوارييه؛ إذ إنّ تعنيفه وعيبه لا يوحي بذلك بل لا يشمّ منه رائحة الولاء والاتباع على أقلّ التقادير، فقول سفيان بن أبي ليلى للإمام الحسن عليه السلام: «السلام عليك يا مذلّ المؤمنين» أو يا مسوّد وجوههم كاشفٌ عن اعتقاده ارتكاب الإمام الحسن عليه السلام معصية إذلال المؤمنين، وهو وصف يتنافى مع الاعتقاد بعصمته وإمامته عليه السلام، ومنه يمكن الجزم بعدم كون سفيان بن أبي ليلى من حواري الإمام الحسن المجتبى عليه السلام.

(١) تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي - ص١٩٩ مكتبة نينوى الحديثة طهران ناصر خسرو ومروى.

فعن أبي يحيى كوكب الدم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ حواري عيسى كانوا شيعته، وإنّ شيعتنا حواريونا، وما كان حواري عيسى بأطوع له من حوارينا لنا، وإنّما قال عيسى للحواريين: من أنصاري إلى الله؟ قال الحواريون: نحن أنصار الله، فلا والله ما نصروه من اليهود ولا قاتلوهم دونه، وشيعتنا والله لم يزالوا منذ قبض الله عز ذكره رسوله ينصرونا ويقاتلون دوننا ويحرقون ويعذّبون ويشرّدون في البلدان جزاهم الله عنا خيرًا»[1].

الخطوة الثانية: في قول الإمام الباقر عليه السلام: «فجاء رجل من أصحاب الحسن».

هناك ذريعة أخرى يتشبث بها المستشكل لإدخال كلّ من هب ودبّ في شيعة الإمام الحسن عليه السلام؛ إذ لا يسعه تقبل حقيقة أنّ شيعة الإمام الحسن المجتبى عليه السلام دائبون على السمع والطاعة له بعد أبيه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام امتثالًا لأمر الله وسوله صلى الله عليه وآله وسلم لكون الإمامة الكبرى قد انحصرت فيهم صلوات الله عليهم أجمعين، فعن الإمام الرضا عليه السلام قال: «شيعتنا المسلِّمون لأمرنا، الآخذون بقولنا، المخالفون لأعدائنا، فمن لم يكن كذلك فليس منا»[2]، وعن الإمام موسى الكاظم عليه السلام: «إنّما شيعتنا مَن شَيَّعَنا، واتّبع آثارنا، واقتدى بأعمالنا»[3].

وفي السرائر: من كتاب أبي القاسم بن قولويه، عن محمّد بن عمر بن حنظلة، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ليس من شيعتنا من قال بلسانه وخالفنا

(١) الكافي ٨، ٢٦٨.
(٢) من كتاب صفات الشيعة ج ٦٨ / ١٥٤، وص ١٦٧، وص ١٦٨، وص ١٨٧.
(٣) بحار الأنوار، ٨ / ٣٥٣.

في أعمالنا وآثارنا، ولكن شيعتنا من وافقنا بلسانه وقلبه، واتبع آثارنا وعمل بأعمالنا، أولئك شيعتنا[١].

كذلك لفظ الصاحب -الواردة في كلام الإمام الباقر عليه السلام المتقدّم- يطلق للدلالة على العلاقة بين الناس، وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في ستة عشر موضعًا، وجميعها تدلّ على أنّ علاقة الصحبة هي علاقة بين طرفين أحدهما مؤمن والآخر كافر وهي لا تستوجب الملازمة المعنوية بين الطرفين، وإنّما هي ملازمة مادية فقط، منها قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى**﴾[٤]، فهذه الموارد للصحبة هي بين رسول الله صلى الله عليه وآله والكافرين.

وقال تعالى: ﴿**وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا**﴾[٥]، وهذا المورد جعل علاقة الصحبة بين الولد ووالديه هي العلاقة الرابطة بينهما في حالة كفر الوالدين.

وقوله تعالى: ﴿**يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾[٦]، والطرفان هنا هما يوسف النبي والسجينان الكافران.

---

(١) بحار الأنوار ٨ / ٣٥٣
(٢) سورة الأعراف: آية ١٨٤.
(٣) سورة التكوير: آية ٢٢.
(٤) سورة النجم: آية ٢.
(٥) سورة لقمان: آية ١٥.
(٦) سورة يوسف: آية ٣٩.

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[1]، والمحاورة هنا بين اثنين أعطاهما الله جنتين لكن أحدهما شكر الله فكان مؤمنًا والآخر ظلم نفسه وطغى فصار كافرًا، فالمحاورة بين مؤمن وكافر، وكفر الثاني واضح في الآية الأخرى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا﴾[2].

فلفظ الصحبة في قول الإمام الباقر عليه السلام: (فجاء رجل من أصحاب الحسن عليه السلام) في الرواية المذكورة إنّما هو لفظ يطلق لأجل التمييز والفصل بين من كان في جيش الإمام الحسن عليه السلام وجيش معاوية بن أبي سفيان، خصوصًا وأنّ الاعتراض والتعنيف الذي صدر من بعضهم في حقّ الإمام عليه السلام كان بعد الصلح، الأمر الذي قد يصعب بعده تشخيص من كان قبل الصلح في جيش الإمام الحسن عليه السلام أو في جيش معاوية بن أبي سفيان، فبعد اندماج الطرفين وتداخل الفريقين اقتضى تشخيص المعنف والمعترض على الإمام بلفظ (من أصحابه)، فيكون واضحًا عندما نجد لفظ الصحبة أو أصحابه - كما ورد في الرواية - أن هنالك طرفين جمعهما المكان والزمان لأجل حادث ما.

فإطلاق الصحبة على أفراد جيش الإمام الحسن عليه السلام المتكون من خليط غريب تجمعت فيه عدّة اتجاهات مختلفة وعناصر متضادة، مفروضة قهرًا عليه للتفريق والتمييز بينهم وبين أفراد جيش معاوية.

(١) سورة الكهف: آية ٣٤.
(٢) سورة الكهف: آية ٣٧.

وقد بيّن الإمام المجتبى عليه السلام المراد من الشيعة في رواية جاء فيها أنّ رجلًا قال له: «يا بن رسول الله إنّي من شيعتكم! فقال عليه السلام: يا عبدالله إن كنت لنا في أوامرنا وزواجرنا مطيعًا فقد صدقت، وإن كنت بخلاف ذلك فلا تزد في ذنوبك بدعواك مرتبةً شريفةً لست من أهلها...»[1].

وجاء في رواية أخرى أنّ رجلًا قال للحسين بن علي عليهما السلام: يا بن رسول الله أنا من شيعتكم، قال: اتق الله ولا تدعين شيئًا يقول الله لك كذبت وفجرت في دعواك، إنّ شيعتنا من سلمت قلوبهم من كلّ غش وغلّ ودغل، ولكن قل أنا من مواليكم ومحبّيكم[2].

فنسبة شخص إلى هذه المرتبة الشريفة وبهذا الاعتبار الوارد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام يجعله ذا شأن عظيم ومكانة رفيعة في ما لو تحقّق ذلك فيه وكان أهلًا له، وبخلافه يكون مزلقًا شديدًا، وفي بعض الأحيان نجد البعض يتبرأ من نسبة هذا الاسم الشريف إليه لظنه وخوفه بعدم لياقته وكفاءته بهذه المنزلة الرفيعة، كما جاء عن عمار الدهني أنه لما رفضت شهادته من قبل قاضي الكوفة ابن أبي ليلى لكونه رافضيًّا ارتعدت فرائصه واستفرغه البكاء وكشف عن سبب ذلك البكاء بقوله للقاضي: «فإنّك نسبتني إلى رتبة شريفة لست من أهلها، زعمت أنّي رافضي، ويحك لقد حدّثني الصادق عليه السلام أنّ أوّل من سميّ الرفضة السحرة الذين لما شاهدوا آية موسى في عصاه آمنوا به واتبعوه، ورفضوا أمر فرعون، واستسلموا لكلّ ما نزل بهم، فسّماهم فرعون الرافضة لما رفضوا دينه، فالرافضي كلّ من رفض جميع ما كره الله، وفعل كلّ ما أمره

(١) مجموعة ورام ص ٣٠١.
(٢) بحار الانوار ٦٥ / ١٥٦.

الله، فأين في هذا الزمان مثل هذا؟ وإنما بكيت على نفسي خشية أن يطلع الله عزّ وجل على قلبي، وقد تلقبت هذا الاسم الشريف على نفسي، فيعاتبني ربيّ عزّ وجل ويقول: يا عمّار أكنت رافضًا للأباطيل، عاملًا بالطاعات كما قال لك...»[1].

ومن جميع ما تقدّم يتضح لنا أنْ ليس كلّ من حضر مجلس الإمام عليه السلام أو صاحبه أو كلّمه أو كان في جيشه، يلزم أن يكون من شيعته، بل إنّ الأمر رهن بالاتّباع والانقياد والتسليم التام بعصمة الإمام عليه السلام وعدم صدور ما يتنافى مع عصمته، وهذا ما لم نجده في سفيان بن أبي ليلى المدّعى أنّه من حواري الإمام المجتبى عليه السلام. نعم، هو أحد أفراد جيشه إن لم نقل أنّه ممن يرى رأي الخوارج، وجيش الإمام عليه السلام ـ كما لا يخفى ـ كان خليطًا من فئات متضادة، وأحد فئاته الخوارج ومقولة: (يا مذلّ المؤمنين أو يا مسوّد وجوه المؤمنين) إنّما فاه بها الخوارج والأمويون ولا تتعداهما، أمّا الخوارج فكانوا مصرّين على حرب معاوية، وأمّا الأمويون فبودهم أن لم يتم الصلح ليشنوا الحرب ضدّ الإمام الحسن عليه السلام.

إذن كان هناك فئة من جيش الإمام عليه السلام تروم الحرب ضد معاوية لأغراضها ومصالحها الخاصّة، وجيش معاوية يتحين الفرصة ليحظى بأسر الإمام الحسن عليه السلام كما تنبأ الإمام بذلك، وبادر عليه السلام على ضوئه إلى إبرام الصلح، قال عليه السلام: «والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتّى يدفعوني إليه سلمًا، والله لئن أسالمه وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسير، أو يمنّ علي

(١) بحار الأنوار ٦٥: ١٥٧.

فيكون سبّة على بني هاشم آخر الدهر، ولمعاوية لا يزال يمنّ بها وعقبه على الحيّ منا والميت»[1]، الأمر الذي أوجد في نفوس الخوارج والأمويين حزازة وحرارة في أكبادهم.. فما نال الخوارج منالهم ولا حظي معاوية بمبتغاه، فكانت هذه المقولة بمثابة ردّة فعل كشف لنا الإمام عليه السلام عن مصدرها وسببها.

الخطوة الثالثة: استبعاد صدور الذمّ من حجر بن عدي بحقّ الإمام المجتبى عليه السلام

وفي بيان ذلك نذكر عدّة أمور:

الأمر الأوّل: ربَّ سائل يسأل: ما السبب الموجب لاتهام حجر بن عدي باعتراضه على الإمام الحسن المجتبى عليه السلام وإساءة الأدب معه؟

فيجاب: أنّ حُجْرًا كان ممّن يلهج لسانه بذكر فضائل أئمة أهل البيت عليهم السلام، وممّن يعظّم حقهم، ولا يخاف في الله لومة لائم، وهذا الأمر يعدّ أشدّ خطرًا على معاوية وعلى مصالحه، ويدلك على ذلك ما جاء في رسالة الإمام الحسين عليه السلام المشهورة التي بعث بها إلى معاوية – بعد قتله حُجرًا وأصحابه– من وصف لحجر بن عدي ومن قتل معه صبرًا، جاء فيها قوله عليه السلام:

«ولعمري ما وفيت بشرط، ولقد نقضت عهدك بقتل هؤلاء النفر الذين قتلتهم بعد الصلح والأيمان والعهود والمواثيق، ولم تفعل ذلك إلّا لذكرهم فضلنا، وتعظيمهم حقّنا، وليس الله بناسٍ لأخذك بالظّنة، وقتلك أولياءه

(١) الاحتجاج للطبرسي ٢: ١٠.

على التهم، ونفيك أولياءه من دورهم إلى دور الغربة»[١].

فإن كان معاوية قد اجترأ على قتل حجر وأصحابه لذكرهم فضائل أهل البيت عليهم السلام فما أسهل أن يلصق بهم الأكاذيب والأباطيل التي تحط من شأنهم في نظر أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام إذ بات معروفًا لدى القاصي والداني أنّ من يذكر فضائل علي عليه السلام يتعّرض إما للضرب أو الهتك أو القتل.

وهذا ابن عساكر ينقل في تاريخه على لسان أبي سليمان الزبر ما جرى لأبي بكر الطائي عند ذكره فضائل أمير المؤمنين علي عليه السلام، يقول أبو سليمان: اجتمعت أنا وعشرة، منهم أبو بكر الطائي نقرأ فضائل علي بن أبي طالب في جامع دمشق، فوثب إلينا نحو المئة من أهل الجامع يريدون ضربنا، وأخذ واحد منهم يلحقني، فجاء بعض الشيوخ إلي، وكان قاضيًا في الوقت، فخلصوني من أيديهم، وعلّقوا أبا بكر الطائي، فضربوه، وعملوا على أنّهم يسوقونه إلى الشرطة في الخضراء، فقال لهم أبو بكر: يا سادة إنّما كنّا في فضائل عليّ وأنا أخرج لكم غدًا فضائل معاوية أمير المؤمنين، واسمعوا هذه الأبيات التي قلتها، وأنشأ يقول:

حبّ علي كلّه ضرب يرجف من خيفته القلب[٢]

وغيرها كثير لا يسعنا ذكرها، ونحن في هذه العجالة.

الأمر الثاني: إنّ الخلّص من أصحاب أئمة أهل البيت عليهم السلام أدركوا أنّ

(١) بحار الأنوار ٤٤: ٢١٤.
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٧١: ١٤٧.

مواقف الأئمة عليهم السلام إنّما هي بتكليف من الله عزّ وجلّ وهم لا يتجاوزون ذلك ولا يقصرون عنه، فقد ورد حديث مستفيض إنْ لم نقل متواتر من طرق الإماميّة عن الإمام الصادق عليه السلام عرف بحديث الصحيفة المختومة[1]، جاء فيه أنّ الله عزّ وجلّ أنزل على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم صحيفة من السماء فيها اثنا عشر ختمًا، لكلّ إمام ختمه، ومكتوب تحت الختم ما يعمله[2].

فلمّا أدرك أصحابهم تلك الحقيقة آلوا على أنفسهم وبكل ما أُوتوا من قوة وقدرة في الدفاع عن حقّ أهل البيت عليهم السلام حتّى سفكت دماؤهم، وزهقت أرواحهم، منهم حُجر بن عديّ، وهو من أجلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،

(١) كمال الدين: ٢٣٢ والبحار ٦٦: ٥٣٥ عن العلل وينظر إثبات الهداة ١: ٤٤٠ ثمّ نقله عن جعفر بن سماعة ثمّ نقله عن محمّد بن الحسن الكناني عن جده و: ٤٤١ عن سماعة عن الإكمال والأمالي والعلل والطوسي والنعماني والعلل: ١٧١ رواه بإسناده عن الحسن بن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام والبحار ٣٦: ٢٠٤ عن العلل وكمال الدين.

(٢) رواه الصدوق في كمال الدين عن شيخه محمّد بن الحسن بن الوليد رحمه الله، عن محمّد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر الحميري، جميعًا قالوا: حدّثنا محمّد بن عيسى بن عبيد، قال: حدّثنا أبو القاسم الهاشمي، قال: حدّثني عبيد بن نفيس الأنصاري، قال: أخبرنا الحسن بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «نزل جبرئيل عليه السلام على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بصحيفة من السماء، لم ينزل الله تبارك وتعالى من السماء كتابًا مثلها قط قبلها ولا بعدها، مختومًا فيه خواتيم من ذهب «.فقال له: يا محمّد، هذه وصيتك إلى النجيب من أهلك؟ قال: «يا جبرئيل، ومن النجيب من أهلي «؟ قال: علي بن أبي طالب، مره إذا توفيت أن يفك خاتمًا منها، ويعمل بما فيه. فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله، فكّ عليّ عليه السلام خاتمًا وعمل بما فيه، ما تعداه. ثم دفع الصحيفة إلى الحسن بن علي عليهما السلام، ففك خاتمًا، وعمل بما فيه، ما تعداه. ثم دفعها إلى الحسين بن علي عليهما السلام ففكّ خاتمًا، فوجد فيه: أن اخرج بقوم إلى الشهادة، لا شهادة لهم إلا معك.واشر نفسك لله عز وجل، فعمل بما فيه، ما تعداه.ثم دفعها إلى رجل بعده، ففك خاتمًا فوجد فيه: أطرق، واصمت، وألزم منزلك، واعبد ربك حتّى يأتيك اليقين.ثمّ دفعها إلى رجل بعده، ففكّ خاتمًا، فوجد فيه: أن حدث الناس وأفتهم، وانشر علوم آبائك، ولا تخافنّ أحدًا إلّا الله، فإنّك في حرز الله، وضمانه، وأمر بدفعها.فدفعها إلى من بعده، ويدفعها من بعده إلى من بعده إلى يوم القيامة.

بل لقد وصفه بعضهم بقوله: «هو راهب أصحاب محمّد»[١].

ولا بأس بذكر بعض ما قاله فيه علماء المسلمين:

قال ابن عبد البرّ: «كان من فضلاء الصحابة، وصغر سنّه عن كبارهم، وكان على كندة يوم صِفّين، وكان على الميسرة يوم النهروان»[٢].

وقال ابن الأثير: «كان من فضلاء الصحابة، وكان على كندة بصِفّين، وعلى الميسرة يوم النهروان، وشهد الجمل أيضًا مع عليّ، وكان من أعيان أصحابه»[٣].

وقال ابن حجر: «شهد القادسية، وإنّه شهد بعد ذلك الجمل وصِفّين، وصحب عليًّا فكان من شيعته، وقُتل بمرج عذراء بأمر معاوية»[٤].

وقال ابن كثير: «وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... وكان هذا الرجل من عبّاد الناس وزهّادهم، وكان بارًّا بأُمّه، وكان كثير الصلاة والصيام... ما أحدث قطّ إلا توضّأ، ولا توضّأ إلّا صلّى ركعتين»[٥].

وقال الذهبي: «كان شريفًا، أميرًا مطاعًا، أمّارًا بالمعروف، مقدِمًا على الإنكار، من شيعة عليّ رضي الله عنهما، شهد صِفّين أميرًا، وكان ذا صلاح وتعبُّد»[٦].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ٥٣١ كتاب معرفة الصحابة.
(٢) الاستيعاب ١: ٣٢٩ رقم ٤٨٧.
(٣) أُسد الغابة ١: ٤٦١ رقم ١٠٩٣.
(٤) الإصابة ٢: ٣٧ رقم ١٦٣١.
(٥) البداية والنهاية ٨: ٤١ حوادث سنة ٥١ هـ.
(٦) سير أعلام النبلاء ٣: ٤٦٣ رقم ٩٥.

وقال أحمد بن حنبل: «قلت ليحيى بن سليمان: أ بَلَغك أنّ حُجرًا كان مستجاب الدعوة؟ قال: نعم، وكان من أفاضل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم»[١].

وقال ابن سعد: «كان ثقة معروفًا، ولم يرو عن غير عليّ شيئًا»[٢].

قال الحاكم: «قُتل في موالاة عليّ»[٣].

وقد ذُكرت كيفيّة قتله في كثير من كتب التاريخ والسير بنحو مفصل[٤].

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر عن هذه الواقعة كما في رواية ابن عساكر: «عن أبي الأسود، قال: دخل معاوية على عائشة فقالت: ما حملك على قتل حُجر وأصحابه؟ فقال: يا أُمّ المؤمنين! إنّي رأيت قتلهم صلاحًا للأُمّة، وإنّ بقاءَهم فسادٌ للأُمّة، فقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: سيُقتل بعذراء ناس يغضب الله لهم وأهلُ السماء»[٥].

فهل يا ترى أن الله تعالى يغضب لمن يعترض ويعنّف له وليًّا من أوليائه!! فهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على كذب ما نسب إلى حجر من كلام بحقّ الإمام الحسن المجتبى عليه السلام الذي يفهم منه الاعتراض والتعنيف والنسبة إلى إذلال المؤمنين أو تسويد وجوههم بل وعدم الاعتقاد بعصمة الإمام.

---

(١) الاستيعاب ١: ٣٣١.
(٢) الطبقات الكبرى ٦: ٢٤٤ رقم ٢٢١٢.
(٣) الطبقات الكبرى ٦: ٢٤٤ رقم ٢٢١٢.
(٤) المستدرك على الصحيحين ٣: ٥٣٤ ح/ ٥٩٨٣.
(٥) تاريخ دمشق ١٢: ٢٢٦، وانظر: بغية الطلب ٥: ٢١٢٩، كنز العمّال ١١: ١٢٦ ح ٣٠٨٨٧، الجامع الصغير: ص٢٩٣ ح ٤٧٦٥.

وأخبر بذلك أيضًا أمير المؤمنين عليه السلام، فقد روى ابن عساكر: «عن ابن زرير الغافقي، عن عليّ بن أبي طالب، قال: يا أهل الكوفة! سيُقتل فيكم سبعة نفر من خياركم، مثلهم كمثل أصحاب الأُخدود»[١].

الأمر الثالث: أنّ حجر بن عدي اتُهم في إخلاصه وولائه للإمام الحسن عليه السلام، بأنّه كان من المعارضين لصلح الإمام الحسن عليه السلام مع معاوية، والمعنّفين له، فتارة ينسب إليه بأنّه قال للإمام الحسن عليه السلام بعد الصلح: (السلام عليك يا مذلّ المؤمنين)، والصحيح أنّ القائل هو سفيان بن أبي ليلى الهمداني.

وتارة أخرى ينسب إليه بأنّه قال: (يا بن رسول الله! لوددت أنّي مت قبل ما رأيت! أخرجتنا من العدل إلى الجور! فتركنا الحقّ الذي كنا عليه! ودخلنا في الباطل الذي كنا نهرب منه! وأعطينا الدنية في أنفسنا! والخسيسة التي لم تلق بنا)[٢].

وفي نصّ آخر: (أما والله لقد وددت أنّك مت في ذلك اليوم ومتنا معك ثمّ لم نر هذا اليوم، فإنّا رجعنا راغمين بما كرهنا، ورجعوا مسرورين بما أحبّوا)[٣].

وقد أجاب السيد الخوئي قدس سره عن سؤالٍ وجِّه له حول النصوص المذكورة في أعلاه ومدى صحّتها، فقال: «ما وجدنا لذلك سندًا معتبرًا، والله العالم»[٤].

---

(١) تاريخ دمشق ١٢: ٢٢٧.
(٢) الأخبار الطوال للدينوري - ص٢٢٠.
(٣) مناقب آل أبي طالب لشهر بن اشوب ٣: ١٩٧.
(٤) صراط النجاة السيد الخوئي قدس سره - ٢: ٤٥١.

وقد حاول بعض المحقّقين تبرير مقالة حجر بن عدي مع إقراره بأنّ في مقالته سوء أدب مع الإمام عليه السلام، منهم السيد محسن الأمين في "أعيان الشيعة" بقوله: «ولا شكّ أنّ هذا الكلام فيه سوء أدب من حجر مع الحسن عليه السلام، ولكنّه دعاه إليه شدّة الحب وزيادة الغيظ مما كان»(١).

ومنهم المحقّق التستري في "قاموس الرجال"، في ترجمته بقوله: «ولعلّه لفرط أسفه من تسلّط معاوية لم يفهم ما قال»(٢).

إذن ما صدر من حجر بن عدي بحقّ الإمام الحسن عليه السلام هو:

أوّلًا: هو سوء أدب مع الإمام عليه السلام -كما أقره العلمان، وهذا واضح بيِّن.

ثانيًا: أنّه كغيره ممّن لا معرفة لهم بمقام الإمامة.

ثالثًا: أنّه يعتقد بصدور المعصية عن الإمام عليه السلام.

أقول: إن التبرير المذكور ليس في محلّه، لعدّة أمور أذكرها تباعًا:

الأوّل: أن حجرًا كان عارفًا بمقام وأحقّية الأئمة عليهم السلام بدليل أنّه لما أرسل أمير المؤمنين عليه السلام ابنه الحسن عليه السلام إلى الكوفة مع عمّار بن ياسر، واستقبلهم مالك الأشتر وحجر بن عدي وغيرهما، ولما خطب الإمام الحسن عليه السلام يستنهض أهل الكوفة في حرب الجمل لنصرة أمير المؤمنين عليه السلام قام من بعده عمار بن ياسر، فأخذ في تقريض الإمام الحسن عليه السلام وحثّ الناس على اللحوق بأمير المؤمنين عليه السلام والجهاد معه، وقام من بعده حجر بن عدي،

(١) أعيان الشيعة ٤: ٥٧٤.
(٢) قاموس الرجال ٣: ١٣١.

وأيضًا أخذ في تقريض الإمام عليه السلام وحث الناس على نصرة أمير المؤمنين عليه السلام فقال: «أيّها الناس هذا الحسن بن عليّ، أحد أبويه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والآخر من ليس له عديل من أمة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم ولا شبيه، هذا سيد شباب أهل الجنّة، سيد شباب العرب والعجم في الدنيا والآخرة، وهو رسول أبيه إليكم يدعوكم إلى الحقّ والنصر لدين الله، فالسعيد من وازره، والشقي من تخلّف عنه»[1].

فكلام حجرٍ هذا يحوي حقائق صارخة تكذّب ما نسب إليه من سوء أدب مع الإمام الحسن عليه السلام وتكشف عن تمام معرفته بمقام الإمام عليه السلام ومنزلته.

الثاني: أنّ حجرًا ممّن قاتل بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام وهذا أشهر من أن يستدلّ عليه.

الثالث: أن حجرًا كان ممن يظهر التسليم التام للإمام أمير المؤمنين عليه السلام بدليل جوابه بعد وعظ الإمام علي عليه السلام له حيث قال: «نقبل عظتك ونتأدب بأدبك.. ثمّ قال مستعرضًا مناصرته لأمير المؤمنين عليه السلام: وأزمتنا منقادة لك بالسمع والطاعة، فإن شرقت شرقنا، وإن غربت غربنا، وما أمرتنا به فعلناه»[2].

فجواب حجرٍ هذا مما لا يصحّ من عاقلٍ أن يُكابر في إنكار كاشفيته عن اعتقاده بكون الإمام مفترض الطاعة وبأن طاعته من طاعة الله عزّ وجلّ.

---

(١) المعيار والموازنة لأبي جعفر الإسكافي - ص١٢١. الجمل للشيخ المفيد - ص ١٣٨.
(٢) بحار الأنوار ٣٢: ٣٩٩.

فكيف يتصور اعتراضه على فعل الإمام الحسن عليه السلام واختياره للصلح، وهو يعتقد بإمامته ووجوب طاعته، بل إنه مسلِّم له تسليمًا تامًا كما كان مسلمًا من ذي قبل للإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام؟!.

وقد شهد بعقيدة حجر هذه المخالف له قبل المؤالف، فهاهو زياد بن أبيه يكتب إلى معاوية شهادته بحقّ حجر بن عدي -والتي كانت سببًا في قتله من قبل معاوية-: أنّ حجر بن عدي يزعم أنّ هذا الأمر (الخلافة) لا يصلح إلّا في آل علي بن أبي طالب عليه السلام[1].

أضف إلى ذلك أن ما آل إليه مصير حجر من القتل صبرًا كما لا يخفى على أحد يدل على أنه كان متفانيًا في الولاء تفانيًا منقطع النظير، بل إن ذلك آية الولاء والإخلاص والوفاء لآل البيت عليهم السلام، فكيف يتهم من كانت حاله هذه بالاعتراض على سيد شباب أهل الجنة الإمام المجتبى عليه السلام؟!

أ ليس في هذا الاتهام الباطل محاولة لزعزعة عقيدة أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام بالخلص الأوفياء من شيعتهم حتّى يتسنى لهم القول بأن خلَّص أتباع الأئمة عليهم السلام كانوا في مرية من أمرهم وفي شكّ وريب في عصمة أئمتهم فما بالك بمن دونهم؟ وهذا نظير ادّعائهم أيضًا بأنّ الشيعة هم من قتلوا الحسين عليه السلام!! ولكن هيهات.. هيهات أن يبلغ حجارهم تلك السماء الشامخة، فإن الله كافي المؤمنين وناصرهم، وحال أولئك كما قال القائل:

كناطحٍ صخرةً يومًا ليوهنها فلم يضرْها وأوهى قرنَه الوعلُ

(١) يلحظ: تاريخ الطبري ٤: ١٨٨، ٢٠٦، وتاريخ ابن الأثير ٣: ٣٢٦، ٣٣٨، وتاريخ ابن كثير ٨: ٥٤، ٦٠.

الشبهة السادسة عشرة

شبهة نفي العلم عن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بقول الإمام علي عليه السلام (سلوني قبل أن تفقدوني)

خطوات الرد على الشبهة:

- الإمامة منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء.
- الروايات المستفيضة الدالة على مصدر علم الأئمة عليهم السلام.
- بتر الحديث وإيهام القرَّاء.

شبهة نفي العلم عن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بقول الإمام علي عليه السلام (سلوني قبل أن تفقدوني)

الشبهة:

من المناسب أن نورد هذه الشبهة بنوع من الإطناب والتفصيل ثمّ نتبعها بالرد والبيان، فنقول:

وردت عدّة روايات في مصادر الشيعة فضلًا عن مصادر أهل السنة جاء فيها أنّ الإمام عليًّا عليه السلام قال (سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني عن طرق السموات فأنا والله أعلم بها من طرق الأرض)، فقالوا: قوله عليه السلام: (قبل أن تفقدوني) فيه دلالة على كون العلم منحصرًا في الإمام علي عليه السلام دون الأئمة من ولده عليهم السلام الذين سيأتون من بعده، فهم لا علم لهم بشيء بحسب حديث علي عليه السلام.

ردّ الشبهة:

إن الذي يطرح هذه الأباطيل أحد رجلين، إما أن يكون جاهلًا بحقيقة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وإما يكون رجل سوءٍ قصْده أن يصدّ الناس عن اتباع معادن الحكمة والعلم ومخازن المعرفة والدين الصحيح، أمّا الأوّل فعلاجه أن يبيَّن له منهج وحقيقة أهل البيت عليهم السلام بالأدلة والبراهين، وأمّا الثاني فمعاند ومكابر لا يريد حقًّا ولا يبحث عن الصراط المستقيم بل أكبر همّه إثارة البلابل وزعزعة الثقة بما يعتقده خصمه وبث الشبَه ليكدر به صفو اعتقاد الحق، وفي هذا المقام سيكون الرد على الشبهة المذكورة بما يبين بطلانها، ويهدم أركانها، ويهدّ بنيانها، وسيتضح عمّا قريب أن وهنها أوهن من خيط العنكبوت، ولا يخفى وهنها إلا على الجهلة وأصحاب الهوى أتباع كلّ ناعق الذين لم يستضيئوا بنور العلم.

فقد اقتضت منهجية الرد على هذه الشبهة أن تُناقش في عدة خطوات:

الخطوة الأولى: اعلم أنّ الإمامة هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء، لقوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[1]، فالكلام في علم الأئمة عليهم السلام فرع عن الكلام في علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ علمه صلى الله عليه وآله وسلم هو المنبع وعنه الصدور، فكما لا بدّ أن يكون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من العلم من لدن العلام جل وعلا، ما يحيط بالجليل والحقير والكبير والصغير؛ لكي يكون قادرًا على تعميم الإصلاح ليشمل الداني والقاصي والحاضر والباد، فكذلك الإمام لا

(١) سورة البقرة: آية ١٢٤.

بد أن يحظى بتلك الملكة السامية القدسية من العلم بما يحدث في العالم من حوله؛ ليسير بها على سنن العدل ومنهاج الإصلاح.

وعلم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالعالم وإحاطته بما يحدث فيه يعدّ من أسس الرسالة العامة، وقاعدة لزومية لتطبيق الشريعة الشاملة، فكذلك الأمر بالنسبة للإمام؛ لأنّ الخلافة أو الإمامة وظيفة تنوب عن الرسالة، وتنهض بعبئها الباهض- سوى الوحي-.

روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ الإمامة أعلى المنازل وأجلّها وأشرف الرتب وأفضلها وأنّ الله عزّ ذكره حبا اللائق بها بالعلم والعصمة، فقال عليه السلام: «الإمام كلمة الله وحجّة الله ووجه الله ونور الله وحجاب الله وآية الله يختاره الله ويجعل فيه ما يشاء ويوجب له بذلك الطاعة والولاية على جميع خلقه فهو وليه في سماواته وأرضه، أخذ له بذلك العهد على جميع عباده، فمن تقدم عليه كفر بالله من فوق عرشه، فهو يفعل ما يشاء وإذا شاء الله شاء، ويكتب على عضده: «وتمّت كلمة ربّك صدقًا وعدلًا» فهو الصدق والعدل وينصب له عمود من نور من الأرض إلى السماء يرى فيه أعمال العباد، ويلبس الهيبة وعلم الضمير، ويطلع على الغيب، ويرى ما بين المشرق والمغرب فلا يخفى عليه شيء من عالم الملك والملكوت، ويعطى منطق الطير عند ولايته، فهذا الذي يختاره الله لوحيه، ويرتضيه لغيبه ويؤيده بكلمته ويلقنه حكمته ويجعل قلبه مكان مشيته وينادى له بالسلطنة ويذعن له بالإمرة، ويحكم له بالطاعة؛ وذلك لأن الإمامة ميراث الأنبياء ومنزلة الأصفياء وخلافة الله وخلافة رسل الله، فهي عصمة وولاية وسلطنة وهداية، وإنه تمام الدين

ورجح الموازين»[١].

وتأمل أيضًا في ما روي عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام: «للإمام علامات، يكون أعلم الناس وأحكم الناس وأتقى الناس وأحلم الناس وأشجع الناس وأسخى الناس وأعبد الناس...»[٢].

وفي الخبر الصحيح الذي رواه الصفار في "بصائر الدرجات" ومن طريقه رواه الكليني في "الكافي" عن محمّد بن مسلم، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نزل جبرائيل على محمّد صلى الله عليه وآله وسلم برمانتين من الجنّة فلقيه عليّ عليه السلام فقال له: ما هاتان الرمانتان؟ قال: أمّا هذه فالنبوة ليس لك فيها نصيب، وأمّا هذه فالعلم، ثمّ فلقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاه نصفها وأخذ نصفَها رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ قال: أنت شريكي فيه وأنا شريكك فيه، قال: فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرفًا إلّا علّمه عليًّا عليه السلام ثم انتهى ذلك العلم إلينا ثمّ وضع يده على صدره»[٣].

وروى أيضًا بسند صحيح عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنّا لو كنّا نفتي الناس برأينا وهوانًا لكنّا من الهالكين، ولكنّها آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصول علم نتوارثها كابرًا عن كابر، نكتنزها كما يكنز الناس ذهبهم وفضّتهم»[٤].

---

(١) بحار الأنوار ٢٥: ١٧٠.
(٢) بحار الأنوار ٢٥: ١١٦.
(٣) بصائر الدرجات: ص٣١٣. الكافي ١: ٢٦٣. مناقب آل أبي طالب - لابن شهر آشوب - ٢: ٧٠.
(٤) المصدر نفسه: ص٣٢٠.

فهذه النصوص تبيّن بما لا يدع مجالًا للشكّ أنّ علم الأئمة عليهم السلام إنّما هو علمٌ متوارث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ونضيف إليها ما جاء في الصحيح عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «... فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرفًا إلا علّمه عليًّا عليه السلام ثمّ انتهى ذلك العلم إلينا...»[1]، وكذلك ما جاء عنه عليه السلام أن الأئمة عليهم السلام أُعطوا من علم ما كان وما يكون وأن الأنبياء أُعطوا علم ما كان، وغاب عنهم علم ما يكون، فقال عليه السلام: «... لأنّ موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتّى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وراثة»[2].

وما تقدم كان غاية في الوضوح والبيان بأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم علّم أمير المؤمنين عليًّا عليه السلام ماعنده من علوم حتّى انتهت تلك العلوم إلى الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين، وهذا وجه يُردُّ به على مثيري هذه الشبهة، فقول أمير المؤمنين عليه السلام: «سلوني قبل أن تفقدوني...» لا دلالة فيه على نفي العلم عن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام والأئمة عليهم السلام من بعده؛ لأن ما يعلمه أمير المؤمنين عليه السلام يعلمه الأئمة عليهم السلام كذلك بمقتضى النصوص الصحيحة المتقدمة.

وبلحاظه لا بد من توجيه كلامه عليه السلام بما لا يتنافى ونفي العلم عن أئمة أهل البيت عليهم السلام بمقتضى قاعدة الجمع العرفي بين الأدلة، والمناسب أن يكون المراد من قوله عليه السلام: (سلوني قبل أن تفقدوني)، أن الفرصة في سؤالي وأخذكم الجواب مني قد لا تتوفر للأئمة من ولدي بعدي لأنهم سيتكالب عليهم الأشرار بمنعهم حقوقهم، وهذا يدل عليه قوله عليه السلام: (قبل أن تفقدوني).

---

(١) بصائر الدرجات: ص ٢١٥.
(٢) المصدر نفسه ص١٤٩.

وإلا فدونك من الشواهد والأدلة ما يفند زعم القائل بأن عليًّا عليه السلام يريد بقوله: (سلوني قبل أن تفقدوني) نفى العلم عمن بعده من الأئمة المعصومين، منها:

مرفوعة عليّ بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أُتي أمير المؤمنين برجل وجد في خربة وبيده سكين ملطخ بالدم، وإذا رجل مذبوح يتشحط في دمه، فقال له أمير المؤمنين: ما تقول؟ قال: أنا قتلته، قال: اذهبوا به فأقيدوه به، فلما ذهبوا به أقبل رجل مسرع إلى أن قال، فقال: أنا قتلته، فقال أمير المؤمنين عليه السلام للأوّل: ما حملك على إقرارك على نفسك؟ فقال: وما كنت أستطيع أن أقول؟ وقد شهد عليَّ أمثال هؤلاء الرجال، وأخذوني وبيدي سكين ملطخ بالدم، والرجل يتشحط في دمه، وأنا قائم عليه خفت الضرب، فأقررت، وأنا رجل كنتُ ذبحت بجنب هذه الخربة شاة وأخذني البول فدخلت الخربة فرأيت الرجل متشحطًا في دمه، فقمت متعجبًا، فدخل عليَّ هؤلاء فأخذوني، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: خذوا هذين فاذهبوا بهما إلى الحسن عليه السلام وقولوا له: ما الحكم فيهما؟ قال: فذهبوا إلى الحسن عليه السلام وقصّوا عليه قصّتهما، فقال الحسن عليه السلام: قولوا لأمير المؤمنين عليه السلام: إن كان هذا ذبح ذاك فقد أحيا هذا، وقد قال الله عزّ وجل: **﴿وَمَنْ أَحْياها فَكَأَنَّما أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾** يُخلَّى عنهما، وتخرج دية المذبوح من بيت المال»[1].

ومنها: قال الشيخ: وروي أنّ رجلًا سأل أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: يا أمير المؤمنين إني خرجت محرمًا فوطأتْ ناقتي بيض نعام وكسرته، فهل عليّ

(١) الكافي ٧: ٢٩٠ كتاب الديات.

كفارة؟ فقال له: امض فاسأل ابني الحسن عنها، وكان بحيث يسمع كلامه، فتقدّم إليه الرجل فسأله، فقال له الحسن: يجب عليك أن ترسل فحولة الإبل في إناثها بعدد ما انكسر من البيض، فما نتج فهو هدي لبيت الله عز وجل، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: يا بُني، كيف قلت ذلك، وأنت تعلم أنّ الإبل ربّما أزلقت، أو كان فيها ما يزلق؟ فقال: يا أمير المؤمنين، والبيض ربما أمرق أو كان فيه ما يمرق، فتبسم أمير المؤمنين عليه السلام وقال له: صدقت يا بُني، ثمّ تلا: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1][2].

ورواه المفيد أيضًا في (المقنعة) مرسلًا [3].

وهذا كافٍ في بيان أنّ أصحاب الشبهة لا يعرفون أهل البيت عليهم السلام ولم يطلعوا على علومهم.

الروايات المستفيضة الدالة على مصدر علم الأئمة عليهم السلام

يقول الشيخ محمّد رضا المظفر في ما يخص علم الإمام المعصوم: «أما علمه، فهو يتلقى المعارف والأحكام الإلهية، وجميع المعلومات من طريق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام قبله، وإذا استجد شيء لا بدّ أن يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسية التي أودعها الله تعالى فيه، فإنْ توجَّه إلى شيء وشاء أن يعلمه من طريق على وجهه الحقيقي لا يخطئ فيه، كل ذلك مستند إلى البراهين العقلية، ولا يستند إلى تلقينات

(١) سورة آل عمران: آية ٣٤.
(٢) وسائل الشيعة الحر العاملي- ١٣: ٥٣.
(٣) المقنعة للشيخ المفيد - ص٤٣٧.

المعلمين، وإن كان علمه قابلًا للزيادة والاشتداد، ولذا قال الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾»[1]، وهنا نشير إلى بعض مصادر علم الأئمة عليهم السلام وهي كالآتي:

١ – تحديث الملائكة:

فمن مصادر علمهم عليهم السلام هو تحديث الملائكة لهم، وقد نصَّت على ذلك روايات مستفيضة، وفيها ما هو معتبر سندًا.

منها: ما ورد بسندٍ معتبر عن محمّد بن إسماعيل قال: «سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: الأئمة علماء صادقون مفهمون محدَّثون»[2].

ومنها: ما ورد بسند معتبر عن حمران بن أعين، قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: إن عليًّا كان محدَّثًا، فخرجت إلى أصحابي فقلتُ: جئتكم بعجيبة، فقالوا: وما هي؟ فقلت: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان عليٌّ محدَّثًا، فقالوا: ما صنعت شيئًا، ألا سألته من كان يُحدِّثه، فرجعت إليه فقلت: إنِّي حدثت أصحابي بما حدثتني فقالوا: ما صنعت شيئًا، ألا سألته من كان يُحدِّثه؟ فقال لي: يُحدِّثه ملَك، قلت: تقول: إنَّه نبي؟ فحرك يده –هكذا– ثم قال: أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى أو ذي القرنين، أ وَما بلغكم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: وفيكم مثله»[3].

ومنها: ما ورد بسند معتبر عن عبيد بن زرارة قال: «أرسل أبو جعفر

(١) عقائد الإمامية محمّد رضا المظفر – ص٦٨.
(٢) بصائر الدرجات للصفار – ص٣٣٩.الكافي ١: ٢٧١.
(٣) الكافي ١: ٢٧١.

إلى زرارة أن يعلم الحكم بن عتيبة أن أوصياء محمّد عليه وعليهم السلام مُحدَّثون»[١].

ومنها: ما ورد بسندٍ معتبر عن علي السائي عن أبي الحسن الأول موسى عليه السلام قال: قال عليه السلام: «مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه: ماضٍ وغابر وحادث، فأما الماضي فمفسَّر، وأما الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذف في القلوب ونقر في الأسماع، وهو أفضل علمنا، ولا نبي بعد نبينا»[٢].

وقد وردت رواية أخرى تفسر وتبين المراد من العلم الغابر والمزبور أو الماضي والنكت في القلوب والنقر في الأسماع، فعن المفضَّل بن عمر، قال: قلت: لأبي الحسن عليه السلام روينا عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّ علمنا غابر ومزبور ونكت في القلوب ونقر في الأسماع، فقال عليه السلام: «أما الغابر فما تقدم من علمنا، وأما المزبور فما يأتينا، وأما النكت في القلوب فإلهام وأما النقر في الأسماع فأمر الملَك».

إذن فالمراد من العلم الماضي الأمور التي وقعت في ما مضى من الزمان، والمراد من العلم الغابر الأمور الحاضرة الباقية - كما أفاد ذلك علماء اللغة- والمراد من النقر في الأسماع هو تحديث الملائكة.

(١) المصدر نفسه ١: ٢٧٠.
(٢) المصدر نفسه ١: ٢٦٤.

٢ – الروح:

من مصادر علمهم عليهم السلام الروح، فقد وردت روايات بلغت حد الاستفاضة بل فاقت ذلك تنصّ على أن الروح مع الأئمة عليهم السلام إمامًا بعد إمام، بعد ما كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والروح بحسب الروايات خلْقٌ من خَلْقِ الله تعالى يقف به من كان معه على كثير من المعارف الإلهية وبواسطته يكون التسديد والعصمة[١].

وها نحن أولاء نورد طرفًا منها:

١ – ما ورد بسندٍ معتبر عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى تبارك وتعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الْإِيمَانُ**﴾[٢]، قال عليه السلام: «خلقٌ من خلْقِ الله عزَّ وجل أعظمُ من جبرائيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُخبره ويُسدِّده، وهو مع الأئمة من بعده»[٣].

٢ – ما ورد بسندٍ معتبر عن ابن مسكان عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾[٤]، قال عليه السلام: «خلْقٌ أعظم من جبرائيل وميكائيل، مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مع الأئمة، وهو من الملكوت»[٥].

---

(١) ينظر: روضة المتقين للمجلسي – ٥: ٤٧١.
(٢) سورة الشورى: آية ٥٢.
(٣) بصائر الدرجات: ص٤٧٥. الكافي ١: ٢٧٣.
(٤) سورة الإسراء: آية ٨٥.
(٥) بصائر الدرجات ص٤٨٢. الكافي ١: ٢٧٣.

٣ – ما ورد بسندٍ معتبر عن أبي أيوب الخزَّارَ عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾[١]، قال عليه السلام: «خلْقٌ أعظم من جبرئيل وميكائيل لم يكن مع أحدٍ ممن مضى غير محمّد صلى الله عليه وآله وهو مع الأئمة يُسدِّدهم، وليس كل ما طُلب وُجد»[٢].

٤ – ما ورد بسندٍ معتبر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا**﴾ فقال أبو جعفر عليه السلام: «منذ أنزل الله تعالى ذلك الروح على نبيِّه ما صعد إلى السماء وإنَّه لفينا»[٣].

٣ – الإلهام:

وهو الإلقاء في الروع، يقال: ألهمه الله خيرًا أي لقنه، و ﴿**فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَ**﴾[٤] أي بيّنها.

والإلهام قسم من الوحي، وهو والإيحاء الإعلام في خفاء، فيستعمل كل منهما بمعنى الإلقاء في الروع لكونه نوعًا من الإعلام في خفاء، قال تعالى:

﴿**وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ**﴾[٥] أي ألهمها وقذف في قلوبها، وعلمها على وجه لا سبيل لأحد أن يقف عليه، وقد فُسِّر المراد من الوحي في قوله تعالى: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلا**

(١) سورة الإسراء: آية ٨٥.
(٢) بصائر الدرجات ص٤٨١. الكافي ١: ٢٧١.
(٣) بصائر الدرجات ص٤٧٧.
(٤) سورة الشمس: آية ٨.
(٥) سورة النحل: آية ٦٨.

﴿تَخَافِي وَلا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[١] بالإلهام والفيض الإلهي، فعَرَفتْ به أنَّ ابنها موسى سيردُّه الله إليها وأنَّه سوف يكون من المرسلين، وتلك من الحقائق المودعة في مكنون الغيب، ولم تكن أمُّ موسى من الأنبياء، وعلى رغم ذلك أُلهِمت هذه الحقيقة الغيبيَّة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ﴾[٢][٣].

وهذا الطريق هو المعبَّر عنه في الروايات بالقذف والنكت في القلوب.

هذا والروايات التي أفادت أنَّ الإلهام أحد وسائل المعرفة والعلم عند أئمة أهل البيت عليهم السلام مستفيضة بل فاقت حد الاستفاضة.

منها: ما ورد مسندًا إلى يحيى المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلتُ: أخبرني عن الإمام إذا سئل كيف يجيب؟ «فقال عليه السلام: إلهام وسماع وربما كانا جميعًا»[٤].

ومنها: ما ورد مسندًا إلى علي بن يقطين قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام علمُ عالمكم إسماع أو إلهام؟ قال عليه السلام: «يكون سماعًا ويكون إلهامًا ويكونان جميعًا»[٥].

ومنها: ما ورد بسند عن الحارث بن المغيرة النضري، قال: «قلت لأبي

(١) سورة الشورى: آية ٥٢.
(٢) سورة الأنعام: آية ١٢١.
(٣) ينظر: اللمعة البيضاء للتبريزي الأنصاري -: ص٣٥٠.
(٤) بصائر الدرجات، ص٣٣٧ وعنه بحار الأنوار٢٦: ٥٨.
(٥) المصدر نفسه.

عبد الله عليه السلام ما علم عالمكم؟ جملة يقذف في قلبه أو ينكت في أذنه؟ فقال عليه السلام: وحيٌّ كوحي أم موسى»[١].

ومنها: ما رواه الصدوق بسنده إلى عبد العزيز بن مسلم في حديث طويل حول صفات الإمام عن الرضا عليه السلام ورواه الكليني والنعماني والطبرسي وغيرهم.

وقد جاء فيه: «... أنَّ الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم يُوفِّقهم الله ويؤتيهم من مخزون علمه وحكمه ما لا يؤتيه غيرهم، فيكون علمهم فوق علم أهل الزمان... وإنَّ العبد إذا اختاره الله عز وجل لأمور عباده شرح صدره لذلك، وأودع قلبه ينابيع الحكمة وألهمه العلم إلهامًا، فلم يعيَ بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، فهو معصوم مؤيَّد، موفَّقٌ مُسدَّد، قد أمن من الخطايا والزلل والعثار، يخصه الله تعالى بذلك ليكون حجَّته على عباده وشاهدَه على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم»[٢].

وبعد هذا كله فاعلم أن ما سقناه من روايات وردت في بيان مصادر علم الأئمة عليهم السلام يقضي أبلغ قضاء ويدل أوضح دلالة، ويفيد أجلى مفاد: أن الأئمة الأطهار عليهم السلام يعلمون علم الماضي والغابر والحاضر بواسطة تحديث الملائكة لهم أو الروح أو الإلهام فضلًا عن وراثتهم ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا وهو لا يخفى على من له فضل اطلاعَ كاشفٌ عن عدم نفي

(١) المصدر نفسه.
(٢) الأمالي للشيخ الصدوق -: ص٧٧٨. الكافي ١: ٢٠٢. الغيبة للنعماني -: ص٢٢٩. الاحتجاج للطبرسي ٢: ٢٢٩.

العلم عن الأئمة عليهم السلام، الذي استفاده أصحاب الشبهة من قول الإمام علي عليه السلام (سلوني قبل أن تفقدوني).. فليُتأمل هذا الموضع أشد التأمل، وليعطَ من الإنصاف حقه، ولا يُوقَف على ما وَقف عليه المعاندون والمكابرون.

الخطوة الثانية: بتر الحديث وإيهام القرَّاء.

غير خفيٍّ على من له أدنى اطلاع أنّ أصحاب الشبهة بتروا كلام الإمام عليّ عليه السلام ولم يأتوا به إلى آخره؛ ليتلائم مع ما في أنفسهم! وبتر الكلام يتوخى منه إيهام القرَّاء من أن الحديث كان مسوقًا لنفي العلم عن الأئمة عليهم السلام لا لبيان سعة علم الإمام علي عليه السلام وأنّه أعلم الصحابة قضِّهم وقضيضهم، وذاك -كما لا يخفى- أسلوبٌ لا يعمد إليه إلا عاجز أو صاحب هوى، وهذا يدلّ على أمانة أصحاب الشبهة؟! لذا كان لزامًا علينا أن نذكر الحديث بتمامه من مصادر الفريقين، فقد وردت فيه تتمة في المصادر الشيعية تدحض ما يرومه أصحاب الشبهة، أمّا المصادر السنية التي اقتصرت على الفقرة -محل الاستدلال عند أصحاب الشبهة-، فهي الفقرة المذكورة في المصادر الآتية: الحاكم في المستدرك، صححه ووافقه الذهبي عليه في تلخيصه[1]، وأيضًا أخرجه ابن كثير في تفسيره من طريقين[2]، وأخرجه أبو عمر في جامع بيان العلم[3]، وأخرجه المحب الطبري في الرياض[4]، وأورده السيوطي في

(١) المستدرك على الصحيحين ٢: ٤٦٦ المذيل بتلخيص المستدرك للذهبي.
(٢) تفسير ابن كثير ٤: ٢٣١.
(٣) جامع بيان العلم لأبي عمر القرطبي ١: ١١٤.
(٤) الرياض النضرة ٢: ١٩٨.

تاريخ الخلفاء[١]، والإتقان[٢]، وذُكر في تهذيب التهذيب[٣]، وفي فتح الباري[٤]، وفي عمدة القاري[٥] وغيرهم.

هذا، ولكنك إذا رجعت إلى مصادرنا فإنه سيتضحّ لك دلالته الواضحة على إثبات العلم للأئمة المعصومين عليهم السلام وذلك بقرينة التتمة المقتطعة من الحديث التي جاء فيها أن الإمام عليًّا عليه السلام أمر الحسن عليه السلام أن يعتلي المنبر، ويلقي خطبة ليُطْلع الناس على سعة علمه ومدى إحاطته بالأمور، وكذلك فعل عليه السلام مع الإمام الحسين عليه السلام، وإليك نص الحديث مع التتمة المقطوعة من المصادر المتقدمة التي أشرنا إليها:

عن الأصبغ بن نباتة قال: لما جلس عليّ عليه السلام على الخلافة، وبايعه الناس، خرج إلى المسجد متعممًا بعمامة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لابسًا بردة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منتعلًا نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متقلدًا سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فصعد المنبر، وجلس عليه متمكنًا، وشبك أصابعه ووضعها أسفل بطنه. ثمّ قال: معاشر الناس سلوني قبل أن تفقدوني... إلى آخر الكلام.

ويستمر بالحديث إلى أنّ يقول للحسن عليه السلام: قم فاصعد المنبر وتكلّم بكلامٍ لا تجهلك قريش بعدي، فيقولون: إن الحسن بن علي لا يحسن شيئًا...ومن ثمّ وجه كلامه إلى الحسين عليه السلام قائلًا: قم فاصعد المنبر

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي -: ص١٢٤.
(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢ ٣١٩.
(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٧: ٣٣٨.
(٤) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٨: ٤٨٥.
(٥) عمدة القاري للعيني ٩: ١٦٧.

وتكلم بكلامٍ لا تجهلك قريش من بعدي، فيقولون: إن الحسين بن علي لا يبصر شيئًا....[1] انتهى.

وبلحاظ هذه التتمة وأمر أمير المؤمنين عليه السلام لولديه الحسن والحسين عليهما السلام باعتلاء المنبر والتكلّم بعلومهم أمام المسلمين حتى لا تجهل قريش فضلهم نعرف أنه أولّ دليل على أنّه لايصح حمل كلامه (سلوني قبل أن تفقدوني) على نفي العلم عن باقي الأئمة عليهم السلام، وإلا لم يكن لطلبه من ولديه ارتقاء المنبر والتحدث أيّ معنى!! وهذا أمر ظاهر للمنصف ولا يحتاج الى بيان.

فقول أمير المؤمنين عليه السلام بعيد كلّ البعد عما ذهب إليه أصحاب الشبهة، وما زعموه إنّما هو نفثات الشيطان نفثها على ألسنتهم.. نسأل الله السلامة في الدين والدنيا من نفثات الشيطان ونزغَاته.

وإلى هنا تم الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين.

❁❁❁

(١) إرشاد القلوب ٢: ٣٧٦ بحار الأنوار ١٠: ١٢٠، غاية المرام للبحراني -: ص٢٤٢.

المحتويات

المحتويات

الإهداء..... ٣

المقدّمة..... ٥

الشبهة الأولى: شبهة إقرار الإمام الحسن عليه السلام بشرعية خلافة معاوية... ١٤

الخطوة الأولى: الخلافة الدينيّة والظاهرية وبيان الفرق بينهما..... ١٥

الخطوة الثانية: صلحه عليه السلام مع معاوية كصلح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مع كفّار قريش... ١٨

الشبهة الثانية: شبهة التناقض بين صلح الإمام الحسن عليه السلام وقتال الإمام الحسين عليه السلام..... ٢٢

أوّلًا: عدم تمامية الإشكال..... ٢٤

ثانيًا: عدم كون المورد من اجتماع النقيضين..... ٢٥

الشبهة الثالثة: شبهة اقتضاء الصلح أنْ يكون معاوية أميرًا على الإمام الحسن عليه السلام..... ٢٧

الخطوة الأولى: تعريف الصلح لغةً واصطلاحًا..... ٢٨

الخطوة الثانية: «لا يَلِيَنَّ مُفَاءٌ على مُفِيء» والمُفاء معاوية بن أبي سفيان.....٣٠

الخطوة الثالثة: شروط الصلح تقتضي أنْ يكون الحسن عليه السلام أميرًا على معاوية ٣٣

الشبهة الرابعة: شبهةُ ولادة الإمام الحسن عليه السلام من فخذ أمه الزهراء عليها السلام.....٣٧

الخطوة الأولى: في ذِكْر المصادر التي وردتْ فيها هذه الرواية.....٣٩

الخطوة الثانية: في سنَد الخبر.....٤٠

الخطوة الثالثة: في متن الخبر ومضمونه ٤٣

الشبهة الخامسة: شبهة تبرئة معاوية من دسّ السّم للإمام الحسن عليه السلام..٤٥

الأمر الأول: معاوية وجرائمه التاريخية.....٤٩

الأمر الثاني: تكرار سياسة قتل معاوية لخصومه غيلة بواسطة دسّه السّم لهم ٥٥

الأمر الثالث: ما دوافع ومصالح معاوية في دسّ السّم إلى الإمام الحسن عليه السلام.....٥٧

الأمر الرابع: شهاداتٌ وإفادات تاريخية تثبت إدانة معاوية بالجرم المشهود وتكذِّب ابن خلدون في ما ادعاه.....٦١

الشبهة السادسة: شبهة نفي بُنوّة الإمامين الحسنين عليهما السلام للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم..٥٦

الخطوة الأولى: بيان معنى الأب في اللغة.....٦٧

الخطوة الثانية: في بيانِ سببِ نزول قوله تعالى ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾ ٦٩

الخطوة الثالثة: آية المباهلة أدلّ دليل على بنوة الحسن عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم....٧٣

الخطوة الرابعة: ردّ البخاري للشبهة بإثباته بنوة الحسن عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم.٧٥

الشبهة السابعة: شبهة عدم دلالة آية المباهلة على أفضلية الحسنين وأبويهما عليهم السلام.....٧٨

الخطوة الأولى: اعتراف سعد بن أبي وقاص في مجلس معاوية أن فضيلة المُباهَل بهم ما نالها ولا ينالها أحد بعدهم.....٨١

الخطوة الثانية: قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسنين وأبويهما «إذا أنا دعوتُ فأمِّنوا»...٨٤

الخطوة الثالثة: قول النصارى «إنا لنرى وجوهًا لو سألوا الله أن يزيل جبلًا لأزاله».....٨٩

الخطوة الرابعة: عدم وقوع المباهلة مع سبق علم الله سبحانه بذلك دليل على أن الآية نازلة لبيان فضل الحسنين وأبويهما عليهم السلام ٩١

الشبهة الثامنة: شبهة تسمية الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بـ(حرب) ٩٥

الخطوة الأولى: في ذكر مصادر الرواية التي اعتمدها العقَّاد وبيان قيمتها السندية ٩٧

الخطوة الثانية: في بيان معنى اسم (حرب) وما ورد فيه من أحاديث نبوية تنهى عن التسمّي به..... ١٠١

الخطوة الثالثة: الإمام علي عليه السلام يوصي بتسمية المولود قبل ولادته..... ١٠٥

الشبهة التاسعة: شبهة نفي مدنية آية المودة وعدم اختصاصها بالحسنين وأبويهما عليهم السلام ١٠٩

الخطوة الأولى: في بيان أهمية معرفة سبب النزول..... ١١٤

الخطوة الثانية: المنهج الأساس في تحديد المكي والمدني..... ١١٥

الخطوة الثالثة: مناقشة ابن تيمية في مدعاه..... ١٢٠

الخطوة الرابعة: أقوال علماء أهل السُّنة حول مدنيّة آية المودّة ١٢٤

الشبهة العاشرة: شبهة عدم التصريح باسم الإمام الحسن عليه السلام في القرآن يستلزم نفي إمامته ١٣١

الخطوة الأولى: في بيان العلاقة بين السنة والقرآن الكريم..... ١٣٣

الخطوة الثانية: تصريح النبي صلى الله عليه وآله بأسمائهم عليهم السلام في آية (التطهير- المودة - المباهلة) ١٣٧

الخطوة الثالثة: في ذكر الأجوبة النقضية..... ١٥١

الشبهة الحادية عشرة: شبهة عدم عصمة الحسنين وأبويهما عليهم السلام قبل نزول آية التطهير ١٥٦

الخطوة الاولى: في بيان مؤدّى لفظة الإرادة في قوله تعالى ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾..... ١٥٨

الخطوة الثانية: في بيان قوله تعالى ﴿**لِيُذْهِبَ عَنكُمُ**﴾..... ١٦٣

الشبهة الثانية عشرة: شبهة صلاة سعيد بن العاص على الإمام الحسن عليه السلام..... ١٦٨

المحور الأول: مناقشة سند الرواية..... ١٧٠

المحور الثاني: مناقشة متن الرواية..... ١٨١

الشبهة الثالثة عشرة: شبهة أنّ الإمام الحسن عليه السلام مطلاق ذوّاق في روايات الشيعة الإمامية.....١٨٩

مقدمة في بيان ما يتوقف عليه قبول الرواية أو ردّها.....١٩٣

الخطوة الأولى: مصادر روايات كثرة زواج الإمام الحسن عليه السلام وطلاقه.....١٩٧

الخطوة الثانية: مناقشة الروايات سندًا ودلالة.....١٩٨

الشبهة الرابعة عشرة: شبهة عدم ممانعة عائشة من دفن الإمام الحسن عليه السلام في بيتها عند قبر جده صلى الله عليه وآله وسلم.....٢١٤

الخطوة الأولى: توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأسه على صدر عليّ بن أبي طالب عليه السلام.....٢١٧

الخطوة الثانية: النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفن في حجرته.....٢٢٠

الخطوة الثالثة: جغرافية بيت عائشة وبيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.....٢٢٢

الخطوة الرابعة: روايات المنع من دفن الإمام الحسن عليه السلام عند جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.....٢٣٤

الشبهة الخامسة عشرة: شبهة إهانة الشيعة للإمام الحسن عليه السلام بوصفهم

إياه بمذل المؤمنين ٢٤٠

الخطوة الأولى: هل سفيان بن أبي ليلى من حواريي الإمام المجتبى عليه السلام.. ٢٤٣

الخطوة الثانية: في قول الإمام الباقر عليه السلام: «فجاء رجل من أصحاب الحسن ٢٤٧

الخطوة الثالثة: استبعاد صدور الذم من حجر بن عدي بحق الإمام المجتبى عليه السلام ٢٥٢

الشبهة السادسة عشرة: شبهة نفي العلم عن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بقول الإمام علي عليه السلام (سلوني قبل أن تفقدوني) ٢٦١

الخطوة الأولى: اعلم أن الإمامة هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء ٢٦٣

الخطوة الثانية: بتر الحديث وإيهام القرَّاء..... ٢٧٥

تم بحمد الله